البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank
أقرب إليك

التقرير السنوي ٢٠١٦

كجبال الأردن الشامخة نتخطّى كل
الظروف بقوّتنا وترتفع إلى السماء هاماتنا

التقرير السنوي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

التقرير
السنوي ٢٠١٦

المحتويات

١	رسالة البنك	٩
٢	مجلس الإدارة	١٠
٣	الإدارة التنفيذية	١٦
٤	التحليل المالي	٢٠
٥	أنشطة قطاعات ودوائر البنك، وأبرز التوجهات والأهداف الاستراتيجية للعام ٢٠١٧	٢٨
٦	القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل	٣٨
٧	إيضاحات حول القوائم المالية	٥٢
٨	بيانات الإفصاح	١١٤
٩	دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	١٤٤
١٠	الهيكل التنظيمي	١٧٩
١١	الفروع والمكاتب	١٨٠

التقرير
السنوي ٢٠١٦

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

مجلس الإدارة

قيادة تُينع في شتى الظروف

مجلس الإدارة هو الذي يبني ويقوي روابط الثقة ليقربنا ويجمعنا نحو غاية واحدة مهما كانت المصاعب لننمو ونزدهر بإصرار، كالزهور التي تتغلب على أقسى الظروف.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

معالي السيد أيمن هزّاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة
ويمثلها:
سعادة السيد جهاد علي أحمد الشرع

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة
ويمثلها كل من:
عطوفة الدكتور حمزة أحمد خليفة جرادات حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣
سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤

شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة
ويمثلها:
سعادة السيد «محمد خير» عبد الحميد عبابنه

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده
عضو مجلس إدارة

سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
عضو مجلس إدارة

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة

سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة

شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة
ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

سعادة السيد نبيل زكي جورج مُشحوَر
عضو مجلس إدارة
اعتباراً من ٢٠١٦/٤/١٠

معالي الدكتور «محمد جواد» فؤاد عبد الهادي حديد
عضو مجلس إدارة
حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك الكرام،

أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثالث عشر للبنك التجاري الأردني للعام ٢٠١٦ والذي شهد فيه الاقتصاد المحلي والعالمي الكثير من التحديات وحالة من عدم الاستقرار شهدتها المنطقة العربية المحيطة بالمملكة مع استمرار التوترات السياسية فيها وتداعياتها السلبية على الوضع الاقتصادي للمملكة حيث انخفضت معدلات النمو وانخفضت الصادرات وارتفعت معدلات البطالة وانخفض رصيد المملكة من العملات الأجنبية مقارنة مع العام ٢٠١٥، مع استمرار العجز الدائم في ميزانية الدولة مما أثر على مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع المصرفي حيث انخفضت معدلات نمو السيولة المتوفرة في المملكة وانخفضت أيضاً معدلات النمو لكل من الودائع والتسهيلات خلال العام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٥ وخاصة الودائع.

خلال العام ٢٠١٦ حقق البنك التجاري الأردني صافي ربح بعد الضريبة بمقدار ٩,٣ مليون دينار فيما بلغ صافي الربح خلال العام ٢٠١٥ مبلغ ١٥,٨ مليون دينار، ويعود ارتفاع الربح خلال العام ٢٠١٥ إلى ارتفاع إيرادات «الديون المستردة» وهي إيرادات غير تشغيلية وغير متكررة، وبتحييد أثر هذه الإيرادات (للعامين ٢٠١٦ و ٢٠١٥) يصبح «الربح قبل الضريبة» للعام ٢٠١٦ أفضل من العام ٢٠١٥ وبما نسبته ٢٠٪، أما صافي إيرادات البنك من الأموال (صافي الفوائد والعمولات) والتي هي المصدر الأول للإيرادات في البنك فقد ارتفعت خلال العام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٥ بنسبة ١,٧٪ وبلغت ٤٣,٤ مليون دينار مقارنة مع ٤٢,٧ مليون دينار خلال العام ٢٠١٥.

واستمر البنك في نهجه المتمثل برفع جودة الموجودات وخفض تركزات العملاء لخفض المخاطر والحفاظ على معدلات مستقرة للسيولة وضبط معدلات التكلفة مما أدى لانخفاض أرصدة الموجودات بنسبة ١٥٪ للعام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٥ وبلغت ١,٢٧ مليار دينار، وانخفضت أرصدة ودائع العملاء للعام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٥ بنسبة ٨,١٪ وبلغت ٩٥٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٦، ويعود سبب انخفاض الودائع إلى انخفاض أرصدة الودائع الآجلة مرتفعة التكلفة والتي (يرتفع فيها تركز العملاء أيضاً) بنسبة ١٤,٢٪ مقابل ارتفاع إجمالي أرصدة الودائع ذات الكلفة المنخفضة ومن ضمنها حسابات التوفير، حيث ارتفعت أرصدة حسابات التوفير بنسبة ٤٢٪ عن بداية العام وارتفعت حصتنا السوقية منها إلى ١,٧٣٪ وذلك في نهاية العام ٢٠١٦ مقارنة مع نسبة ١,٣٨٪ بداية العام، ويعود ارتفاع أرصدة حسابات التوفير إلى تركيز البنك جهوده على المنتجات والخدمات الموجهة لقطاع الأفراد إضافة إلى تعديل آلية توزيع الجوائز مما زاد من تنافسية المنتج وارتفعت حصتنا السوقية منه.

بالمقابل حققت إجمالي التسهيلات المباشرة نمواً في أرصدتها في نهاية العام ٢٠١٦ وبنسبة ٤,٨٪ عن بداية العام، وبلغ رصيدها ٦٦٨ مليون دينار مقارنة مع ٦٣٨ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٥، وفيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد نمت بنسبة ٥,٧٪ وبلغت ١٤٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٦.

هذا فيما يتعلق بالنتائج المالية، أما على مستوى أعمال وأنشطة البنك فقد شهد عام ٢٠١٦ الكثير من التطوير في أعمال البنك، فعلى مستوى خدمة العملاء وضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى التركيز على قطاع الأفراد، شهدت العديد من المنتجات والخدمات عملية مراجعة شاملة وتطوير لتتناسب وعملاء هذا القطاع، فكان هناك تطوير لمنتج التوفير ومنتج قروض السيارات والبطاقات الائتمانية كما تم طرح منتج قرض تجاري ميديكال ومنتج شهادات الإيداع إضافة إلى مراجعة مختلف الأنشطة الموجهة لعملاء هذا القطاع، وتنويع قنوات تقديم الخدمات لهم، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت أرصدة ودائع الأفراد بنسبة ٦٪ وبمبلغ ٢٧ مليون دينار عن بداية العام (رغم تراجع أرصدة الودائع)، إضافة لذلك عمل البنك على إعداد استراتيجية شاملة للتفرع بحيث تشمل أغلب مناطق المملكة (التي هي بحاجة لخدمات مصرفية)، كما تم العمل على توسيع شبكة الصرافات الآلية في مناطق عدة وبلغ عددها ٤٣ حتى نهاية العام ٢٠١٦.

وعلى مستوى الأعمال الداخلية فقد كانت هناك مراجعة لمختلف سياسات وإجراءات العمل لدوائر البنك وتم تحديث العديد منها وبما يتناسب مع أفضل الممارسات المصرفية، كما استمر البنك بتطوير منظومة التكنولوجيا لديه وقام بأتمتة العديد من الأنظمة ضمن خطة تهدف للأتمتة الشاملة لمختلف أنظمة وأنشطة البنك، أما على مستوى مباني البنك (الإدارة العامة والفروع) فقد عمل البنك على تعزيز الصورة العصرية له من خلال تحديث العديد من الفروع، ونقل فروع إلى مناطق أفضل وأسهل للعملاء وتتوافر فيها كافة الخدمات، كما عمل على تصميم الفرع النموذجي للبنك ليصار إلى تعميمه على أكثر من فرع.

وإضافة الى التركيز على جانب الأعمال والنتائج المالية كان تركيز البنك واضحاً تجاه أحد أهم الركائز في العملية المصرفية وهم الموظفون، فقد أولى البنك رعاية واهتماماً بهذا الجانب فقام خلال العام ٢٠١٦ بدراسة الرواتب والأجور والمزايا للموظفين ومقارنتها مع سوق العمل بهدف إزالة الفجوات بينه وبين السوق المصرفي، كما قام البنك بتعزيز الكادر البشري ورفده بالعديد من الكفاءات المصرفية، إضافة إلى زيادة الاهتمام والاستثمار بالكادر الموجود لديه والعمل على تطويره والمحافظة عليه. وإدراكاً من البنك لأهمية التدريب في عملية التطوير تم التركيز على هذا الجانب، فخلال العام ٢٠١٦ قام البنك بافتتاح مركز التدريب والتطوير وتزويده بكافة متطلبات العملية التدريبية وتجهيزه ليكون مركزاً شاملاً يحتوي بالإضافة إلى القاعات التدريبية؛ الفرع التشبيهي ومكتبة البنك، وتم اختيار موقع وسيط وقريب من موقع الإدارة العامة، وكان هناك توجه أن يكون المدربون في المركز من الموظفين أنفسهم ليكونوا على اطلاع بحاجة البنك الفعلية من التدريب وتعزيز ثقافة البنك.

أعزائي المساهمين الكرام،

إن تركيز البنك على تحقيق نتائج أعمال مميزة وبناء مركز مالي قوي وتطوير أعماله الداخلية لم يحل دون توجيه الاهتمام بدوره في خدمة المجتمع المحلي، فالبنك جزء من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به، ومن هذا المنطلق قام البنك بالعديد من الأنشطة والأعمال التي تساهم وتعزز هذا الدور وذلك من خلال رعاية ودعم العديد من الأنشطة الخيرية والثقافية وغيرها، كما قام بتقديم يد العون والمساعدة لعدد كبير من المراكز الخيرية والاجتماعية وما يقوم به وبشكل سنوي بتوزيع طرود الخير في رمضان، إضافة إلى دوره كراع رسمي للعديد من الفعاليات والمؤتمرات الاقتصادية ومن أبرزها مؤتمر الاشتمال المالي.

أعزائي المساهمين الكرام،

بإلقاء نظرة مستقبلية للبنك وبهدف الوصول إلى الأهداف والنتائج الطموحة، تم خلال العام ٢٠١٦ العمل على إعداد استراتيجية شاملة تهدف إلى تهيئة البنك ليصبح بنكاً ملائماً للنمو والتطور، وتم وضع الأهداف الكفيلة بتحقيق ذلك (حيث تم إعداد خطة للتوسع والانتشار في الأردن والضفة الغربية واستهداف مناطق مختلفة ومن هذه المناطق: المدينة الرياضية وعبدون/ الأردن، والخليل وجنين والرام ونابلس/ الضفة الغربية، كما تضمنت الخطة تطوير منتجات موجودة وإدخال قنوات خدمة وخدمات جديدة في السوق المصرفي، واستهداف قطاعات وفئات محددة في السوق المصرفي وذلك بعد إجراء دراسات سوق شاملة لمختلف الفئات والمنتجات والخدمات، إضافة إلى غيرها من الأهداف) وضمن إطار زمني محدد وبعد تحديد الوسائل اللازمة للتطبيق، وصولاً إلى رفع البنك إلى مصاف البنوك المتقدمة وليصبح بنكاً مميزاً بخدماته وأنشطته، وذلك بتضافر كافة الجهود من جميع القائمين على المؤسسة والعاملين فيها والذين لم ولن يدخروا جهداً في سبيل تحقيق ذلك، ونخص بالذكر السادة أعضاء مجلس إدارة البنك الكرام والسادة أعضاء الإدارة التنفيذية كما لا نغفل عن دور كافة موظفي البنك التجاري بمختلف مستوياتهم الإدارية، والذين عملوا كأسرة واحدة، لرفع اسم هذه المؤسسة لتكون صرحاً اقتصادياً بارزاً وتستمر بدورها في بناء وخدمة المجتمع وخدمة بلدنا الأردن العزيز أدامه الله واحة أمن وأمان، وحفظ مليكه وشعبه.

والسلام عليكم ورحمة الله

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

مهارة إدارية ومرونة استراتيجية

تعمل الإدارة التنفيذية ضمن هيكل تنظيمي محدد لتتمكن من تطبيق كافة المعايير والركائز الأساسية حتى تقترب أكثر فأكثر من هدفها متلائمة مع كل التغييرات، تماماً مثل الريش المرن القوي الذي يتكيّف مع كل الظروف.

الإدارة التنفيذية العليا:

السيد سيزر قولاجن	المدير العام
السيد علاء القحف	نائب مدير عام عمليات ودعم – تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨
السيد رامي الحديد	نائب مدير عام أعمال مصرفية – تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨
السيد عبد الله كشك	مساعد مدير عام مالية
السيد مجدي بنات	مساعد مدير عام الدعم المصرفي والعمليات
السيد سليم صوالحة	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع – اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١
السيد محمد عمرو	مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار
السيد محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
السيد فضل دبيس	مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل
السيد منتصر الششتري	المدير الإقليمي/ فلسطين
الآنسة غادة الفرحان	نائب مدير عام عمليات ودعم لغاية ٢٠١٦/٤/١٧ (منتدبة لأعمال أمين سر مجلس الإدارة)
السيد رجائي القسوس	نائب مدير عام أعمال مصرفية لغاية ٢٠١٦/٤/٣٠

الدوائر الرقابية:

الدكتور عبدالله العمرات	المدقق العام
السيد مازن الخطيب	مدير دائرة المخاطر
السيد محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

مدراء الدوائر:

السيد إبراهيم العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
السيد جمال الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
الآنسة ربى شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
السيد زياد الرمحي	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
السيد سامي النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
السيد عميد البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
السيد فادي ربيع	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
السيد فيصل النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
السيد مأمون مبارك	مدير دائرة المبيعات المباشرة
السيد ماهر هلسه	مدير الدائرة الإدارية
السيد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
الآنسة نورا الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
السيد هاني درويش	مدير دائرة الخزينة
السيد هيثم الشمايلة	مدير دائرة متابعة الائتمان
السيد وائل رابيه	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
السيد وليد خالد القهيوي	مدير الدائرة القانونية
السيد ياسر القسوس	مدير الدائرة الهندسية
السيد وليد العمد	مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات

التحليل المالي

نتائج فعلية تمنحنا نظرة تقريبية

يُستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت عن قرب واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعكس قوّتنا وتماسك بنيتنا كالحرير المتين المترابطة أنسجته بدقة متناهية.

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
	المبالغ لأقرب مليون دينـار				
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي إيراد الفوائد	٣٨,٦	٣٦,٩	٢٩,٩	٢٤,٦	٢٢,٩
صافي إيراد الفوائد والعمولات	٤٣,٤	٤٢,٧	٣٥,٥	٢٩,٥	٢٨,٢
إجمالي الدخل	٤٩,٦	٦٤,٠	٤٤,٩	٣٥,٦	٣١,٦
صافي الربح قبل الضريبة	١٢,٠	٢٤,١	١٥,٦	٤,١	٣,٠
صافي الربح بعد الضريبة	٩,٣	١٥,٨	١١,٧	٣,٢	٢,١
حصة السهم من الربح (الخسارة) – دينار	٠,٠٨٢	٠,١٣٩	٠,١١١	٠,٠٣٢	٠,٠٢٢
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٢٦٥,٣	١,٤٨٧,٦	١,١٦٥,٣	١,٠٤٩,٨	٨٤٤,٣
حقوق المساهمين	١٤٥,٨	١٣٨,٠	١٢٠,٤	١٠٨,٩	١٠٣,٥
المحفظة الائتمانية بالصافي	٦٣٤,٠	٥٩٩,٣	٥٢٣,٩	٥١٧,٣	٤٤٠,٥
محفظة الأوراق المالية	٣٤١,٠	٤٠٥,٩	٣٦٥,٤	٢٧٢,٤	١٧٤,٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٦١,٧	٣٦٢,٢	١٨٠,٥	١٨٥,١	١٧٢,٠
ودائع العملاء	٩٥٧,٣	١,٠٤١,٥	٨١٠,٣	٧٤٣,٠	٦١٨,٥
تأمينات نقدية	٦٩,٩	٧٣,٠	٦٩,٤	٦٥,٤	٥٧,٣
ودائع البنوك لدينا	٥١,٨	١٩٣,٤	١٤٠,٣	١١٢,٢	٣٨,٩
أهم النسب المالية					
معدل العائد على الموجودات	٪٠,٧	٪١,٢	٪١,١	٪٠,٣	٪٠,٣
معدل العائد على حقوق الملكية	٪٦,٦	٪١٢,٢	٪١٠,٢	٪٣,٠	٪٢,١
كفاية رأس المال	٪١٥,٣	٪١٤,٢	٪١٣,١	٪١٢,٤	٪١٢,٢
صافي المحفظة الائتمانية/ ودائع العملاء	٪٦٦,٢	٪٥٧,٥	٪٦٤,٧	٪٦٩,٦	٪٧١,٢
صافي التسهيلات غير العاملة وغير المغطاة بمخصصات/ صافي المحفظة الائتمانية	٪٢,٩	٪٣,٦	٪١,٩	٪٣,٦	٪٧,٩
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٪٥٤,٨	٪٥٦,٣	٪٦٥,٣	٪٦٩,٨	٪٥١,٢
نسبة السيولة القانونية	٪١١٩,٧	٪١٣١	٪١١٦,١	٪١٠٨,٦	٪١١٦,٤

تحليل نتائج أعمال البنك:

تحليل نتائج أعمال البنك:

حقق البنك خلال العام ٢٠١٦ نتائج مالية جيدة منسجمة مع الظروف الاقتصادية السائدة محلياً وعالمياً والأوضاع الأمنية في الدول الجوار، حيث بلغت الأرباح التشغيلية للبنك نهاية العام ٢٠١٦ مبلغ ٤٩,٦ مليون دينار مقابل ٦٤ مليون دينار نهاية العام السابق (في ظل وجود إيرادات استثنائية خلال عام ٢٠١٥)، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي للأرباح التشغيلية الأساسية للخمس سنوات الماضية ٩,٥٪.

الأرباح التشغيلية (مليون دينار)

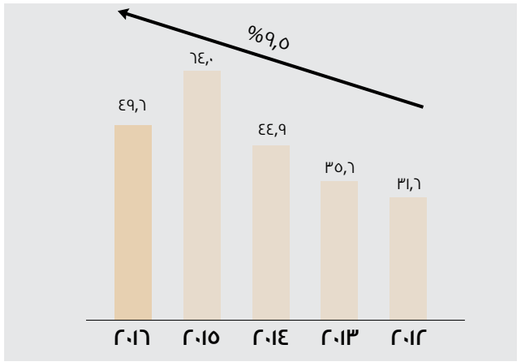

أما في جانب مصادر الأموال، اعتمد البنك على سياسة تصحيحية تنويعية تعتمد على التركيز على الودائع منخفضة التكلفة «الحسابات الجارية وحسابات التوفير» والتقليل قدر الإمكان من تركز ودائع العملاء واستقطاب ودائع طويلة الأجل ومستقرة عن طريق إطلاق منتج شهادات الإيداع. حيث قام البنك بالنصف الثاني من العام ٢٠١٦ بإطلاق العديد من المنتجات المنافسة في السوق المصرفي وبأسعار فائدة منافسة.

وبذلك ارتفع صافي الإيرادات من الفوائد عن العام ٢٠١٥ بمبلغ ١,٧ مليون دينار ليبلغ نهاية العام ٢٠١٦ مبلغ ٣٨,٦ مليون دينار مقابل ٣٦,٩ نهاية العام السابق وبنسبة نمو ٤,٧٪ مما يعكس قدرة البنك على استغلال مصادر الأموال في التوظيف الأمثل وبما يحقق أفضل العوائد.

ارتفعت مصاريف التشغيل (مصاريف الموظفين والمصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الاستهلاكات) لتبلغ ٢٩,٧ مليون دينار مقابل ٢٦,٧ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٥ ويعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي مصاريف الموظفين بنسبة ١٠,٢٪ وبمبلغ ١,٤ مليون دينار ليبلغ ١٤,٨ مليون دينار. استمر البنك بنهج تطوير وتنمية الموارد البشرية عن طريق تطبيق خطة تدريب فاعلة للوصول إلى مستويات متقدمة من الكفاءة، كما تم إنشاء مركز تدريب متخصص للموظفين لوعي البنك بأن تقديم الخدمات الجيدة والارتقاء بالبنك لا يكون إلا من خلال فريق عمل يتحلى بالكفاءة والخبرة المهنية العالية.

أما النفقات العمومية والإدارية الأخرى فقد تم ضبطها بحيث بلغت المصاريف العمومية والإدارية التشغيلية (باستثناء خسائر تدني أسهم مستملكة لقاء ديون) نهاية العام ٢٠١٦ مبلغ ١٠,٦ مليون دينار ومماثلة للعام السابق رغم التوسع في العديد من الأنشطة التشغيلية.

وفي سبيل السعي الدائم لتحسين جودة المحفظة الائتمانية وبفضل المتابعة الكثيفة للديون المتعثرة والاستمرار في معالجة وتحصيل الديون انخفض مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى ٦,٢ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ١٢,٣ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٥.

بلغ صافي الربح قبل الضريبة نهاية العام ٢٠١٦ مبلغ ١٢ مليون دينار مقابل ٢٤ مليون دينار ويعود هذا الانخفاض إلى استردادات الديون التي تمت خلال العام السابق والبالغة ١٥,٨ مليون دينار مقابل ٢ مليون دينار خلال العام ٢٠١٦. وباستبعاد أثر الاستردادات للعامين يصبح صافي الربح قبل الضريبة ١٠ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٦ مقابل ٨ مليون دينار نهاية العام السابق بارتفاع بمبلغ ٢ مليون دينار وبنسبة ٢٥٪.

تحليل المركز المالي للبنك:

بالرغم من التحديات المستمرة التي تؤثر على المملكة نتيجة الظروف الجيوسياسية وما لها من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية إلا أن الاقتصاد الأردني ما زال صامداً في مواجهة تلك التحديات؛ حيث قامت الحكومة الأردنية بتنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير لإعادة التوازن في المالية العامة ومنها سحب العديد من ودائع الحكومة والقطاع العام من البنوك التجارية الأردنية مما أدى إلى انخفاض ودائع الحكومة والقطاع العام لدينا من ٢٥٧,٤ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٥ لتصبح ٢٠٠ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٦ وتشكل ما نسبته ٢٠,٩٪ من ودائع العملاء لعام ٢٠١٦ مقابل ٢٤,٧٪ لعام ٢٠١٥.

وفي ظل السياسة الحكيمة التي اتبعها البنك لتحسين تركيبة الودائع خلال العام ٢٠١٦ استطاع أن يخفض نسبة الودائع لأجل ذات التكلفة المرتفعة إلى ٦٦٪ مقابل ٧١٪ للعام السابق. كما قام البنك بإطلاق العديد من المنتجات منها: منتج شهادات الإيداع والتوسع بحملة حسابات التوفير حيث استطاع البنك أن يحقق نسبة نمو مرتفعة لحسابات التوفير بلغت ٤٥٪ بارتفاع مقداره ٣٣ مليون دينار عن العام السابق كما بلغ رصيد شهادات الإيداع ٢٦,٦ مليون دينار مما يدل على قدرة البنك على استقطاب الودائع وثقة المودعين في البنك.

يوضح الرسم البياني التالي تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (٢٠١٢ – ٢٠١٦) :

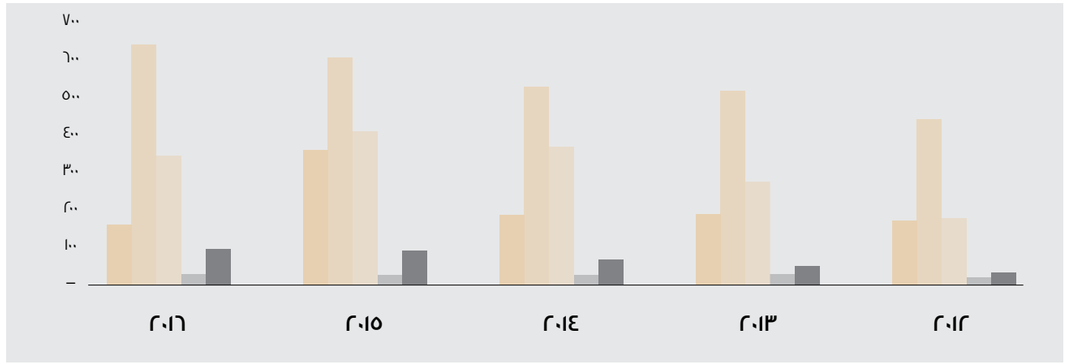

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي
- محفظة الأوراق المالية
- الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة
- موجودات أخرى

محفظة التسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد صافي المحفظة الائتمانية ٦٣٤,٠ مليون دينار مقابل ٥٩٩,٣ مليون دينار نهاية العام السابق وبنسبة نمو ٥,٨٪ بمبلغ ٣٤,٧ مليون دينار مما ساهم بشكل إيجابي بارتفاع الإيرادات.

جدير بالذكر أنه خلال العام ٢٠١٦ استمر البنك بالتركيز على تحسين جودة المحفظة الائتمانية فقد اتبع سياسة الانتقائية في منح التسهيلات بالإضافة إلى تكثيف الجهود لمتابعة الديون التي تظهر عليها بوادر التعثر واستطاع البنك أن يخفض نسبة صافي الديون غير العاملة إلى ٦,٢٪ من ٧,٩٪ لعام ٢٠١٥.

كما أن البنك يحتفظ بضمانات نقدية وعينية مقابل هذه الديون وبذلك تبلغ نسبة تغطية هذه المخصصات والضمانات للديون المتعثرة ١١٦,٤٪.

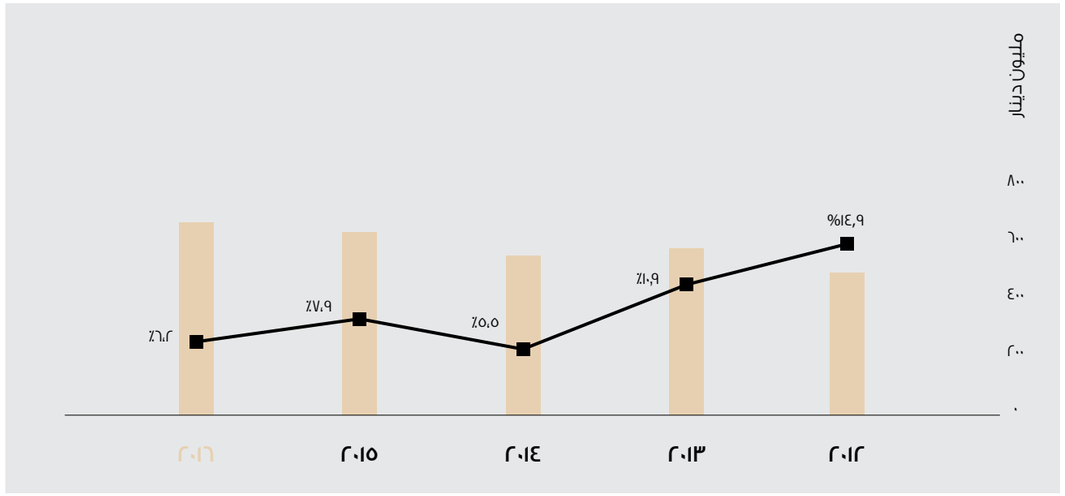

إجمالي الموجودات (مليون دينـار)

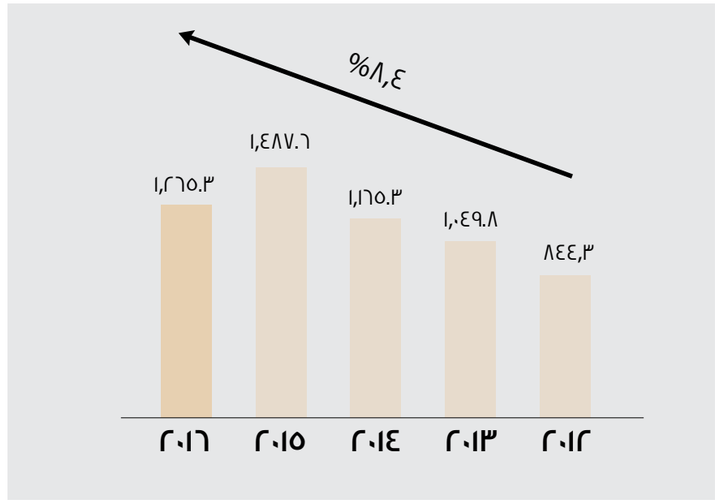

صافي المحفظة الائتمانية (مليون دينـار)

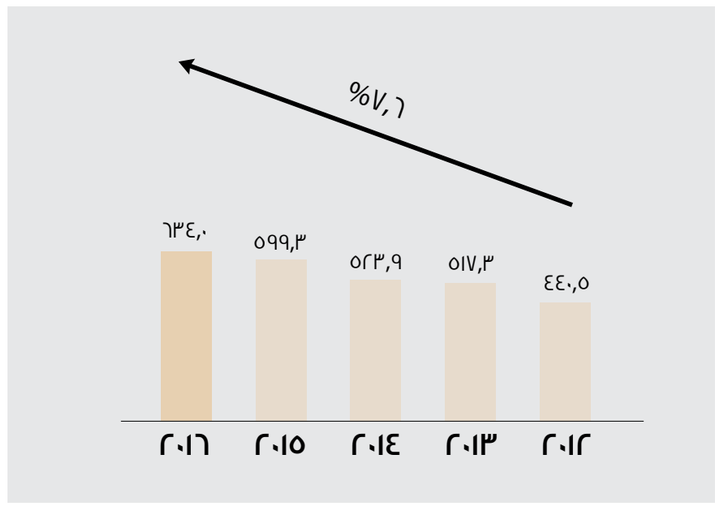

إجمالي حقوق المساهمين (مليون دينـار)

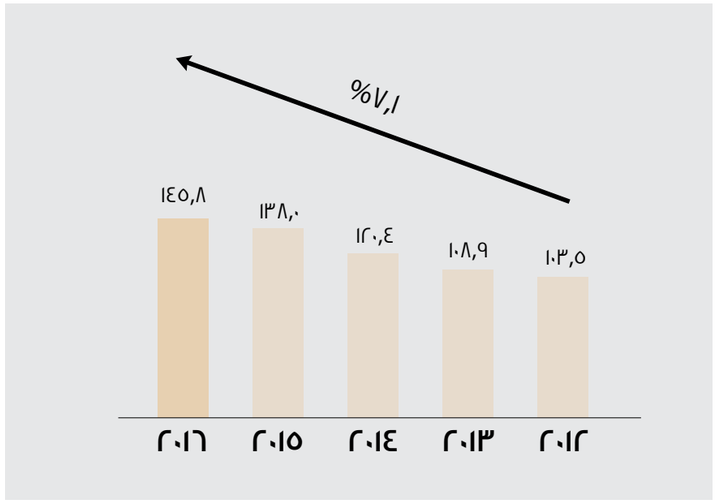

ودائع العملاء (مليون دينـار)

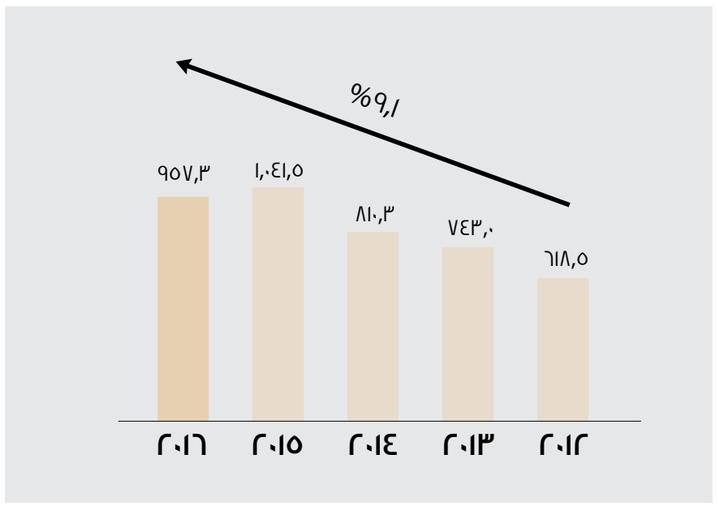

أنشطة قطاعات ودوائر البنك،
وأبرز التوجهات والأهداف
الاستراتيجية للعام ٢٠١٧
إقبال على المستقبل والعمل لتحقيق الأفضل
بعزيمة وإصرار أوراق الشجر على النمو والازدهار
نمضي بثبات متحلين بالطاقة الإيجابية وروح الفريق
التي تتجلى من خلال منتجاتنا وحلولنا المصرفية.

قطاعات الأعمال

قطاع الأفراد:

يعتبر قطاع الأفراد من القطاعات المهمة على مستوى قطاعات الأعمال في البنك التجاري فهو المصدر الأول للودائع، كما أن التسهيلات الممنوحة له تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التسهيلات (الثاني بعد قطاع الشركات الكبرى) إضافة إلى ذلك فهو يعتبر من قطاعات الأعمال الأكثر ربحية.

نظراً لأهميته حظي القطاع بالاهتمام والرعاية من قبل البنك، وتم رفده في مختلف مستوياته الإدارية بكادر بشري كفؤ ومعروف على مستوى القطاع المصرفي، الأمر الذي أحدث تغييراً في إدارة القطاع والخدمات المقدمة وإجراءات العمل.

وفي مسعاه لتعزيز تواجد البنك وتنافسيته في السوق المصرفي وزيادة التركيز على العملاء؛ قام القطاع بمراجعة العديد من الخدمات والمنتجات، وتبين ضعف قدرتها على منافسة منتجات وخدمات البنوك الأخرى بشكلها الحالي، فقام بتطوير عدد منها كمنتج التوفير ومنتج السيارات مما انعكس على معدلات النمو لهذه المنتجات وخاصة التوفير حيث نمت أرصدته بنسبة ٤٢٪ وارتفعت حصته السوقية إلى ١,٧٣٪ مقارنة مع ١,٣٨٪ في بداية العام، كما تم استحداث عدد آخر من المنتجات بعضها استهدف فئات أو قطاعات محددة كمنتج (ميديكال لون: القطاع الصحي والطبي) أو إلى عملاء القطاع ككل (شهادات الإيداع)، وغيرها من المنتجات. ومع أوائل العام ٢٠١٦ وحتى يبقى البنك على تواصل مع عملائه، وكأحد متطلبات الجهات الرقابية، قام البنك باستكمال جزء كبير من تحديث بيانات عملائه.

إضافة إلى ذلك فقد تبنى القطاع خلال العام ٢٠١٦ استراتيجية تفرع تم إعدادها بالتعاون مع الدوائر المختصة في البنك لتحديد المناطق التي توفر لنا فرصاً للتواجد بها (فروع أو صرافات آلية) وكذلك تبنى البنك سياسة لتحديث الفروع أو تغيير أماكنها بحيث تكون قريبة من تواجد عملائه ووفق رؤية عصرية للبنك.

على مستوى إنجازات القطاع المالية، نمت ودائع الأفراد بنسبة ٦٪ (علماً بأن القطاع المصرفي ككل شهد نمواً ضعيفاً في الودائع)، أما تسهيلات القطاع فقد بلغت ١,٥٩٪ وتشكل نسبة ٢٤٪ من إجمالي التسهيلات.

قطاع الشركات:

يعتبر قطاع الشركات (الشركات الكبرى، الصغيرة والمتوسطة والشركات الريادية) المحرك الرئيس للاقتصاد، وهو الذي يقود عجلة التنمية والتقدم، كما أنه المشغل الرئيس للأيدي العاملة في المملكة. وتعد الشركات إحدى المصادر المهمة للودائع (المصدر الثاني للودائع) كما أنها الموظف الأكبر للأموال (من خلال الحصول على التسهيلات) التي تشهد نمواً مستمراً رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بالمملكة، علماً بأن قطاع الشركات من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وقد نمت التسهيلات الممنوحة على مستوى إجمالي المحفظة (من ٥٨٦ مليون دينار بداية العام إلى ٦٣١ مليون دينار) بنسبة نمو (٧,٦٩٪) وهي قريبة من معدل نمو القطاع المصرفي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار التسهيلات المسددة تكون نسبة النمو لدينا أكبر من ذلك.

وتماشياً مع التوجهات الحكومية ومع السوق المصرفي قام البنك بتوجيه التركيز نحو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التي تتلقى الدعم والتحفيز من الحكومة كقطاع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والصناعة، ويشارك البنك في الوقت الحالي بعدد من التجمعات البنكية، وعلاوة على التسهيلات المباشرة الممنوحة لقطاع الشركات يقوم البنك بتقديم التسهيلات غير المباشرة (الاعتمادات والكفالات والبوالص، ...) لهذا القطاع وتشكل إيراداتها نسبة مؤثرة من إيرادات البنك حيث بلغت ٢,٢ مليون دينار وبما نسبته ٤,٥٪ من إجمالي الدخل.

ومن الجدير ذكره أن قطاع الشركات أكثر تأثراً بأسعار الفائدة من قطاع الأفراد سواءً بالخفض أو بالرفع وهذا يتطلب مراقبة دائمة ومستمرة لتغيرات أسعار الفائدة وانعكاساتها على قطاع الشركات وعلى القطاع المصرفي ككل.

قطاع الخزينة:

هو قطاع مهم وفاعل في إدارة أموال البنك، ويحقق إيرادات مستقرة للبنك، إضافة إلى دوره في إدارة العلاقات مع المؤسسات المالية وإدارة الاستثمارات المختلفة حيث يضطلع قطاع الخزينة بدور مهم في إدارة ومراقبة سيولة البنك وفائض الأموال، ومتابعة أسعار الفائدة ومراقبتها على المستوى العالمي وانعكاساتها على المستوى المحلي (والعمل على ضبطها) بهدف خفض التكلفة، كذلك يقوم القطاع بمتابعة وإدارة علاقات البنك مع البنوك الخارجية، وعلى توسيع شبكة البنوك المراسلة إضافة إلى متابعة وإدارة محفظة البنك واستثماراته في الأسواق النقدية والمالية لتحقيق أفضل العوائد مع درجة مخاطر مقبولة، ويقوم القطاع بذلك من خلال الدوائر التابعة له والتي تشمل دائرة الخزينة ودائرة الاستثمار ودائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة.

وتماشياً مع تطور الأوضاع المختلفة وتطور الأسواق المالية فقد شهد عام ٢٠١٦ مراجعة وتحديث للسياسة الاستثمارية وسياسة إدارة الموجودات والمطلوبات متزامناً مع مراجعة الإجراءات والصلاحيات بهدف المواءمة بين السيولة والعائد والمخاطر بالإضافة إلى مراجعة ودراسة وتحليل السقوف الائتمانية الممنوحة للبنوك المراسلة بناءً على أسس علمية ومهنية دقيقة ومن خلال فريق فني ومهني كفؤ ومتخصص في هذا المجال لتتناسب مع أسس الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر.

إضافة إلى ذلك كله شهد عام ٢٠١٦ حضوراً قوياً لدوائر القطاع في المؤتمرات والمعارض المتخصصة في هذا المجال المقامة محلياً وإقليمياً ودولياً بحيث تم عرض خدمات البنك وتسويقها دولياً.

دائرة الخزينة:

تمارس دائرة الخزينة أحد أهم الوظائف الفنية ضمن أعمال البنك من خلال الدور الذي تقوم به في موازنة المراكز المالية والإدارة الفعالة للسيولة النقدية والمخاطر المتعلقة بها والعمل على المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك المرسومة، بالإضافة إلى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية، وتقوم الدائرة بإدارة وتسعير الأصول والالتزامات وإدارة ودائع البنك من خلال مراقبة كلف مصادر الأموال وضبطها والتي أدت إلى خفض الكلف وعملت على مراقبة التركزات من خلال توسيع قاعدة العملاء، كما وتلعب دائرة الخزينة دوراً رئيسياً في (سوق ما بين البنوك) وتشارك بفعالية وكفاءة عالية في سوق السندات الحكومية، إلى ذلك قدمت دائرة الخزينة في الفترات السابقة أدوات مالية جديدة للعملاء بهدف التحوط في السوق المحلي والدولي عند التعامل بالعملات الأجنبية حيث قدمت منتجات العقود الآجلة والمستقبلية والمقايضات بالإضافة إلى منتجات التعامل بالهامش بالعملات الأجنبية مما عزز أرباح البنك من العملات الأجنبية بالرغم من التقلبات العالمية المستمرة في الأسواق المالية، أضف إلى ذلك كله تلعب دائرة الخزينة دوراً محورياً في إدارة السيولة والحفاظ على نسب مطمئنة منها مقارنة مع متطلبات البنك المركزي، كما وحافظت دائرة الخزينة على محفظة سندات قوية وذات عائد عالٍ على الرغم من الانخفاض في أسعار الفوائد المحلية والعالمية، وتعمل الدائرة كمستشار داخلي للدوائر الأخرى لتحسين إدارة رأس المال العامل.

دائرة المؤسسات المالية:

تلعب دائرة المؤسسات المالية دوراً هاماً بفتح آفاق للتعامل مع العديد من المؤسسات المالية والبنوك المراسلة ذات التصنيف الائتماني المرتفع بالإضافة لاستمرار الدائرة بإدارة العلاقات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية بفعالية من خلال شبكة واسعة محلياً وإقليمياً ودولياً، الأمر الذي عزز من قدرة البنك على تنفيذ نشاطاته سواء في مجال التجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية وعمليات الخزينة وبالتالي تعزيز أرباح البنك وإيراداته من التجارة الدولية والحوالات البنكية وعمليات تقليل وتحويل المخاطر وبأسعار منافسة، والعمل على تنشيط وتطوير العلاقة مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية، حيث يقوم فريق متخصص من الموظفين بعدد من الحملات التسويقية والزيارات لبعض الأسواق الاستراتيجية إضافة إلى توقيع الاتفاقيات مع كبرى المؤسسات المالية العالمية للحصول على سقوف تمويل للتجارة الخارجية وتمويل عملاء البنك بالعملات الأجنبية.

دائرة الاستثمار:

تسعى دائرة الاستثمار لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً وإقليمياً لتحقيق أفضل عائد على الاستثمارات مع المحافظة على جودة المحفظة الاستثمارية للبنك من خلال اختيار الأوراق المالية ذات العائد الجيد والسيولة العالية وضمن مخاطر مقبولة على الرغم من ضعف أداء السوق المالي المحلي والعالمي، حيث استطاعت الدائرة التوسع في الخدمات الاستثمارية المتخصصة مثل إدارة وأمانة الإصدارات، ووكيل الدفع والتسجيل، والحافظ الأمين، والاستشارات المالية من خلال استقطاب مجموعة من الشركات لتقدم لها هذه الخدمات لعدد من أسناد القروض بالإضافة إلى المشاركة فيها ضمن أسعار فائدة جيدة.

قطاعات الدعم

دائرة تكنولوجيا الأعمال:

في مسعى البنك لتطوير أعماله وتطوير منظومة التكنولوجيا وصولاً إلى الأتمتة الشاملة لكافة أنشطة وأنظمة البنك وذلك لرفع كفاءة وجودة الخدمات، والتركيز على الخدمات الإلكترونية للتسهيل على العملاء، وزيادة سرعة إنجاز المعاملات، وتماشياً مع التقدم التقني العالمي وخاصة للخدمات المصرفية، كذلك لتوجيه تركيز قطاعات الأعمال لخدمة العميل بدلاً من التركيز على الإجراءات –، قام البنك بتحديث وتطوير العديد من الأنظمة، وأتمتة أنظمة أخرى وتطبيق عدد من المشاريع، كما قام البنك ومن خلال دائرة تكنولوجيا الأعمال بإدخال عدد من الوظائف والتحسينات على النظام البنكي، وتالياً أبرز منجزات دائرة تكنولوجيا الأعمال للعام ٢٠١٦:

– المشاريع المرتبطة بمتطلبات البنك المركزي، أبرزها: (نظام التقاص الآلي للحوالات)، نظام سويفت، تحديث المقاصة الآلية، نظام الاستعلام الائتماني، برامج مصممة وفقاً لمتطلبات مؤسسة الضرائب الأمريكية FATCA، الحصول على شهادة الامتثال لمعايير أمن المعلومات.
– المشاريع المرتبطة بمتطلبات وحدات العمل المصرفية وأبرزها: المشاريع المرتبطة بالنظام البنكي وبما يخدم تطوير ورفع كفاءة استخدام النظام البنكي العامل حالياً للحد الأمثل ضمن خطة «تفعيل الوظائف والأنظمة غير المفعلة» وأبرزها: تطبيق وظائف مركزية الحوالات الصادرة والواردة، تطبيق نظام قروض السيارات الخاصة بتجاري أوتو، تطبيق نظام سحب الجوائز الجديد، تطبيق نظام شهادات الإيداع الجديد.
– مشاريع الأمن والحماية وأبرزها: مشروع أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS تحقيقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني وتماشياً مع سياسة البنك في توفير قنوات خدمة آمنة لعملاء البنك، وذلك من خلال فحوصات أمنية ربع سنوية دورية، إضافة إلى شراء وتجهيز وتطبيق أنظمة حماية أخرى، بهدف حماية بيانات البنك والأجهزة والخوادم والبريد الإلكتروني.
– وظائف وتحسينات على النظام البنكي: حيث قام البنك بفحص وتطبيق عدد من الحلول التقنية وإجراء عدد من التعديلات على التقارير والنظام البنكي.

الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية في البنك أحد أبرز المحاور المشكلة للعملية المصرفية وإحدى ركائزه الأساسية، وتنعكس كفاءة هذا المورد الهام على جودة المنتج وكفاءة العملية المصرفية، كما أنها تعتبر من العوامل الرئيسية الجاذبة للعملاء مما يتطلب زيادة الاهتمام والعناية به.

خلال العام ٢٠١٦ قام البنك برفد العديد من دوائر الإدارة العامة والفروع بعدد من الكفاءات والخبرات المصرفية على مستوى السوق المصرفي، كما عمل بالتوازي مع ذلك على زيادة الاهتمام بالكوادر الموجودة لديه ودراسة حاجاته المختلفة، فعلى الصعيد المهني أولى البنك عناية خاصة للتدريب وتطوير الموظفين وقام البنك بتجديد مركز التدريب لديه وتوسيعه ونقله إلى موقع أقرب للإدارة العامة وتم تزويده بكافة متطلبات واحتياجات مراكز التدريب المتطورة والجديدة، وتم تحديد حاجات الموظفين من الدورات الإدارية والمهنية، وركز على أن يكون المدربون من داخل البنك نفسه ليكونوا أكثر مقدرة على تحديد الحاجات الأساسية المباشرة للموظفين.

كما تم استكمال الفرع التشبيهي (ضمن مركز التدريب) وتم تزويد المركز بمكتبة كتب (تكون نواة لمكتبة كبيرة مستقبلاً)، إضافة إلى إنشاء قاعات مزودة بكافة متطلبات العملية التدريبية.

أما على مستوى الرواتب والمزايا للموظفين فقد قام البنك في بداية العام ٢٠١٦ بدراسة أوضاع الموظفين وامتيازاتهم ومقارنتها بالقطاع المصرفي في سعيه لخفض الفجوات بين البنك والقطاع المصرفي وإزالتها ضمن خطة وفترة زمنية محددة.

وقام البنك بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة الموارد البشرية بالعمل على أتمتة العديد من الأنظمة الخاصة بالموظفين والخدمات الطبية وصولاً إلى أتمتة شاملة لكافة الخدمات المتعلقة بهم.

ويعمل البنك حالياً بعملية تحديد المسارات والأوصاف الوظيفية للموظفين أو تحديثها، كما يعمل على تحديد وتجهيز الموظفين أصحاب المواهب والمؤهلين تماشياً مع عملية الإحلال الوظيفي للوظائف الإدارية الأعلى بناءً على دراسات واستشارات وتقييم من قبل دائرة الموارد البشرية، وبالتعاون مع شركة خارجية.

ويسعى البنك من خلال ذلك إلى رفع كفاءات الموظفين وزيادة معدلات الرضا الوظيفي وتعيين الكفاءات المصرفية في الأماكن المناسبة حتى يصبح البنك من ضمن البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف.

هذا وقد بلغ معدل الدوران الوظيفي للبنك ١٤,٣٪ فيما بلغ العدد الإجمالي للموظفين ٨١٥ موظفاً.

الدائرة الإدارية:

تقوم الدائرة الإدارية بمتابعة وإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة بدوائر البنك والفروع، من خلال دراسة حاجاتها الإدارية المختلفة (من لوازم وقرطاسية وضيافة، وخدمات الأمن والحماية والنقل والصيانة والدعم اللوجستي إضافة إلى الخدمات المتعلقة بالمواقع كالكهرباء والمياه والنظافة والتدفئة، وغيرها) والعمل على توفيرها بالكيفية المطلوبة، وبكفاءة عالية وضمن تكلفة مقبولة، وفي هذا السياق قامت الدائرة بعدد من الإجراءات لضبط التكلفة والنفقات العمومية والإدارية من خلال المتابعة المستمرة للنفقات وضبطها ضمن الحدود المقدرة، ومتابعة عروض المزودين وتوسيع قاعدتهم واختيار الأفضل منها إضافة إلى الصيانة الدورية والمستمرة.

وتقوم الدائرة الإدارية إضافة إلى ذلك بتطوير عمل الدائرة من خلال العمل على مراجعة وتحديث إجراءات العمل حيث قامت الدائرة بتفعيل نظام الموجودات الثابتة بهدف المحافظة على موجودات البنك ومراقبة تحركها كما عملت الدائرة على رفع كفاءة الكادر البشري لديها من خلال تحديث الأوصاف الوظيفية، والتدريب المستمر للموظفين لديها والتنسيب لحضور مختلف الدورات ذات العلاقة بالعمل.

وتعمل الدائرة الإدارية أيضاً على تطبيق معايير السلامة العامة والصحة المهنية، حيث قامت بتشكيل لجنة السلامة العامة التي يرأسها مدير الدائرة وتقوم بمهمة التأكيد على تطبيق مبادئ وإجراءات السلامة العامة وفق أعلى المعايير ومدى التزام الشركات المتعاملة مع البنك بها، وفي سبيل تهيئة البنك ومتابعة مدى استعداده لمواجهة الظروف الطارئة قامت الدائرة وبمشاركة دوائر أخرى في البنك وبالتعاون مع مديرية الدفاع المدني بتطبيق خطة إخلاء وهمية لموظفي الإدارة العامة أواخر العام ٢٠١٦.

دوائر الرقابة

دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

- الإفصاحات الدورية: في هذا المجال فقد تم متابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنيه كافية، والالتزام بالإقصاءات.
- التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء: قامت وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء باستقبال الشكاوي ومخاطبة الجهات المعنية بالبنك والوقوف على مسببات الشكاوي والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة.
- إدارة مراقبة الامتثال لدى الفروع الخارجية: بهدف التنسيق والتعاون المشترك فقد تم تعديل الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية لتصبح دائرة وتعزيز كادرها، وذلك للتأكد بأن الممارسات تتناسب مع السياسة العامة للبنك، وتم فصل وظيفة الامتثال عن مكافحة غسل الأموال في الإدارة الإقليمية، واعتماد سياسة خاصة بمكافحة غسل الأموال بفروع فلسطين منبثقة عن السياسة العامة للبنك.
- الالتزام بقانون الضريبة الأمريكي (FATCA): تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، وإنشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الأطراف ذات العلاقة، والسير بإجراءات الإبلاغ.
- تطوير وظيفة الامتثال في البنك: في هذا الخصوص قامت الدائرة بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودليل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد مصفوفة لقياس مدى الالتزام لتعليمات حدود الائتمان، وإنهاء مشروع مصفوفة التعليمات.
- التحكم المؤسسي: تم تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية على أثرها وعمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنة مع ممارسات البنك ووضع خطة عمل للتطبيق وتم مراجعة وإعداد سياسات وأدلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة أعضاء مجلس الإدارة، كما وقام البنك بالالتزام بمتطلبات هيئة الأوراق المالية وتعبئة النماذج الخاصة ببطاقة الأداء المتوازن لحوكمة الشركات (Balance Score Card) وتزويدها للهيئة وجاري العمل على تلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 5، ووضع الجدول الزمني للالتزام واعتماد دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات لدى البنك.

دائرة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك وهي الإدارة المسؤولة عن إيجاد وتطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وإدارتها ووضع الوسائل والأدوات للتخفيف منها.

وتعمل دائرة المخاطر على تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة المخاطر وما يصدر من متطلبات استجابة لتوصيات لجنة بازل أو متطلبات البنك المركزي الأردني وذلك تحقيقاً للأهداف المنشودة ضمن استراتيجية إدارة المخاطر وقامت الدائرة خلال العام ٢٠١٦ بإنجاز الأعمال التالية:

- تطوير واستحداث تقارير وأدوات جديدة تخدم أعمال الدائرة لقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك مثل (الأرباح المعرضة للمخاطر، الفجوة الرقابية ما بين عناصر المخاطر وإجراءات الرقابة عليها، سلوك ودائع العملاء، مراقبة سقوف المخاطر).
- إعداد دراسة شاملة للتغيرات في أسعار الفائدة لدى البنك وتأثيرها على إيرادات البنك.
- إنشاء وضعية معايير خاصة للمخاطر العامة في البنك (وضعية مخاطر المؤسسة) ومعايير خاصة بمخاطر السمعة.
- الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر.
- إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
- إعداد دراسة خاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي أثرت على البنك لآخر ٣ أعوام.
- تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (٩) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
- تطوير نظام آلي لاحتساب متطلبات كفاية رأس المال وحسب تعليمات بازل.

- تطوير مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات وبما يتماشى مع التوسع في أعمال البنك، والهيكل العام لمخاطر البنك (Risk Profile) والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
- تطبيق مقررات لجنة بازل (٣) واحتساب أثر التطبيق على البنك وتطوير الأنظمة الآلية لذلك.
- إعداد مصفوفة مخاطر لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (RISK MATRIX) وبشكل مفصل وعلى مستوى البنك ككل مع بيان درجة تأثير هذه المخاطر على البنك ودرجة قوة أنظمة الضبط والرقابة للحد من هذه المخاطر.
- تطبيق نظام القيمة المعرضة للمخاطر على أسعار الصرف بالإضافة لأسعار الأسهم ((Value At Risk (VAR).
- فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
- فحص وتطوير خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) من خلال تحليل أثر الأعمال وتقييم المخاطر.
- تطبيق نظام مؤشرات مخاطر الأعمال ((Key Risk Indicators (KRI).
- الاستمرار في إعادة تقييم وضعية المخاطر التشغيلية للدوائر من خلال تطبيق نظام المخاطر والنواحي الرقابية (CRSA).
- الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على مستوى كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل.

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من نشاط البنك ومسؤولياته تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠١٦ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، البيئة، الرياضة، الصحة، معالجة الفقر والعديد من المجالات، وتم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن ورعاية المؤتمرات والندوات والمهرجانات والتعاون أيضاً مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

ومن أبرز ما قام به البنك دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام ودعم المؤسسات التعليمية كالجامعات من خلال تزويدها بأجهزة إلكترونية حديثة تثري العملية التعليمية كما تم دعم الكثير من المدارس على مستوى المملكة.

وفي إطار دعم البنك للأسر العفيفة والمساهمة في تغطية جزء من احتياجاتها قام البنك خلال شهر رمضان المبارك بتوزيع ٢٠٠٠ طرد خيري على العائلات المحتاجة في مختلف مناطق المملكة كذلك ساهم البنك بتنظيف ١٥٠ خزان مياه في مناطق جيوب الفقر على مستوى المملكة وبالتعاون مع جمعية السباكة والطاقة التعاونية، حيث قامت السيدات العاملات في الجمعية بتنظيف خزانات المياه وصيانتها، وقد كان لدعم البنك لهذه الجمعية دورٌ فعال في دعم فئة النساء العاملات في المهن، ومساعدتهم من خلال هذا الدعم على إعالة أسرهم.

على صعيد الاهتمام بمجال الطفل والمرأة والأسرة؛ قام البنك بدعم مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب من خلال التبرع لمشروع (Pure Felt Jordan) والذي يهدف إلى تعليم السيدات كيفية صناعة الصوف وإعادة تدويره لمخرجات فنية متميزة.

أما في المجالات الصحية قام البنك بالمساهمة بتغطية تكاليف محاضرات توعوية عن السرطان بالتعاون مع جمعية مكافحة السرطان الأردنية كما قام بدعم المسيرة الشبابية تحت عنوان (بالوعي نواجه المخدرات) بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات.

هذا بالإضافة إلى رعاية ودعم العديد من الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية، ورعاية العديد من المؤتمرات والمنتديات، إضافة إلى تقديم الدعم المستمر والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية والثقافية والاجتماعية في المملكة.

الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك للعام ٢٠١٧

المحور المالي:

- تحقيق معدلات عائد مقبولة على الموجودات (ROA) وعلى حقوق المساهمين (ROE).
- المحافظة على معدل كفاءة التشغيل ضمن النسب المتعارف عليها بحيث لا تزيد عن ٥٠٪.
- تنويع مصادر الدخل (رفع مساهمة الإيرادات من غير الفوائد/ منتجات الخزينة والعملات الأجنبية، خدمات جديدة غير متوافرة في السوق المصرفية)، لا تقل الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل عن ١٠٪.
- خفض تكلفة مصادر الأموال، التركيز على ودائع الأفراد وخفض التركزات، خفض معدلات الفائدة المرتفعة.
- ضبط النفقات التشغيلية: (أتمتة الأنظمة، ضبط نفقات الكهرباء (باستخدام الطاقة البديلة)، تنويع الموردين، تعزيز البيئة الإلكترونية).
- ضبط النفقات الرأسمالية (تفعيل نظام الموجودات الثابتة وضبط الإنفاق فيها (الاستخدام الأمثل للموجودات الثابتة))، وتوجيه الإنفاق لتطوير منظومة التكنولوجيا وصولاً للأتمتة الشاملة.
- مراعاة نسب السيولة ومعدلات كفاية رأس المال (المحافظة عليها من التدني عن النسب المقررة من قبل الجهات الرقابية ومجلس الإدارة) ومراعاة خفض فجوات الاستحقاق وبقائها ضمن محددات الجهات الرقابية والمعايير الداخلية للبنك وأن تكون متوافقة مع القطاع المصرفي.
- العمل وبكافة الوسائل على خفض محفظة الديون غير العاملة والمخصصات.

محور السوق والعملاء:

أ- محور السوق:

- إعداد دراسات للسوق (Market Segmentation) لتحديد الفئات والقطاعات والأسواق المستهدفة وغير المخدومة وتحتاج لخدمات مصرفية والأسواق والقطاعات غير المخدومة بشكل كاف.
- زيادة الحصة السوقية للودائع والتسهيلات والمضي بخطة البنك للتفرع والانتشار (فروع الأردن وفلسطين)، واللجوء إلى الوسائل غير التقليدية لزيادة التفرع والانتشار.
- التركيز على النشاط التسويقي والترويجي للبنك وأن يكون موجهاً نحو الأهداف الاستراتيجية للبنك مع العمل على تعزيز/ رفع الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء الحاليين والعملاء المستهدفين (وضمن منهجية محددة ورسالة واضحة).
- تعزيز وإدامة الدور الاجتماعي للبنك (المسؤولية المجتمعية).
- أن يتم التركيز على منتجات محددة موجهة للقطاعات والفئات المستهدفة ومن ضمن هذه المنتجات البطاقات الائتمانية (موجهة لقطاع الأفراد).

ب- محور العملاء:

- تطوير معايير قياس جودة خدمة العملاء وتطويرها وتنويع قنوات تقديم الخدمة وخاصة الخدمات الإلكترونية للتقليل من الحركة على الفرع والمحافظة على نسبة مرتفعة لرضا العملاء، بحيث لا تقل عن ٨٥%.
- الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية (معايير الامتثال) ورفع كفاءة الموظفين (مهارات التواصل مع العملاء) ورفع أداء الخدمة (الجودة والسرعة) لخفض شكاوي العملاء إلى الحدود الدنيا.
- المتابعة المستمرة لرغبات واحتياجات العملاء ومتابعة البنوك المنافسة فيما تقدمه من خدمات، ومواكبة آخر التطورات في السوق المصرفي مع التركيز على عملاء قطاعات الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية والمبتدئة/ (الخدمات والتمويل الذي تحتاجه هذه القطاعات).

محور العمليات الداخلية:

- مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات العمل وتحديثها والتركيز بشكل خاص على إجراءات منح الائتمان وبما يضمن سلامة العملية الائتمانية (جودة منح الائتمان) وخفض المخاطر اعتماداً على ملاءة العميل المالية وتدفقاته النقدية والبعد عن النهج التقليدي في أداء الأعمال.
- العمل على تطوير منظومة التكنولوجيا في البنك وأن تكون مهيأة لأي متطلبات مستقبلية تقتضيها استراتيجية البنك المعدة ليصبح بنكاً مهيأً للنمو.
- استحداث منتجات جديدة، وبما يتوافق مع حاجات ورغبات العملاء ويحقق التنافس في السوق، مع زيادة تفعيل تقديم الخدمات الإلكترونية ومختلف قنوات التواصل مع الجمهور، وسرعة أدائها وتحفيز العملاء لاستخدامها.
- المراجعة المستمرة لعملية تسعير المنتجات والخدمات وبما يحقق التنافس مع القطاع المصرفي.
- ترشيد وضبط النفقات التشغيلية بشكل عام، وما يقع ضمن سيطرة مراكز العمل (مراكز التكلفة والربحية) بشكل خاص.

محور الموارد البشرية:

أ- تطوير الموارد البشرية وبيئة العمل:

- الارتقاء بمستوى الكادر الوظيفي من خلال الدعم والتدريب والتطوير المستمر، وتطوير بيئة العمل.
- تحقيق معدلات عالية من الرضا الوظيفي والمحافظة على معدلات مقبولة من الدوران الوظيفي، ورفع ولاء الموظفين للبنك.
- توفير فرص التدريب لتتناسب مع المسار الوظيفي والاحتياجات الفعلية للموظفين.
- تعزيز الثقافة المؤسسية القائمة على العمل بروح الفريق وتفعيل التواصل بين مختلف إدارات العمل.
- الاستمرار في تطبيق مشاريع الإحلال الوظيفي وتهيئة الصف الثاني من الموظفين لتجنب الاستقطابات بأسعار مضاعفة.
- تنويع خبرات الموظفين من خلال تنقلات الموظفين لمواقع العمل التي تتناسب وخبراتهم.

ب- تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية:

- مراجعة عناصر عملية تقييم الأداء ولا سيما لموظفي قطاعات الأعمال.
- إعادة النظر بأنظمة المكافآت والحوافز بحيث يتم اعتماد مؤشرات تحقيق الأهداف في منح كافة المكافآت والحوافز.
- أن تتضمن مؤشرات قياس الأداء، التواصل مع العملاء وزيادة أعدادهم وخاصة فيما يتعلق بعملاء الشركات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز ثقافة محاسبة المسؤولية بهدف الحد من التجاوزات والأخطاء التي تضر بمصلحة البنك.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

متابعة عملنا لمطابقته بوضوح مع رؤيتنا

رأي محايد يقيس مدى تقارب القوائم المالية من الصورة الصادقة والعادلة للمركز المالي للمنشأة بشفافية تحاكي القطرات الندية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢١٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف: ٠٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٠٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـرأي
قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الـــرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

فقرة توكيدية
دون التحفظ في رأينا اعلاه ، نلفت الانتباه الى ما يرد في الإيضاح (٤٧) حول القوائم المالية ، حيث ان البنك المركزي الاردني قد وافق على توصية مجلس الادارة بتوزيع اسهم مجانية بنسبة ٦,٣١٢% ليصبح راس مال البنك ١٢٠ مليون دينار / سهم عوضا عن توزيع ارباح نقدية بنسبة ٥% عن ارباح العام ٢٠١٦ وتم الحصول على موافقة البنك المركزي على هذه التوزيعات بتاريخ ٣ نيسان ٢٠١٧، تم تعديل الافصاح المتعلق بالأرباح المقترح توزيعها (في الإيضاح أعلاه) وتعديل احتساب نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٦ (ايضاح ٣٨) . إن إجراءات التدقيق المتعلقة بالاحداث اللاحقة تنحصر في الافصاح عن تلك التعديلات والواردة في الايضاحات اعلاه.

Deloitte.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية ، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل امر من الأمور المشار اليها ادناه ضمن إجراءات التدقيق:

كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الامور الهامة للقوائم المالية حيث يتطلب احتسابه افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية ، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك حوالي ٦٣٤ مليون دينار وتمثل ٥٠ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في٣١ كانون الاول ٢٠١٦.

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومتطلبات البنك المركزي الاردني.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وفرضيات احتساب مخصص تدني التسهيلات.

كما قمنا بتقييم ملائمة كفاية الإفصاح حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح (٦) .

Deloitte.

- ٣ -

تقييم الاستثمارات غير المدرجة او لا يوجد تداول نشط عليها

يحتفظ البنك بموجودات مالية بالكلفة المطفأة بمبلغ ٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يتوجب على البنك قياس التدني في قيمتها من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. كما يحتفظ البنك بموجودات مالية غير متداولة ضمن محفظة موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ ١,٧٠٤,٠٤٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يجب ان تظهر بالقيمة العادلة تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، إن عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية تطلب من الإدارة إستخدام الكثير من الإجتهادات والتقديرات والإعتماد على مدخلات من غير الأسعار المدرجة وعليه كانت عملية تقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات من قبل الإدارة أمراً هاماً لتدقيقنا.

مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة

ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية ككل . كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تتضمن إجراءات التدقيق تقييم الإجراءات الداخلية حول تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وفحص مدى فعاليتها ، إضافة الى تقييم التقديرات المتبعة من قبل إدارة البنك لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المتداولة ، هذا وقد تم مقارنة هذه التقديرات مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومناقشتها في ظل المعلومات المتوفرة. كما تضمنت إجراءات التدقيق تقييم المنهجية المستخدمة ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية ، ومراجعة معقولية أهم المدخلات في عملية التقييم من خلال مراجعة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المستثمر بها ، أو الحصول على الأسعار من السوق الثانوي وغيرها من المدخلات التي تم مراجعته.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة ، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية.

Deloitte.

- ٤ -

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

Deloitte.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .

- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

Deloitte.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

شفيق بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
عمان – الأردن
٣١ كانون الثاني ٢٠١٧ / ٣ نيسان ٢٠١٧ (ايضاح ٤٧)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي

قائمة (أ)

		٣١ كانون الأول	أول كانون الثاني
	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
الموجـــودات		دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	١٠٩,١٠٣,١٣٥	٢٧٠,٥٤١,٠٢١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥/أ	٥٢,٦١١,٤٣٨	٨٤,٥٥٨,١٨٢
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥/ب	–	٧,٠٩٠,٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤	٥٩٩,٢٨٨,٩٣٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	١,٩٢٨,٤٥٢	٣,١١٥,١٦٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨	٨,١٨٥,٩٥٠	٩,٧٢١,٨٠٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١٠	٢٨,٠٨٧,٢٦٢	٢٧,٨٥٥,٢٤٣
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	١,٤٧٤,٦٣٢	١,٠٣٣,٨٥٦
موجودات ضريبية مؤجلة	١٧/د	٣,٣٢٥,٦٧٢	٤,٥٧٩,٨٣٥
موجودات أخرى	**١٢**	**٩٥,٧٠٧,٨٠٥**	**٨٦,٧٣٨,٢٣١**
مجموع الموجودات		**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**	**١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٣	٥١,٨٠٤,٠٩٤	١٩٣,٣٥١,٤١٧
ودائع عملاء	١٤	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤	١,٠٤١,٤٧١,٢١٣
تأمينات نقدية	١٥	٦٩,٩٣١,٤٤٣	٧٣,٠٠٨,١٢٩
أموال مقترضة	١٦	١٢,٧٨٧,٦٩١	٦,٩١٢,٨٣٨
مخصص ضريبة الدخل	١٧/أ	٣,٧٩٢,٤٤٨	٨,٣٦٨,١٢٧
مخصصات متنوعة	١٨	٧٧٧,٣٠٧	٦٠٥,٣٥١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١٧/ د	–	٤٧١,٠٩٩
مطلوبات أخرى	**١٩**	**٢٣,٠٥٤,٩٦٢**	**٢٥,٣٩٣,٥٦٠**
مجموع المطلوبات		**١.١١٩.٤٨٥.٥٦٩**	**١.٣٤٩.٥٨١.٧٣٤**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢٠	١١٢,٨٧٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢١/أ	١٣,٤٤٨,٣٦٥	١٢,٢٤٥,٠٣٨
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢١/ب	٦,٢٢٩,٥١٦	٦,٠٨٦,٢٨٨
احتياطي التقلبات الدورية	٢١/ج	١,٧٠٥,٧١٦	١,٤٧٢,٣١٥
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٢	(١,٨٥٢,٧٠٥)	(٣,٥٢٤,٠٣٤)
الأرباح المدورة	٢٣	١٣,٤٠٨,٨٩٩	١٦,٧٠١,٨٢٥
مجموع حقوق مساهمي البنك		**١٤٥,٨١٤,٧٩١**	**١٣٧,٩٨١,٤٣٢**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**	**١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل

قائمة (ب)

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	٢٤	٧١,٥٧٩,٥٩٤	٧٢,٦٥٤,٦٦٥
ينزل: الفوائد المدينة	٢٥	(٣٢,٩٨٧,٣٧٤)	(٣٥,٧٨٢,٢٥٢)
صافي إيرادات الفوائد		٣٨,٥٩٢,٢٢٠	٣٦,٨٧٢,٤١٣
صافي إيرادات العمولات	٢٦	٤,٧٧٢,٦٩٠	٥,٧٨٤,٨٧٢
صافي إيرادات الفوائد العمولات		**٤٣,٣٦٤,٩١٠**	**٤٢,٦٥٧,٢٨٥**
أرباح عملات أجنبية	٢٧	١,٦٣٠,٠٥٩	٢,٥٦٠,٧٤٣
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	٦٥٥,٢٩٢	٢٠٤,٨٦٩
توزيعات أرباح نقدية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨	٢١٦,٦٨٢	٨١,٨٥٦
إيرادات أخرى – بالصافي	٢٩	٣,٧٧٣,٧٠٤	١٨,٥١٧,٥٦٢
إجمالي الدخل		**٤٩,٦٤٠,٦٤٧**	**٦٤,٠٢٢,٣١٥**
نفقات الموظفين	٣٠	١٤,٨١٣,٩٤٨	١٣,٤٤٠,٥٦٦
استهلاكات وإطفاءات	١٠ و ١١	٢,٨١٦,٤٥٢	٢,٥٣٧,١٩٠
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	٦	٦,١٩٨,٤٠٧	١٢,٣٢٨,١٧٨
مخصصات متنوعة	١٨	٣١٢,٨٨١	٢١٧,٤٣١
مخصص عقارات مستملكة	١٢	١,٤١٧,٦٨٠	٦٨٨,١١٥
مصاريف أخرى	٣١	١٢,١٠٣,٠٠٠	١٠,٦٩٦,٧٧٥
إجمالي المصاريف		٣٧,٦٦٢,٣٦٨	٣٩,٩٠٨,٢٥٥
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (هـ)		١١,٩٧٨,٢٧٩	٢٤,١١٤,٠٦٠
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	١٧/ب	(٢,٦٥٢,٨٧٣)	(٨,٣٥٧,١٨٣)
الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)		**٩,٣٢٥,٤٠٦**	**١٥,٧٥٦,٨٧٧**
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك			
أساسي ومخفض	**٣٢**	**-/٠٨٢**	**-/١٣٩**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

قائمة (د)

البيـــــان	إيضاح	حقوق مساهمي البنك					
		رأس المال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيات			احتياطي القيمة العادلة بالصافي	الأرباح المدورة	المجموع
			القانوني	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية			
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦								
الرصيد في بداية السنة		١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٢٤٥,٠٣٨	٦,٠٨٦,٢٨٨	١,٤٧٢,٣١٥	(٣,٥٢٤,٠٣٤)	١٦,٧٠١,٨٢٥	١٣٧,٩٨١,٤٣٢
الربح للسنة – قائمة ب		–	–	–	–	–	٩,٣٢٥,٤٠٦	٩,٣٢٥,٤٠٦
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي		–	–	–	–	(١,٦٥٣,٣١٠)	–	(١,٦٥٣,٣١٠)
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	٣,٣٢٤,٦٣٩	(٣,٣٢٤,٦٣٩)	–
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	–	١٦١,٢٦٣	١٦١,٢٦٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)		–	–	–	–	١,٦٧١,٣٢٩	٦,١٦٢,٠٣٠	٧,٨٣٣,٣٥٩
المحول لزيادة رأس المال	٢٠	٧,٨٧٥,٠٠٠	–	–	–	–	(٧,٨٧٥,٠٠٠)	–
المحول إلى الاحتياطيات		–	١,٢٠٣,٣٢٧	١٤٣,٢٢٨	٢٣٣,٤٠١	–	(١,٥٧٩,٩٥٦)	–
الرصيد في نهاية السنة		**١١٢,٨٧٥,٠٠٠**	**١٣,٤٤٨,٣٦٥**	**٦,٢٢٩,٥١٦**	**١,٧٠٥,٧١٦**	**(١,٨٥٢,٧٠٥)**	**١٣,٤٠٨,٨٩٩**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥								
الرصيد في بداية السنة		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٨٣٣,٦٣٢	٥,٣٩٥,٨٧١	١,٣١٧,٦٣٣	(٤,١١٦,٤٦٣)	٧,٩٨١,١٣٧	١٢,٤١١,٨٠٩
أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) المتعلق بالموجودات الضريبة المؤجلة	٤٤	–	–	–	–	١,٤٤٠,٧٦٢	١,٩٣٠,٠٧٧	٣,٣٧٠,٨٣٩
الرصيد الافتتاحي المعدل		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٨٣٣,٦٣٢	٥,٣٩٥,٨٧١	١,٣١٧,٦٣٣	(٢,٦٧٥,٧٠١)	٩,٩١١,٢١٤	١٢٣,٧٨٢,٦٤٨
الربح للسنة – قائمة (ب)		–	–	–	–	–	١٥,٧٥٦,٨٧٧	١٥,٧٥٦,٨٧٧
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي		–	–	–	–	(١,٤٧٣,٨٦٨)	–	(١,٤٧٣,٨٦٨)
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	٦٢٥,٥٣٥	(٦٢٥,٥٣٥)	–
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	–	(٨٤,٢٢٥)	(٨٤,٢٢٥)
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)		–	–	–	–	(٨٤٨,٣٣٣)	١٥,٠٤٧,١١٧	١٤,١٩٨,٧٨٤
المحول لزيادة رأس المال		٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–	–	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	–
المحول إلى الاحتياطيات		–	٢,٤١١,٤٠٦	٦٩٠,٤١٧	١٥٤,٦٨٢	–	(٣,٢٥٦,٥٠٦)	–
الرصيد في نهاية السنة		**١٠٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١٢,٢٤٥,٠٣٨**	**٦,٠٨٦,٢٨٨**	**١,٤٧٢,٣١٥**	**(٣,٥٢٤,٠٣٤)**	**١٦,٧٠١,٨٢٥**	**١٣٧,٩٨١,٤٣٢**

– من أصل الأرباح المدورة ٣,٣٢٥,٦٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ١,٨٥٢,٧٠٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ متضمناً ٤٠٤,٠٣٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل الشامل

قائمة (ج)

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول
	٢٠١٥
	دينار
الربح للسنة – قائمة (ب)	١٥,٧٥٦,٨٧٧
بنود الدخل الشامل الآخر:	
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل	
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	(١,٦٥٣,٣١٠)
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٣,٣٢٤,٦٣٩)
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر	١,٦٧١,٣٢٩
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٣,٢٥٦,٥٠٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)	**١٤,١٩٨,٧٨٤**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التدفقات النقدية

قائمة (هـ)

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
		دينار	دينار
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (ب)		١١,٩٧٨,٢٧٩	٢٤,١١٤,٠٦٠
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات	١٠ و١١	٢,٨١٦,٤٥٢	٢,٥٣٧,١٩٠
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	٦	٦,١٩٨,٤٠٧	١٢,٣٢٨,١٧٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٨	٢٣٤,٠٣٩	١٨٦,١٢٩
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٨	٧٨,٨٤٢	٣١,٣٠٢
(أرباح) بيع عقارات مستملكة	٢٩	(٤١,٩٥٨)	(٧٩,٣٩٨)
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	٢٩	–	(١٨,٨٤٩)
خسائر شطب ممتلكات ومعدات		٣٨,٩٥٠	٣٣٠,٣٩١
(أرباح) خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	(٣٥٨,٠٤٥)	٣٠٩,٧٨٨
مخصص عقارات مستملكة وأخرى	١٢	١,٧٥٧,٦٣٤	١,٠٥٣,١٩٥
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٧	(١,٢٠٨,٤٣٥)	(٢,٢٠٧,٩٤٤)
المجموع		٢١,٤٩٤,١٦٥	٣٨,٥٨٤,٠٤٢
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(٤٠,٩١٥,٢٨٥)	(٨٧,٧٥٠,٤٥٣)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		١,٥٤٤,٧٥٣	١,٣٩٠,٥٣٧
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(١٠,٦٨٥,٢٥٠)	(١٨,٤٥٧,٦١٧)
النقص في أرصدة مقيدة السحب		١٠٩,٠٦٤	٨٢٠,٠١١
النقص (الزيادة) في أرصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		٧,٠٩٠,٠٠٠	(٧,٠٩٠,٠٠٠)
النقص في أرصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		–	٥,٠٠٠,٠٠٠
(النقص) الزيادة في ودائع العملاء		(٨٤,١٣٣,٥٨٩)	٢٣١,٢١٥,٦١٨
(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية		(٣,٠٧٦,٦٨٦)	٣,٥٨٣,٢٨٤
(النقص) الزيادة في المطلوبات الأخرى		(٢,٣٣٨,٥٩٨)	٩,٠٠٤,٦١٧
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(١٣٢,٤٠٥,٥٩١)	١٣٧,٧١٥,٩٩٧
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات التشغيل قبل المخصصات			
المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		(١١٠,٩١١,٤٢٦)	١٧٦,٣٠٠,٠٣٩
مخصص قضايا مدفوع	١٨	(٥٩,٣٢١)	(٦٠,٢٩٢)
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	١٨	(٨١,٦٠٤)	(٢٢٨,٥٢٢)
ضريبة الدخل المدفوعة	١٧/أ	(٧,٣٤٥,٤٣١)	(٤,١٢٢,٢٤٥)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات التشغيل		(١١٨,٣٩٧,٧٨٢)	١٧١,٨٨٨,٩٨٠
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:			
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		٦٢,١٧٠,٦٩٦	(٤٤,٧٧٨,٧٢٠)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		٩٤٣,٧٥٣	٥٧٨,٧٣٣
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	١٠	(٢,٧١٣,٩٠٣)	(٥,٤٦٢,٦٨٦)
(شراء) موجودات غير ملموسة	١١	(٨٦٦,٥٧٧)	(٢٤١,٢٤١)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		٥٢,٢٨٢	١٩٧,٠٧٤
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		٥٩,٥٨٦,٢٥١	(٤٩,٧٠٦,٨٤٠)
التدفقات النقدية من عمليات التمويل:			
الزيادة في أموال مقترضة		٥,٨٧٤,٨٥٣	٢,٩٩٢,٢٦٦
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		٥,٨٧٤,٨٥٣	٢,٩٩٢,٢٦٦
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٧	١,٢٠٨,٤٣٥	٢,٢٠٧,٩٤٤
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(٥١,٧٢٨,٢٤٣)	١٢٧,٣٨٢,٣٥٠
النقد وما في حكمه بداية السنة		١٦٦,٦٣٨,٧٢٢	٣٩,٢٥٦,٣٧٢
النقد وما في حكمه نهاية السنة		١١٤,٩١٠,٤٧٩	١٦٦,٦٣٨,٧٢٢
معاملات غير نقدية:			
شطب ممتلكات ومعدات		–	٤,٨٦٥,٧٢٠
استملاك عقارات وموجودات لقاء ديون	١٢	٢١,١٣٧,٤٤٩	٢٤,٣٥٤,٢٣٠
الزيادة في رأس المال المدفوع	٢٠	٧,٨٧٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

إيضاحات حول القوائم المالية

وضوح وتدقيق لفهم عميق

تساهم في تقريب الصورة ومساعدة متخذي القرار
في الوقوف على وضع البنك المالي مع إعطاء
فهم أكبر للبنود لتكون مصداقيّتنا كالمياه النقيّة
التي لا تشوبها شائبة.

إيضاحات حول القوائم المالية

١- معلومات عامة

– تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمّان، هاتف ٥٢٠٣٠٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمّان ١١١٩١– المملكة الأردنية الهاشمية.

– تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

– تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

– تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام ٢٠١٦، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٦ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٦.

– إن البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمها في بورصة عمّان للأوراق المالية.

– يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٢٩) وخارجها في فلسطين وعددها (٤).

– تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم ٢٠١٧/١ المنعقدة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٧ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين وموافقة البنك المركزي الأردني عليها.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة والتعليمات النافذة في البلدان التي يعمل بها البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني.

– تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ كما يلي باستثناء اتباع المعايير الجديدة المعدلة والواردة في الإيضاح رقم (٤٧/أ):

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعي القرار الرئيسيين لدى البنك.

– القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

– تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات لأغراض المتاجرة، وإن الهدف من الاحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلـة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل.

– لا يجوز إعادة تصنيف أية موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المُحدّدة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

– يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة من هذه الموجودات في قائمة الدخل.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية لأغراض الاحتفاظ بها لتوليد الأرباح على المدى الطويل وليس لأغراض المتاجرة.

– يتم إثبات الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلـة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الاستثمارات الخاص بأدوات الملكية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

– لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

– يتم قيد الأرباح الموزعة من هذه الموجودات في قائمة الدخل في بند مستقل.

الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

– تمثل هذه الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها للاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

– يتـم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالـة، قيداً على أو لحساب الفائـدة، وتنزيل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منـه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

– يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

– لا يجوز إعادة تصنيف أية موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلّا في الحالات المُحدّدة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مُستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمُتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

– مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

– تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

– نماذج تسعير الخيارات.

– يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/ العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

– تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

– يتم قيد التدني في القيمة في قائمة الدخل كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية لأدوات الدين في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده سابقاً.

التسهيلات الائتمانية المباشرة

– التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو معدلة منحها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

– تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد والعمولات المعلقة.

– يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم قيد قيمة المخصص في قائمة الدخل.

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية التي في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أيهما أشد.

– يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات الأخرى.

– يتم إدراج التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

الممتلكات والمعدات

– تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	٢
أجهزة ومعدات مكتبية	١٠ - ١٥
ديكورات	١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

– عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية، فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الدخل.

– يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.

– يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا تعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

– يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة للموظفين غير المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

– يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها، ويتم قيد المخصص للالتزامات المترتبة على البنك لقاء تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل.

ضريبة الدخل

– تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

– تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

– تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

– إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

– يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

رأس المال

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك (أسهم الخزينة)

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم الخزينة للبنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). واذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف في قائمة الدخل.

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الحسابات المدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. هذا ويتم إعداد مخصص لقاء انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن قيمة رأسمالها الأصلي.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

– يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
– يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق .
– يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم قيد أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل في نفس الفترة.

- التحوط للتدفقات النقدية
هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل.

- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية
في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية؛ يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في قائمة الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة

– يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

عقود إعادة الشراء أو البيع

– يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

– أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن بند الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات غير الملموسة

– يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالكلفة.

– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

– يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

– يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠٪ سنوياً.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم قيد الزيادة كإيراد. يتم قيد الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده سابقاً.

يتم احتساب مخصص لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤.

العملات الأجنبية

– يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
– يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.
– يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣- استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبينة بالضرورة وعلى فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوته من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات. تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل المستشار القانوني للبنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

– يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فيما عدا الترتيبات معه بما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة.

– يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤.

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل.

– تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد هذا التدني في قائمة الدخل.

– مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب وإثبات مخصص الضريبة اللازم.

– مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام، وعند تقييم القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة ومؤهلة لإعداد دراسات التقييم، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

٤- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	١٨,٦٧١,٩٩٣	١٨,٣٣٤,٢٩٠
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	٣٣,٢٣٩,١٧٥	٣٨,٥٤٢,٥٩٢
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	٨,٢٢٤,٤٠٠	١٦٣,١٥٤,٨٥٦
متطلبات الاحتياطي النقدي	٤٨,٩٦٧,٥٦٧	٥٠,٥٠٩,٢٨٣
إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٤٣١,١٤٢	٢٥٢,٠٦,٧٣١
المجموع	**١٠٩,١٠٣,١٣٥**	**٢٧٠,٥٤١,٠٢١**

– باستثناء متطلبات الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة ٨,٢٢٤,٤٠٠ دينار، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥.
– لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥.
– لا يوجد لدى البنك شهادات إيداع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٧١,٧٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

٥- أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيـــــان	بنوك ومؤسسات مصرفيـــة محليـــة		بنوك ومؤسسات مصرفيـــة خارجيـــة		المجمـــوع	
	٣١ كانـــون الأول		٣١ كانـــون الأول		٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤,٢٦٠,١٨٨	٣,٥٨٧,٤٣٢	١٤,٢٨١,٤٥٥	١٦,٥٨٠,٢٢٣	١٨,٥٤١,٦٤٣	٢٠,١٦٧,٦٥٥
ودائع لأجل تستحق خلال فترة ٣ أشهر	٢٩,٣٣٠,٨٣٩	٦٠,١٣٥,٣٣٧	٤,٧٣٨,٩٥٦	٤,٢٥٥,١٩٠	٣٤,٠٦٩,٧٩٥	٦٤,٣٩٠,٥٢٧
المجموع	**٣٣,٥٩١,٠٢٧**	**٦٣,٧٢٢,٧٦٩**	**١٩,٠٢٠,٤١١**	**٢٠,٨٣٥,٤١٣**	**٥٢,٦١١,٤٣٨**	**٨٤,٥٥٨,١٨٢**

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ١٨,٥٤١,٦٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢٠,١٦٧,٦٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت الأرصدة مقيدة السحب صفر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٠٩,٠٦٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

ب- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ٣ أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٧,٠٩٠,٠٠٠ دينار استحقت بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٦ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

٦- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
الأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	٥٢٧,٦٣١	٤٢٥,٩٧٦
قروض وكمبيالات *	١٥٥,٢٢٠,٧٥٤	١٥١,٤٦٨,١٠٧
بطاقات الائتمان	٣,٠٤٦,٠٨٤	٣,٤٥٤,٦٣٦
القروض العقارية	**٦٦,٣٩٩,٤٩٠**	**٥٨,٨١٣,٣٩٣**
الشركات:		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٥٧,٤٠٤,٢٦٤	٥٢,٠٤٩,٣٤٠
قروض وكمبيالات *	٢٣٤,٩٥٩,٥٧٧	٢٣٥,٠٣٧,١٦٤
قروض تجمع بنوك	٣,٧٠٧,٠٠٠	–
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢٣,٨٨٧,٦٧٧	٢٣,٠٥٥,٨١٠
قروض وكمبيالات *	٦٥,٩٤٢,١٧٣	٥٦,٦٠١,٩٥٩
الحكومة والقطاع العام	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٥٧,٠٠١,٤٦٣**
المجموع	**٦٦٨,٢٢٠,٣٥١**	**٦٣٧,٩٠٧,٨٤٨**
ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٢٢,١١٤,٩٤٥)	(٢٧,٧٤٨,٦٢٦)
الفوائد المعلقة	(١٢,٠٩٩,٥٩٢)	(١٠,٨٧٠,٢٨٦)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**٦٣٤,٠٠٥,٨١٤**	**٥٩٩,٢٨٨,٩٣٦**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٢,٠٥٩,٣٤٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١,١٢٣,١٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) .

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٥٢,٤٦٩,٦١٤ دينار أي ما نسبته ٧/٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٦٠,١٣٦,٤٩١ دينار أي ما نسبته ٩/٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٤٠,٨٦٩,١٧٧ دينار أي ما نسبته ٦/٢٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٤٩,٥٢٠,٦٤٩ دينار أي ما نسبته ٧/٩٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية بمبلغ ١٥,١٦٨,٥٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٠,٠٦١,١٣٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥)، كما تتضمن تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥.

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥,٩٨٥,٨٠٣	٧٧٥,١٦٩	١٧,٧٠٢,٩١٧	٣,٢٨٤,٧٣٧	–	٢٧,٧٤٨,٦٢٦
المقتطع من الإيرادات (الوفر) خلال السنة	٤,١٢٩,٢٦٣	(٣٩,١١٧)	١,٢٥٧,٤٧٧	٨٥٠,٧٨٤	–	٦,١٩٨,٤٠٧
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٥,٨٥٧)	–	–	(١,٠٦٢)	–	(٦,٩١٩)
(الديون المشطوبة) *						
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي**	(٥,٦٠٢,٧٨١)	(٦١,٨٤٦)	(٤,٩١٠,٩٠٩)	(١,٢٤٩,٦٣٣)	–	(١١,٨٢٥,١٦٩)
الرصيد في نهاية السنة	**٤,٥٠٦,٤٢٨**	**٦٧٤,٢٠٦**	**١٤,٠٤٩,٤٨٥**	**٢,٨٨٤,٨٢٦**	**-**	**٢٢,١١٤,٩٤٥**
يعود إلى:						
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٤,١٧٤,٠٧٩	٦٣٧,٧١٠	١٣,٤٩٨,٠٢١	٢,٨٣٦,٤٥٠	–	٢١,١٤٦,٢٦٠
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٣٣٢,٣٤٩	٣٦,٤٩٦	٥٥١,٤٦٤	٤٨,٣٧٦	–	٩٦٨,٦٨٥
المجموع	**٤,٥٠٦,٤٢٨**	**٦٧٤,٢٠٦**	**١٤,٠٤٩,٤٨٥**	**٢,٨٨٤,٨٢٦**	**–**	**٢٢,١١٤,٩٤٥**

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢,٢٦٧,٠١٥	١,٣٤٠,٧٩٨	١٢,٥١٢,٦٢٣	٢,١٦١,٩٣٢	–	١٨,٢٨٢,٣٦٨
المقتطع من الإيرادات (الوفر) خلال السنة	٣,٧٢١,٨٧٥	(٤٥٩,٣٦١)	٧,٥٣١,٧٣٨	١,٥٣٣,٩٢٦	–	١٢,٣٢٨,١٧٨
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٣,٠٨٧)	–	(٤٦,٧٣٢)	(٧٦,٤٩٩)	–	(١٢٦,٣١٨)
(الديون المشطوبة) *						
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	–	(١٠٦,٢٦٨)	(٢,٢٩٤,٧١٢)	(٣٣٤,٦٢٢)	–	(٢,٧٣٥,٦٠٢)
الرصيد في نهاية السنة	**٥,٩٨٥,٨٠٣**	**٧٧٥,١٦٩**	**١٧,٧٠٢,٩١٧**	**٣,٢٨٤,٧٣٧**	**–**	**٢٧,٧٤٨,٦٢٦**
يعود إلى:						
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٥,٧٦٧,١٩٣	٧٥٣,٢٧١	١٧,٣٣٣,٥٧٤	٣,٢٥٤,٤٧٥	–	٢٧,١٠٨,٥١٣
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٢١٨,٦١٠	٢١,٨٩٨	٣٦٩,٣٤٣	٣٠,٢٦٢	–	٦٤٠,١١٣
المجموع	**٥,٩٨٥,٨٠٣**	**٧٧٥,١٦٩**	**١٧,٧٠٢,٩١٧**	**٣,٢٨٤,٧٣٧**	**–**	**٢٧,٧٤٨,٦٢٦**

* تم خلال العام ٢٠١٦ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ٦,٩١٩ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (١٢٦,٣١٨ دينار للعام ٢٠١٥).

** تم خلال العام ٢٠١٦ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ ١٥,٢٤٣,٦٣٩ دينار وفوائدها المعلقة ٣,٤١٨,٤٧٠ دينار والمخصص المرصود لقائها بمبلغ ١١,٨٢٥,١٦٩ دينار إلى خارج قائمة المركز المالي وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ ٥,٣٥٧,٧٦٦ دينار وفوائدها المعلقة ٢,٦٢٢,١٦٤ دينار والمخصص المرصود لقائها بمبلغ ٢,٧٣٥,٦٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) علماً بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ٩٠,٦٩١,٩٠٩ دينار وفوائدها المعلقة ٤٥,٥٥٠,١٨٥ دينار والمخصص المرصود لها ٤٥,١٤١,٧٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ، تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ٢,١٥٤,٠٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٣,٠٤٣,٢٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٦٣٧,٣٤٥	٥٤٦,٥١٩	٧,٨٥٦,٨٢٢	١,٨٢٩,٦٠٠	–	١٠,٨٧٠,٢٨٦
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١,٠٤٣,٥٩٨	١٨٧,٦٥٣	٤,٦١٩,٣٩١	٦٦٦,٠٠٦	–	٦,٥١٦,٦٤٨
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(١٥٠,١٤٢)	(٢٠,٩٨٨)	(١,٣٤٦,٣٩٢)	(١٥٤,٨٤١)	–	(١,٦٧٢,٣٦٣)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٤,٤٨٥)	(٢٢,٥٤٥)	(١٤٦,٠٢٣)	(٢٣,٤٥٦)	–	(١٩٦,٥٠٩)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(١,٠٧١,٥١١)	(٧٥,٤٧٨)	(١,٥٤٩,٥٤١)	(٧٢١,٩٤٠)	–	(٣,٤١٨,٤٧٠)
الرصيد في نهاية السنة	**٤٥٤,٨٠٥**	**٦١٥,١٦١**	**٩,٤٣٤,٢٥٧**	**١,٥٩٥,٣٦٩**	**–**	**١٢,٠٩٩,٥٩٢**

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣٦٠,٥٣٩	٦٨٧,١٠٩	٦,٢٧٦,٩٤٥	١,٤١٤,٠٨٢	–	٨,٧٣٨,٦٧٥
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٣٣٦,٦٠٢	١٣,٨٤٠	٣,٩٧٤,٦٧٠	١,٠٠٤,٤١١	–	٥,٣٢٩,٥٢٣
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٥٣,٨٩٠)	(٥٢,٤٨٤)	(١٦٥,٧٤٦)	(١٤٦,٥٣٣)	–	(٤١٨,٦٥٣)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٥,٩٠٦)	–	(١٠٨,٧٠٩)	(٤٢,٤٨٠)	–	(١٥٧,٠٩٥)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	–	(١٠١,٩٤٦)	(٢,١٢٠,٣٣٨)	(٣٩٩,٨٨٠)	–	(٢,٦٢٢,١٦٤)
الرصيد في نهاية السنة	**٦٣٧,٣٤٥**	**٥٤٦,٥١٩**	**٧,٨٥٦,٨٢٢**	**١,٨٢٩,٦٠٠**	**–**	**١٠,٨٧٠,٢٨٦**

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	١,٩٢٨,٤٥٢	٣,١١٥,١٦٠
المجموع	**١,٩٢٨,٤٥٢**	**٣,١١٥,١٦٠**

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	٦,٤٨١,٩١٠	٧,٣٦٧,٥٣٢
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة *	١,٧٠٤,٠٤٠	٢,٣٥٤,٢٧٤
المجموع	**٨,١٨٥,٩٥٠**	**٩,٧٢١,٨٠٦**

– بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ٣,١٦٣,٣٧٦ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية (خسائر متحققة ٧٠٩,٧٦٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ٢١٦,٦٨٢ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٨١,٨٥٦ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

* يضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة لاستثمارات في شركات محلية تم تقييمها اعتماداً على أحدث قوائم مالية مدققة أو مراجعة متوفرة.

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
سندات وأذونات خزينة – بنك مركزي أردني	٣١٤,٠٩١,٠٢٦	٣٧٧,٠٦٠,١٧٧
سندات وأسناد بكفالة الحكومة	١١,٠٨١,٢٧٤	٩,٩٩٩,٧٢٣
سندات وأسناد قروض شركات	٦,١١٨,٧٩٢	٦,٣٧٣,٤٦٠
المجموع	٣٣١,٢٩١,٠٩٢	٣٩٣,٤٣٣,٣٦٠
ينزل: مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة *	(٢٨٣,٦٠٠)	(٢٨٣,٦٠٠)
الفوائد المعلقة **	(١٣٧,٢٩٢)	(١٠٨,٨٦٤)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦
تحليل السندات والأذونات:		
ذات عائد ثابت	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦
المجموع	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**	**٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦**

* فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على مخصص التدني في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	٢٨٣,٦٠٠	٢٨٣,٦٠٠
الرصيد في نهاية السنة	**٢٨٣,٦٠٠**	**٢٨٣,٦٠٠**

** فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على حساب الفوائد المعلقة خلال السنة:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	١٠٨,٨٦٤	٨٢,٤٢٦
الفوائد المعلقة خلال السنة	٢٨,٤٢٨	٢٦,٤٣٨
الرصيد في نهاية السنة	**١٣٧,٢٩٢**	**١٠٨,٨٦٤**

١٠- ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العام ٢٠١٦	أراضي	مباني	أجهزة ومعدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٦٩٤,٠٧١	١٧,٧١٦,٧٢٤	٧,٧٧٨,٣٧٤	٥,٥٣٣,٩٦٧	٥٦٧,٦٧٣	٤,٠٠١,٢٨	٢,٠٣٢,٢٢٠	٤٠,٣٢٤,١٥٧
إضافات	١٣٤,٢٢٧	٣٤٤,١١٦	٧٢١,١٩٨	٣٧,١٩٧	٥٥,٧٢٢	٢٥٦,١٤٧	١,١٦٥,٢٩٦	٢,٧١٣,٩٠٣
استبعادات	–	–	(٢١٥,٢٦٢)	(١٨٣,٥١٦)	(١٥٢,١٨٣)	(١٤٢,٩٦٧)	–	(٦٩٣,٩٢٨)
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	–	٥٧٥,٠٦٧	٧٨٣,٩١٧	٣١٢,٤٢٢	٨٥,٦٤٥	٦٧٠,٥٨١	(٢,٤٢٧,٦٣٢)	–
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٨,٦٣٥,٩٠٧**	**٩,٠٦٨,٢٢٧**	**٥,٧٠٠,٠٧٠**	**٥٥٦,٨٥٧**	**٤,٧٨٤,٨٨٩**	**٧٦٩,٨٨٤**	**٤٢,٣٤٤,١٣٢**
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	–	١,٤٨٢,١٤٤	٤,٠٤٧,٩٧٢	٣,٨٦٩,٨٥٤	٢٩٣,٤٥٢	٢,٧٧٥,٤٩٢	–	١٢,٤٦٨,٩١٤
استهلاك السنة	–	٣٥٩,٣٤٥	٩٤٦,٩١٤	٥٢٢,٩٥٣	٧٩,١٣٧	٤٨٢,٣٠٢	–	٢,٣٩٠,٦٥١
استبعادات	–	–	(٢٠٥,٣٦٩)	(١٥٣,٧٣٢)	(١٠٠,٦٣٠)	(١٤٢,٩٦٤)	–	(٦٠٢,٦٩٥)
الرصيد في نهاية السنة	–	١,٨٤١,٤٨٩	٤,٧٨٩,٥١٧	٤,٢٣٩,٠٧٥	٢٧١,٩٥٩	٣,١١٤,٨٣٠	–	١٤,٢٥٦,٨٧٠
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٦,٧٩٤,٤١٨**	**٤,٢٧٨,٧١٠**	**١,٤٦٠,٩٩٥**	**٢٨٤,٨٩٨**	**١,٦٧٠,٠٥٩**	**٧٦٩,٨٨٤**	**٢٨,٠٨٧,٢٦٢**
العام ٢٠١٥								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٦٩٤,٠٧١	١٥,٦٧٢,٣٧٢	٦,٨١٨,٣٧٥	٧,٢٦٩,٧٧٤	٥٣٧,٠٤٢	٧,١٦١,٨٥٤	١٦٩,٠٠٠	٤٠,٣٢٢,٤٨٨
إضافات	–	٢,٠٤٤,٣٥٢	٩٥٠,١٠٤	١٤٧,٥٦٤	٢٠٦,٣٧٠	٢٥١,٠٧٥	–	٣,٥٩٩,٤٦٥
تعديلات *	–	–	٢٧٦,٣١٦	(١,٨٥٨,٧٠٥)	–	(٣,٢٨٣,٨٧٠)	–	(٤,٨٦٦,٢٥٩)
استبعادات	–	–	(٢٦٦,٤٢١)	(٢٤,٦٦٦)	(١٧٥,٧٣٩)	(١٢٧,٩٣١)	–	(٥٩٤,٧٥٧)
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	=	=	=	=	=	=	١,٨٦٣,٢٢٠	١,٨٦٣,٢٢٠
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٦٩٤,٠٧١**	**١٧,٧١٦,٧٢٤**	**٧,٧٧٨,٣٧٤**	**٥,٥٣٣,٩٦٧**	**٥٦٧,٦٧٣**	**٤,٠٠١,٢٨**	**٢,٠٣٢,٢٢٠**	**٤٠,٣٢٤,١٥٧**
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	–	١,١٩٢,٤٣٦	٣,٨٩٥,٢٣٢	٤,٦٧١,٩١٨	٣٥٥,٣٣٥	٥,٢١١,٨٢٨	–	١٥,٣٢٦,٧٤٩
استهلاك السنة	–	٢٨٩,٧٠٨	٦٩٦,٧٥١	٥٨٥,٦٧٥	٧٧,٢٤٠	٤٤٥,١٩٢	–	٢,٠٩٤,٥٦٦
تعديلات *	–	–	(٣٨٥,٧٢٣)	(١,٣٨٦,٢٣٨)	(١,١٣٨)	(٢,٧٦٢,٧٦٩)	–	(٤,٥٣٥,٨٦٨)
استبعادات	–	–	(١٥٨,٢٨٨)	(١,٥٠١)	(١٣٧,٩٨٥)	(١١٨,٧٥٩)	–	(٤١٦,٥٣٣)
الرصيد في نهاية السنة	**–**	**١,٤٨٢,١٤٤**	**٤,٠٤٧,٩٧٢**	**٣,٨٦٩,٨٥٤**	**٢٩٣,٤٥٢**	**٢,٧٧٥,٤٩٢**	**–**	**١٢,٤٦٨,٩١٤**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**٢,٦٩٤,٠٧١**	**١٦,٢٣٤,٥٨٠**	**٣,٧٣٠,٤٠٢**	**١,٦٦٤,١١٣**	**٢٧٤,٢٢١**	**١,٢٢٥,٦٣٦**	**٢,٠٣٢,٢٢٠**	**٢٧,٨٥٥,٢٤٣**
نسبة الاستهلاك السنوية ٪	–	٢	١٠-١٥	١٥	١٥	٢٠	–	–

ب- تتضمن الممتلكات والمعدات ٥,٨٣٣,٣٩٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٥,٢٨١,٠٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

* تم بنهاية العام ٢٠١٤ جرد كافة الممتلكات والمعدات الخاصة بالبنك، وتم الانتهاء من عملية الجرد خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٥ والتي على أثرها تم تفعيل نظام خاص بالممتلكات والمعدات وتم إعادة تصنيف بعض الممتلكات والمعدات وشطب جزء من الممتلكات والمعدات بلغت كلفتها ٤,٨٦٦,٢٥٩ دينار واستهلاكها المتراكم ٤,٥٣٥,٨٦٨ دينار نتج عنها خسائر شطب لتلك الممتلكات والمعدات بواقع ٣٣٠,٣٩١ دينار أخذت للمصاريف الأخرى في قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

١١- موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٠٣٣,٨٥٦	١,٢٣٥,٢٣٩
إضافات خلال السنة	٨٣٤,١٦٨	٢١١,٦١٦
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	٣٢,٤٠٩	٢٩,٦٢٥
الإطفاء للسنة	(٤٢٥,٨٠١)	(٤٤٢,٦٢٤)
الرصيد في نهاية السنة	**١,٤٧٤,٦٣٢**	**١,٠٣٣,٨٥٦**
نسبة الإطفاء السنوية ٪	٢٠	٢٠

١٢- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	٦,٧٦٤,٧٦٤	٧,٧٢٨,١٧٢
مصاريف مدفوعة مقدماً	٨٣٤,٥٩٨	٥٤٦,٤٥٦
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي*	٧٨,٨٧٣,٣٧٥	٧٠,٦٦٣,٣٧٥
موجودات آلت ملكيتها للبنك مباعة على دفعات - بالصافي **	١,٤٧٨,٦٣٢	٣,٥٨٣,٣٤٠
تأمينات مستردة	٢,٤٦٢,٨١١	١,٠٤٢,٨٥٥
معاملات بالطريق بين الفروع	٧٨٠,١٨٤	–
شيكات مقاصة - فروع فلسطين	٢,٤٠٦,٦٤٩	١,٧٦٧,٨٥١
أخرى	٢,١٠٦,٧٩٢	١,٤٠٦,١٨٢
المجموع	**٩٥,٧٠٧,٨٠٥**	**٨٦,٧٣٨,٢٣١**

– فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة:

	٢٠١٦			٢٠١٥
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة – بالصافي بعد خسائر التدني	٦٨,٨٥٧,٠٠٤	١,٨٠٦,٣٧١	٧٠,٦٦٣,٣٧٥	٥٦,٣٤٥,٢١٦
الإضافات خلال السنة	١٢,١٣٧,٤٤٩	–	١٢,١٣٧,٤٤٩	٢٤,٣٥٤,٢٣٠
الاستبعادات خلال السنة	(٢,٠٤٩,٣٥٦)	(١٢٠,٤٥٩)	(٢,١٦٩,٨١٥)	(٩,٠١٧,٤٧٢)
أثر التدني للسنة	(١,٠٨١,٢٨٩)	(٦٧٦,٣٤٥)	(١,٧٥٧,٦٣٤)	(١,٠١٨,٥٩٩)
الرصيد في نهاية السنة	**٧٧,٨٦٣,٨٠٨**	**١,٠٠٩,٥٦٧**	**٧٨,٨٧٣,٣٧٥**	**٧٠,٦٦٣,٣٧٥**

– إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٦			٢٠١٥
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أخرى	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٢٥٤,٦٧٨	–	١,٢٥٤,٦٧٨	٥١٤,٩٤٤
المخصص المستدرك خلال السنة ***	١,٠٨١,٢٨٩	٦٧٦,٣٤٥	١,٧٥٧,٦٣٤	١,٠٥٣,١٩٥
المستخدم من المخصص خلال السنة	(١٣٣,٧٢٥)	–	(١٣٣,٧٢٥)	(٣٤,٥٩٦)
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٢٠٢,٢٤٢**	**٦٧٦,٣٤٥**	**٢,٨٧٨,٥٨٧**	**١,٥٣٣,٥٤٣**

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.
** يتضمن هذ البند ٣٧٧,٣٩٩ دينار لقاء مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وذلك بموجب تعميم البنك المركزي رقم ٤٠٧٦/١/١٠ بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٦٨٤١/١/١٠ بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٥ حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء الديون التي مضى على استملاكها فترة تزيد عن أربع سنوات.
*** يتضمن هذ البند ١,٠٤٠,٢٨١ دينار لقاء مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٦٨٨,١١٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) وذلك بموجب تعميم البنك المركزي رقم ٤٠٧٦/١/١٠ بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٦٨٤١/١/١٠ بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٥ حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء الديون التي مضى على استملاكها فترة تزيد عن أربع سنوات.
– إن صافي مخصص خسائر التدني للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون مستحقة ولقاء موجودات آلت ملكيتها للبنك مباعة على دفعات ١,٤١٧,٦٨٠ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦(٦٨٨,١١٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

١٣- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٦			٣١ كانون الأول ٢٠١٥		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٤,٢٢٠,٥٩٩	١,٠٠٤,٤٢٦	٥,٢٢٥,٠٢٥	–	٥,٤٤٧,٨٩٥	٥,٤٤٧,٨٩٥
ودائع لأجل	٤٦,٥٧٩,٠٦٩	–	٤٦,٥٧٩,٠٦٩	١٠,١٩٢,٤٠٠	١٧٧,٧١١,١٢٢	١٨٧,٩٠٣,٥٢٢
المجموع	**٥٠,٧٩٩,٦٦٨**	**١,٠٠٤,٤٢٦**	**٥١,٨٠٤,٠٩٤**	**١٠,١٩٢,٤٠٠**	**١٨٣,١٥٩,٠١٧**	**١٩٣,٣٥١,٤١٧**

– بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

١٤- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٦				
	الأفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٨٨,٢٢٨,٩٨٥	٣٥,٠٨٥,٣٠١	١٨,٠٨١,١٢٦	٤٤,٣٦٤,٥٠٤	١٨٥,٧٥٩,٩١٦
ودائع التوفير	١٠٥,٩١٨,٧٣٠	٢,٠٤٤,٥٣٨	٩١٠,٧٧٥	١٢,٠٨٤	١٠٨,٨٨٦,١٢٧
شهادات الإيداع	٢٦,٢٨٥,٣٩١	١٠,٠٠٠	٢٥٨,٧٨٥	–	٢٦,٥٥٤,١٧٦
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٥١,٠٥٤,٧٠٧	١٦٧,٩٣٩,٠٧٦	٦١,٤٤٨,٦٥٣	١٥٥,٦٩٤,٩٦٩	٦٣٦,١٣٧,٤٠٥
المجموع	**٤٧١,٤٨٧,٨١٣**	**٢٠٥,٠٧٨,٩١٥**	**٨٠,٦٩٩,٣٣٩**	**٢٠٠,٠٧١,٥٥٧**	**٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤**

	٣١ كانون الأول ٢٠١٥				
	الأفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٩٦,٧٠٦,٧٣٧	٥٨,٣٩٣,٨٥٥	١١,٠٢٠,٧٣٢	٥٨,٥٤١,٤٨١	٢٢٤,٦٦٢,٨٠٥
ودائع التوفير	٧٤,٩٩٩,٧٨٢	٣١٦,٠٥٧	٤,٣١٣	١٢,٤١٤	٧٥,٣٣٢,٥٦٦
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار	٢٧٢,٩٤٥,٢٧٣	١٩٤,٥٠٥,٠٧٦	٧٥,١١٥,٤٣٩	١٩٨,٩١٠,٠٥٤	٧٤١,٤٧٥,٨٤٢
المجموع	**٤٤٤,٦٥١,٧٩٢**	**٢٥٣,٢١٤,٩٨٨**	**٨٦,١٤٠,٤٨٤**	**٢٥٧,٤٦٣,٩٤٩**	**١,٠٤١,٤٧١,٢١٣**

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة ١٩٠,٢٣٣,٥٧٣ دينار أي ما نسبته ١٩/٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢٥٠,١٣٨,٠٠٣ دينار أي ما نسبته ٢٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ١٦٠,٥٤٩,٨١٦ دينار أي ما نسبته ١٦/٨٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢٠٨,٣٢٢,٢٥٧ دينار أي ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ١٣,٠٩٨,٣٦٦ دينار أي ما نسبته ١/٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٧,٣١٣,٨٤٤ دينار أي ما نسبته ١/٧٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).
– بلغت الودائع الجامدة ١٤,٦٤٧,٠٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٨,١٦٤,٠٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

١٥- تأمينـات نقديــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٥٦,٠١٢,٧٤٤	٥٣,١٦٦,٩٥١
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٣,١٠٥,٧٤٣	١٨,٠٠٦,٥٤٨
تأمينات التعامل بالهامش	٨١٢,٩٥٦	١,٨٣٤,٦٣٠
المجموع	**٦٩,٩٣١,٤٤٣**	**٧٣,٠٠٨,١٢٩**

١٦- أموال مقترضة

تـم الحصـول علـى هـذه القـروض مـن البنـك المركـزي الأردنـي بهـدف اسـتخدامها فـي تمويـل الشـركات المتناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة، ضمـن برنامـج تمويـل متوسـط الأجـل وتسـدد القـروض بواقـع دفعـات نصـف سـنوية شـاملة الفائـدة وتفاصيلهـا كمـا يلـي:

يشمل هذا البند ما يلي:

	إجمالي القرض	المستغل	عدد الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠١٦					
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
سلف البنك المركزي الأردني	٨,٦٨٧,٦٩١	٨,٦٨٧,٦٩١	عامان تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٢٥
المجموع		**١٢,٧٨٧,٦٩١**			
٣١ كانون الأول ٢٠١٥					
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٥
سلف البنك المركزي الأردني	٢,٨١٢,٨٣٨	٢,٨١٢,٨٣٨	عامان تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٪ ٢/٢٥
المجموع		**٦,٩١٢,٨٣٨**			

١٧- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	٨,٣٦٨,١٢٧	٣,٨٥٢,٠٨٦
ضريبة الدخل المستحقة	٢,٧٦٩,٧٥٢	٨,٦٣٨,٢٨٦
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع فلسطين	(٥١٩,٥٣٨)	(٢٣٠,٣٨٩)
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع الأردن	(٦,٨٢٥,٨٩٣)	(٣,٨٩١,٨٥٦)
الرصيد في نهاية السنة	**٣,٧٩٢,٤٤٨**	**٨,٣٦٨,١٢٧**

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينــار	دينــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع الأردن	٢,٢١٥,٣١٩	٧,٨٦٣,١٠٦
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع فلسطين	٥٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة – فروع الأردن	٤,٤٣٣	١٧٥,١٨٠
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	٣٥٤,٢٢٠	(٧٥٢,٢٠٢)
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(٤٧١,٠٩٩)	٤٧١,٠٩٩
المجموع	**٢,٦٥٢,٨٧٣**	**٨,٣٥٧,١٨٣**

ج- الوضع الضريبي

أ- المملكة الأردنية الهاشمية

تـم التوصـل إلـى تسـوية نهائيـة مـع دائـرة ضريبـة الدخـل والمبيعـات لفـروع البنـك فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية حتـى نهايـة العـام ٢٠١٤، أمـا فيمـا يتعلـق بالعـام ٢٠١٥ فقـد تـم تقديـم كشـف التقديـر الذاتـي ضمـن الفتـرة القانونيـة ولـم يتـم مراجعتهـا بعـد.

ب- فروع فلسطين

قـام البنـك بتسـوية ضريبـة دخـل فـروع فلسـطين لغايـة العـام ٢٠١٠، أمـا فيمـا يتعلـق بالأعـوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ فقـد تـم تقديـم كشـف التقديـر الذاتـي وجـاري العمـل علـى تسـوية الوضـع الضريبـي مـع دائـرة ضريبـة الدخـل فـي فلسـطين، إلا أنـه لـم يتـم التوصـل إلـى تسـوية نهائيـة بعـد.

بـرأي الإدارة والمستشـارين القانونييـن والضريبييـن للبنـك فـي كل مـن الأردن وفلسـطين، فإنـه لـن يترتـب علـى البنـك وفروعـه أيـة التزامـات تفـوق المخصصـات المأخـوذة كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة، وإن مخصـص الضرائـب المرصـود ضمـن القوائـم الماليـة كافٍ لمواجهـة الالتزامـات الضريبيـة.

د- الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	أول كانون الثاني
	٢٠١٦	٢٠١٥
	الرصيد بداية السنة	المبالغ المضاف	المبالغ المحرر	الرصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	٣٨٢,٧٧٩	–	٤٤,٥٥٨	٣٣٨,٢٢١	١١٨,٣٧٧	١٣٣,٩٧٣
مخصص تدني عقارات مستملكة	٥٦٦,٥٦٥	٤١,٠٠٩	٩٠,٦٣٥	٥١٦,٩٣٩	١٨٠,٩٢٩	١٩٨,٢٩٨
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات	٦٨٨,١١٥	١,٤١٧,٦٨٠	٤٣,٠٩١	٢,٠٦٢,٧٠٤	٧٢١,٩٤٦	٢٤٠,٨٤٠
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	٤٠٦,٢٩٦	٦٧٦,٣٤٥	٦٩,٥٤٠	١,٠١٣,١٠١	٣٥٤,٥٨٥	١٤٢,٢٠٤
خسائر تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٨٣,٦٠٠	–	–	٢٨٣,٦٠٠	٩٩,٢٦٠	٩٩,٢٦٠
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٣,٩٧٢	٧٨,٨٤٢	٥٩,٣٢٢	٤٣,٤٩٢	١٥,٢٢٢	٨,٣٩٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٥,٦٠٦	٤٧,٦١٨	٥,٢٩٨	٥٧,٩٢٦	٢٠,٢٧٤	٥,٤٦٢
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	١,٣١٧,٧٥٧	١٩٨,٣٨٧	٢,١٢٩	١,٥١٤,٠١٥	٥٢٩,٩٠٥	٤٦١,٢١٥
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٨٣٧,٤٥٧	(٣٥٨,٠٤٥)	١,٠٣٢,٨٧٣	٤٤٦,٥٣٩	١٥٦,٢٨٩	٦٤٣,١١٠
احتياطي القيمة العادلة*	٥,٤٢١,٥٩٠	٧٥٣,٣٦٥	٣,٣٢٤,٦٣٩	٢,٨٥٠,٣١٦	٩٩٧,٦١١	١,٨٩٧,٥٥٧
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	١,٤٦٣,٨٥٤	–	١,٤٦٣,٨٥٤	–	–	٥١٢,٣٤٩
مخصصات أخرى	٦٧٧,٦٥٢	–	٣٠٢,٥٨٦	٣٧٥,٠٦٦	١٣١,٢٧٤	٢٣٧,١٧٧
المجموع	**١٣,٠٨٥,٢٤٣**	**٢,٨٥٥,٢٠١**	**٦,٤٣٨,٥٢٥**	**٩,٥٠١,٩١٩**	**٣,٣٢٥,٦٧٢**	**٤,٥٧٩,٨٣٥**
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة						
فرق استهلاكات وإطفاءات	١,٣٤٥,٩٩٧	–	١,٣٤٥,٩٩٧	–	–	٤٧١,٠٩٩
المجموع	١,٣٤٥,٩٩٧	–	١,٣٤٥,٩٩٧	–	–	٤٧١,٠٩٩

– تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبية المؤجلة لفروع الأردن فقط باعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين.

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية.

ب- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٦	
	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤,٥٧٩,٨٣٥	٤٧١,٠٩٩
المضاف خلال السنة	٩٩٩,٣٢٠	–
المستبعد خلال السنة	(٢,٢٥٣,٤٨٣)	(٤٧١,٠٩٩)
الرصيد في نهاية السنة	**٣,٣٢٥,٦٧٢**	**-**

– تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الأردن بنسبة ٣٥٪ كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٦، وذلك بموجب نسبة ضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٥.

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
الربح المحاسبي – قائمة (ب)	١١,٩٧٨,٢٧٩	٢٤,١١٤,٠٦٠
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	٢,٨٥٠,١٢١	٢,٩٨٦,٧٧٢
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(٧,٢٤٠,٥٧٤)	(٣,٢١٨,٦١٣)
الربح الضريبي المعدل	**٧,٥٨٧,٨٢٦**	**٢٣,٨٨٢,٢١٩**
نسبة ضريبة الدخل الفعلية		
فروع البنك في الأردن	٣٥٪	٣٥٪
فروع البنك في فلسطين	٢٠٪	٢٠٪

١٨- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
العام ٢٠١٦				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٩,٢٦٧	٧٨,٨٤٢	(٥٩,٣٢١)	٤٨,٧٨٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٥٧٦,٠٨٤	٢٣٤,٠٣٩	(٨١,٦٠٤)	٧٢٨,٥١٩
المجموع	**٦٠٥,٣٥١**	**٣١٢,٨٨١**	**(١٤٠,٩٢٥)**	**٧٧٧,٣٠٧**

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
العام ٢٠١٥				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٥٨,٢٥٧	٣١,٣٠٢	(٦٠,٢٩٢)	٢٩,٢٦٧
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٦١٨,٤٧٧	١٨٦,١٢٩	(٢٢٨,٥٢٢)	٥٧٦,٠٨٤
المجموع	**٦٧٦,٧٣٤**	**٢١٧,٤٣١**	**(٢٨٨,٨١٤)**	**٦٠٥,٣٥١**

١٩- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
شيكات مقبولة الدفع	٦,٥٨٣,١٥٣	٧,١٢٩,٩١٣
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٥,١٦٠,٩٥٤	٦,٠٩١,٥٢٦
تأمينات وأمانات مختلفة	٣,٣٨٦,٧٥٧	٦,١٨٦,١٥٧
أمانات الصناديق الحديدية	٨٩,٨٧٨	٨٣,٧٥٠
أمانات مساهمين	١٤,٧٧٣	١٢,٢٥٠
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٢٩٨,١٤٥	٢٨٧,٦٠٨
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٢,٠١٨,٣٩١	١,٢٣٧,٠٣١
معاملات في الطريق بين الفروع	–	٣٧٠,٣٥٩
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٧٣,١٦٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع أراضي وعقارات	٥,١٢٣,٥٢٦	٢,٦٣٨,٩٧٧
حوالات واردة	٢٦٥,٣١٣	٤٦٧,٠٥٤
أخرى	٥٩,٠٧٢	٨١٥,٧٧٥
المجموع	**٢٣,٠٥٤,٩٦٢**	**٢٥,٣٩٣,٥٦٠**

٢٠- رأس المال المكتتب به والمدفوع

– قرر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠ التوصية للهيئة العامة للمساهمين زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار بتوزيع ٦,٣١٢٪ من رأس المال المدفوع كأسهم مجانية على المساهمين عن طريق رسملة المبلغ من الأرباح المدورة وليصبح رأس مال البنك ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

– قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٦ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٦ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

– قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٥ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ (٥) مليون دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٠٥ مليون دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع (١٠٥) مليون دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.

٢١- الاحتياطيات

إن تفاصيل الاحتياطيات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥ هي كما يلي:

أ - الاحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع احتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية	٥,٢٥٧,٨٦١	٥,٢٦٦,٢٨٢
فروع البنك في فلسطين	٩٧١,٦٥٥	٨٢٠,٠٠٦
المجموع	**٦,٢٢٩,٥١٦**	**٦,٠٨٦,٢٨٨**

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١٥٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الاحتياطي ما نسبته ٢٠٪ من رأس المال المدفوع، لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

– إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقييد
	٢٠١٦	٢٠١٥	
	دينار	دينار	
احتياطي قانوني	١٣,٤٤٨,٣٦٥	١٢,٢٤٥,٠٣٨	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٦,٢٢٩,٥١٦	٦,٠٨٦,٢٨٨	مقيدة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي التقلبات الدورية	١,٧٠٥,٧١٦	١,٤٧٢,٣١٥	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

٢٢- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(٣,٥٢٤,٠٣٤)	(٤,١١٦,٤٦٤)
أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) والمتعلق بالموجودات الضريبية المؤجلة	–	١,٤٤٠,٧٦٢
(خسائر) غير متحققة	(١,٦٥٣,٣١٠)	(١,٤٧٣,٨٦٨)
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣,٣٢٤,٦٣٩	٦٢٥,٥٣٦
الرصيد في نهاية السنة	**(١,٨٥٢,٧٠٥)**	**(٣,٥٢٤,٠٣٤)**

– يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٤٠٤,٠٣٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١,٩٣٦,٥٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

٢٣- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٦,٧٠١,٨٢٥	٧,٩٨١,١٣٧
أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) المتعلق بالموجودات الضريبية المؤجلة	–	١,٩٣٠,٠٧٧
الربح للسنة – قائمة (ب)	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧
(المحول) إلى الاحتياطيات	(١,٥٧٩,٩٥٦)	(٣,٢٥٦,٥٠٦)
(المحول) لزيادة رأس المال المدفوع	(٧,٨٧٥,٠٠٠)	(٥,٠٠٠,٠٠٠)
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٣,١٦٣,٣٧٦)	(٧٠٩,٧٦٠)
الرصيد في نهاية السنة	**١٣,٤٠٨,٨٩٩**	**١٦,٧٠١,٨٢٥**

– من أصل الأرباح المدورة ٣,٣٢٥,٦٧٢ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي مخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ١,٨٥٢,٧٠٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (متضمناً ٤٠٤,٠٣٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

٢٤- الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	١٦٩,٢٠٠	٢٣٧,٣٢٧
قروض وكمبيالات	١٦,٨٥٠,٠١٦	١٣,٤٩١,٠٧٦
بطاقات الائتمان	٦٧٤,٣٩٠	٧٤٢,٧١٩
القروض العقارية	٢,٦٤٨,٥٣٧	٣,٦٨٧,٥٣٦
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٤,١٤٣,٧٤١	٤,٤٩٧,٣٧٠
قروض وكمبيالات	١٤,٥٩٥,٥٦٦	١٦,٢٤٥,٨٦٥
قروض تجمع – بنكي	٧,١٠٥	–
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٨١٨,٩٣٢	١,٨٠٢,٤٨٦
قروض وكمبيالات	٥,٠٠٠,٣٥٦	٤,١٢٧,٩٦٤
الحكومة والقطاع العام	٣,٣٧٥,٩٨٢	٢,٥٣٨,٧٠٠
أرصدة لدى بنوك مركزية	٩٤٠,٧٦٢	١,٠٧٣,٠٠٧
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢٨,٦٣٢	٥٢٠,٦٠٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢٠,٨٢٦,٣٧٥	٢٣,٦٩٠,٠٠٩
المجموع	**٧١,٥٧٩,٥٩٤**	**٧٢,٦٥٤,٦٦٥**

٢٥- الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـار	دينـار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١,٢٦٣,٨٤٦	٤,٨٧١,٢٨٩
ودائع عملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	٨٨١,٧٩٠	٦٨٦,٩٠٤
ودائع توفير	١,٢٨٢,٢٠٧	١,٢٢٧,٣٢٧
شهادات الإيداع	٢٠٤,٢١٥	–
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٥,٥١٧,٥٢٧	٢٥,٥٢٧,٠٩٧
تأمينات نقدية	١,٦٨٢,٥٤٩	١,٧٣٦,٢٤٨
أموال مقترضة	١٠٦,٤٢٧	٧١,٩٣٤
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	٢,٠٤٨,٨١٣	١,٦٦١,٤٥٦
المجموع	**٣٢,٩٨٧,٣٧٤**	**٣٥,٧٨٢,٢٥٢**

٢٦- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـار	دينـار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢,٥٤٧,٥٩٠	٣,٠٧٦,٣٢٥
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٢,٢٢٥,١٠٠	٢,٧٠٨,٥٤٧
المجموع	**٤,٧٧٢,٦٩٠**	**٥,٧٨٤,٨٧٢**

٢٧- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـار	دينـار
ناتجة عن التداول/ التعامل	١,٢٤٤,٥٠٥	٢,٢٦٩,٩٢٧
ناتجة عن التقييم	٣٤٩,٤٨٤	٢٢٨,٨٣٦
حسابات التعامل بالهامش	٣٦,٠٧٠	٦١,٩٨٠
المجموع	**١,٦٣٠,٠٥٩**	**٢,٥٦٠,٧٤٣**

٢٨- أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح متحققـــة	أرباح غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
العام ٢٠١٦				
أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة	٢٤٧,٤٩٢	٣٥٨,٠٤٥	٤٩,٧٥٥	٦٥٥,٢٩٢

	أرباح متحققـــة	(خسائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
العام ٢٠١٥				
أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة	١٨,٩١٠	(٣٠٩,٧٨٨)	٤٩٥,٧٤٧	٢٠٤,٨٦٩

٢٩- إيرادات أخرى - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
إيجار الصناديق الحديدية	٤٠,٣١٦	٤٠,٧٥٦
إيرادات الحوالات	٣٥٨,٤٥٥	٣٩١,٨٧٩
إيرادات الشيكات	٣٩٢,٨٣٢	٤٦٢,٠٠٢
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	٨٠,٥٤٤	٩٦,١٤٠
مستردات ديون معدومة *	٢,٠٣٣,٥٧٨	١٥,٨٤٤,٩٨٣
أرباح بيع عقارات مستملكة	٤١,٩٥٨	٧٩,٣٩٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	–	١٨,٨٤٩
عوائد عقارات مستملكة	١٨,١٣٦	٢١,١٨٣
إيرادات خدمات الحسابات	٥١١,٥٩١	٦٧٩,١١٦
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	–	٣٢٤,٨٧٦
(مصاريف) إيرادات بطاقات الائتمان – بالصافي	(١٢٥,٥٠٠)	٩٨,٦٠٤
إيرادات التأمين	٦٦,٦٧٥	١١٦,١١٦
أخرى	٣٥٥,١١٩	٣٤٣,٦٦٠
المجموع	**٣,٧٧٣,٧٠٤**	**١٨,٥١٧,٥٦٢**

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام السابقة إلى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥.

٣٠- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٢,٤٣٦,٣٧٥	١١,٣٣١,٣٨٣
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٢٣٠,٧٢١	١,٠٨١,٧١٤
مساهمة البنك في صندوق الادخار	١٩,٤٨٥	١٩,٦٤٨
نفقات طبية	٦١٥,٨٧٢	٥٧٩,٢٣٠
تدريب الموظفين	٢٧٢,٤٤٤	١٨٥,٤٣٧
مياومات سفر	١٩٤,٥٩٩	١٨٥,٧٤٥
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٢٦,٦٢٠	٣٣,٥٢٢
ألبسة للمستخدمين	١٧,٨٣٢	٢٣,٨٨٧
المجموع	**١٤,٨١٣,٩٤٨**	**١٣,٤٤٠,٥٦٦**

٣١- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	٨٥٩,٧٣٨	٨٣٩,٥٩١
قرطاسية ومطبوعات	٥٥٩,٤٤٤	٥٧٨,٧٧٨
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	١,٣٥٥,٧٢٣	١,٣٥٨,٥٤٧
مصاريف قضائية وأتعاب محاماة	٢٨١,٦٤٤	٢٤٦,٤٦٣
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	١,١٢٧,٦٠٨	١,٢٠٦,٩٣٨
مصاريف تأمين	٢٣٦,١٩٧	٢٢٨,٥٨٧
برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي	٨٨٩,٢٥٨	٧٩٩,٥٢٦
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	٧٢٢,٣١١	٥٨٧,١٦١
رسوم ورخص وضرائب	٦٥٢,٦٠٩	٧٣٦,٦١٦
إعلانات	١,٢٢٠,٠٩٩	١,٠٩٧,٦٢٠
اشتراكات	٥٧٧,٤٣٤	٤٥٥,١٤٢
أتعاب مهنية واستشارات	٢٩٩,٠٦٩	٣٢٣,٦٨٩
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	٩٧,٣٧٠	٤٥٤,٢٣٥
تبرعات وإكراميات	٣٨٢,٩٠٧	٣٧٣,٥٩٥
تنظيفات وخدمات الأمن والحماية	٣٥٣,٦٣٢	٢٨٥,٩٩٥
ضيافة	١٣٦,٣٠٤	١١٧,٥١١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٣٨,١٦٠
مصاريف زيادة رأس المال	٦٣,٢٤١	١٦,٠٨١
تدني عقارات مستملكة	٤١,٠٠٩	٢٣٣,٠١٥
تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	١,٥٤٨,٤٤٥	١٣٢,٠٦٥
أجور شحن النقد	١٠٦,٥٥٣	١١٩,٦٠٩
أخرى	٥٣٧,٤٠٥	٤٦٧,٨٥١
المجموع	**١٢,١٠٣,٠٠٠**	**١٠,٦٩٦,٧٧٥**

٣٢- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك – قائمة (ب)	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	١١٢,٨٧٥,٠٠٠	١١٢,٨٧٥,٠٠٠
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي)	-/٠٨٢	-/١٣٩

* تـم احتسـاب المتوسـط المرجـح لعـدد الأسـهم لحصـة السـهم مـن الربـح المخفـض للسـنة العائـد لمسـاهمي الشـركة بنـاءً علـى عـدد الأسـهم المصـرح بهـا للسـنتين المنتهيتيـن فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٦ و٢٠١٥ حيـث تـم إعـادة احتسـاب أرقـام المقارنـة وفقـاً لمعـدل رأس المـال بعـد الزيـادة بتوزيـع أسـهم مجانيـة/ الرسـملة وفقـاً لمتطلبـات معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (٣٣).

٣٣- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	١٠٩,١٠٣,١٣٥	٢٧٠,٥٤١,٠٢١
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٥٢,٦١١,٤٣٨	٨٤,٥٥٨,١٨٢
ينـــزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٤٦,٨٠٤,٠٩٤)	(١٨٨,٣٥١,٤١٧)
أرصدة مقيدة السحب – إيضاح (٥)	–	(١٠٩,٠٦٤)
المجموع	**١١٤,٩١٠,٤٧٩**	**١٦٦,٦٣٨,٧٢٢**

٣٤- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قـام البنـك بالدخـول فـي معامـلات مـع أعضـاء مجلـس الإدارة وأطـراف ذوي صلـة وشـركات ممثلـة بأعضـاء مجلـس الإدارة والإدارة العليـا ضمـن النشـاطات الاعتياديـة للبنـك، وباسـتخدام أسـعار الفوائـد والعمـولات التجاريـة. إن جميـع التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة للأطـراف ذات العلاقـة تعتبـر عاملـة ولـم يؤخـذ لهـا مخصـص بتاريـخ القوائـم الماليـة.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

					المجمـــوع	
					٣١ كانـــون الأول	
	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	كبار الموظفين	أخرى	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي:						
ودائع	٣٨,٢٦٢,٤٦٠	١,٥٣٢,٧٣٥	٣٨٣,٨٣٩	١,٧٩٣,٥٢٩	٤١,٩٧٢,٥٦٣	٣٢,٨٠١,٦١٤
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢,٢٩٧,٦٠٧	١٥,١٢٩,٥٩٩	٨٢٦,١٣٦	–	١٨,٢٥٣,٣٤٢	٢٩,٠٧٣,٤٩٩
تأمينات نقدية	٧٠٩	٢١,٤٩٨	–	١٩,٠٥٥	٤١,٢٦٢	٦٢٢,١٥٥
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات	–	٥٨٥,٣٩١	–	٧٤,٥٥٠	٦٥٩,٩٤١	٦٩٧,٢٨١
بوالص التحصيل	–	٢٠,٩٨٦	–	–	٢٠,٩٨٦	–
بنود قائمة الدخل:					المجمـــوع	
					٢٠١٦	٢٠١٥
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
فوائد وعمولات دائنة *	١,٣٧٧,٤٠٩	٦٨,٤٤٧	١٣,٦٦٦	٥٥٩	١,٤٦٠,٠٨١	١,٠٦٢,٠٢٩
فوائد وعمولات مدينة**	٥٠,٨٣٥	١,٠٦٩,٣٥٣	٣٧,٥٩٩	٧,٨٣٨	١,١٦٥,٦٢٥	١,٢٦٥,٧٠٦

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٨٪ إلى ٨/٢٥٪ .
** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ١٪ إلى ٤/٥٪ .

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٣,٠٧٦,١٠٤ دينار للعام ٢٠١٦ (٢,٣٠٠,٠١٩ دينار للعام ٢٠١٥).

٣٥- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٦ و٢٠١٥.

٣٦- إدارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و لجنة المخاطر)، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ضمن مجلس الإدارة، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دورياً بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية، ويتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، وتتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة وسياسات و إجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، ولدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيداً عن أي أثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواؤم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهرياً استناداً إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائياً.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناءً على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل، وذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دورياً، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض، عدا أنه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.

- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تُراجع دورياً وتعدّل إن لزم، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، البلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضاً مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني والعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند إعداد القوائم المالية للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة وكذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
بنود داخل قائمة المركز المالي:	**دينار**	**دينار**
أرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٤٣١,١٤٢	٢٥٢,٢٠٦,٧٣١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢,٦١١,٤٣٨	٨٤,٥٥٨,١٨٢
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	٧,٠٩٠,٠٠٠
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي:		
للأفراد	١٥٣,٨٣٣,٢٣٦	١٤٨,٧٢٥,٥٧١
القروض العقارية	٦٥,١١٠,١٢٣	٥٧,٤٩١,٧٠٥
للشركات		
الشركات الكبرى	٢٧٢,٥٨٧,٠٩٩	٢٦١,٥٢٦,٧٦٥
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٨٥,٣٤٩,٦٥٥	٧٤,٥٤٣,٤٣٢
للحكومة والقطاع العام	٥٧,١٢٥,٧٠١	٥٧,٠٠١,٤٦٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦
موجودات أخرى	٩,٠٣٤,٨٠٢	١٠,٥٥٢,٠٣٥
المجموع	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**	**١,٣٤٦,٧٣٦,٧٨٠**
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
كفالات	١٢٠,٦٧٣,١٣٨	١٢٨,٥٧١,٥٢٣
اعتمادات	٣٢,٨٢٤,٠٩٤	٤٧,٩٢٥,١٣٧
قبولات	١٤,٦٦٩,٦٨٩	٤,٨٩١,٦٦١
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٨٦,٢٧٢,٦٣٢	٧٧,٢٠٦,٤٨٠
المجموع	**٢٥٤,٤٣٩,٥٥٣**	**٢٥٨,٥٩٤,٨٠١**
المجموع	**١,٣٧١,٣٩٢,٩٤٩**	**١,٦٠٥,٣٣١,٥٨١**

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الموجودات الأخرى	سندات وأذونات الخزينة	بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة					
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	٤,٢٣٤,٠٢٨	١٥٩,٧٥١	٣,٢٧٨,١٨٥	٢,٢٥٤,٧٣٣	٤٧,٠٤٣,٠٥٥	–	٣٢٥,١٧٢,٣٠٠	٩٠,٤٣١,١٤٢	٤٧٢,٥٧٣,١٩٤
مقبولة المخاطر	١٤٥,٥٩٨,٥١١	٥٨,٨٧٤,١٥٩	٢٣٤,٩٠١,٤٢٨	٧٧,٠٠٦,١١٦	١٠,٠٨٢,٦٤٦	٩,٠٣٤,٨٠٢	٥,٦٩٧,٩٠٠	٥٢,٦١١,٤٣٨	٥٩٣,٨٠٧,٠٠٠
منها مستحقة:									
لغاية ٣٠ يوماً	٢,٠٩,٠٥٣	٨٧,٣٥٥	١,٣٠٤,٧٧١	٦٠٦,٧٢٤	–	–	–	–	٢,٢٠٧,٩٠٣
من ٣١ لغاية ٦٠ يوماً	٧٧,١١٤	١٣٤,٢٦٢	٢,٦٠٧,٣٧٩	٣٩٧,٧٨٧	–	–	–	–	٣,٢١٦,٥٤٢
تحت المراقبة	٣,٣٨٢,٢٢٥	٣,٣٢٥,٣٢٩	٢١,٦٠٢,٢٧٥	٤,٠٠٨,٢٩٧	–	–	–	–	٣٢,٣١٨,١٢٦
غير عاملة:									
دون المستوى	١,٥٨٤,١٢١	٣٧٩,٣٢١	–	٤٤٣,٧٢٧	–	–	–	–	٢,٤٠٧,١٦٩
مشكوك فيها	٢,٣٣٤,٠٤٠	٦١٩,٤٦٣	١٢,٥٢٢,١٣٦	١,٠٨٤,٢٦٤	–	–	–	–	١٦,٥٥٩,٩٠٣
هالكة	١,٦٦١,٥٤٤	٣,٠٤١,٤٦٧	٢٣,٧٦٦,٨١٧	٥,٠٣٢,٧١٣	–	–	٤٢٠,٨٩٢	–	٣٣,٩٢٣,٤٣٣
المجموع	١٥٨,٧٩٤,٤٦٩	٦٦,٣٩٩,٤٩٠	٢٩٦,٠٧٠,٨٤١	٨٩,٨٢٩,٨٥٠	٥٧,١٢٥,٧٠١	٩,٠٣٤,٨٠٢	٣٣١,٢٩١,٠٩٢	١٤٣,٠٤٢,٥٨٠	١,١٥١,٥٨٨,٨٢٥
ينزل: مخصص التدني	(٤,٥٠٦,٤٢٨)	(٦٧٤,٢٠٦)	(١٤,٠٤٩,٤٨٥)	(٢,٨٨٤,٨٢٦)	–	–	(٢٨٣,٦٠٠)	–	(٢٢,٣٩٨,٥٤٥)
فوائد معلقة	(٤٥٤,٨٠٥)	(٦١٥,١٦١)	(٩,٤٣٤,٢٥٧)	(١,٥٩٥,٣٦٩)	–	–	(١٣٧,٢٩٢)	–	(١٢,٢٣٦,٨٨٤)
الصافي	**١٥٣,٨٣٣,٢٣٦**	**٦٥,١١٠,١٢٣**	**٢٧٢,٥٨٧,٠٩٩**	**٨٥,٣٤٩,٦٥٥**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٩,٠٣٤,٨٠٢**	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**	**١٤٣,٠٤٢,٥٨٠**	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**
٣١ كانون الأول ٢٠١٥									
متدنية المخاطر	٤,٣٩٨,١٨٤	١,٦٦٦,٧٥٤	٣,٢٥٢,٤٩٩	٣,٨٧٠,٦٤٥	٥٧,٠٠١,٤٦٣	–	٣٧٧,٠٦٠,١٧٧	٢٥٢,٢٠٦,٧٣١	٦٩٩,٤٥٦,٤٥٣
مقبولة المخاطر	١٤٠,٢٨١٥٩٤	٥١,٣٩٠,٧١٤	٢٠٢,٣٢١,٠٨٠	٦٦,٥٩٨,٠٧٧	–	١٠,٥٥٢,٠٣٥	١٥,٩٨٠,٧١٩	٩١,٦٤٨,١٨٢	٥٧٨,٧٧٢,٤٠١
منها مستحقة:									
لغاية ٣٠ يوماً	٢٤١,٦٦٠	٣٦,٩١١	١,٤٦٤,٢٧٧	٥١٦,٦٨١	٤١٧,١٠٩	–	–	–	٢,٦٧٦,٦٣٨
من ٣١ لغاية ٦٠ يوماً	١١١,٥٣٣	٢١,٣٤٦	١,١٠٧,٤١٥	٥٢٣,٢١٩	–	–	–	–	١,٧٦٣,٥١٣
تحت المراقبة	٢,٦١٩,٠٨٥	٢,٣٦٩,٤٧١	٣٩,٩٨٠,٦١٣	٢,٠٢١,١٧٧	–	–	–	–	٤٦,٩٩٠,٣٤٦
غير عاملة:									
دون المستوى	١,٣٠٨,٩٦٨	٧٤١,٤٤٤	–	٣٦٣,٦٨١	–	–	–	–	٢,٤١٤,٠٩٣
مشكوك فيها	٣,٣٢٠,٥١٢	٨١٩,٤٦١	١٥,٦٥١,٠٠٠	١,٣٧٦,١٠٩	–	–	–	–	٢١,١٦٧,٠٨٢
هالكة	٣,٤٢٠,٣٧٦	١,٨٢٥,٥٤٩	٢٥,٨٨١,٣١٢	٥,٤٢٨,٠٨٠	–	–	٣٩٢,٤٦٤	–	٣٦,٩٤٧,٧٨١
المجموع	١٥٥,٣٤٨,٧١٩	٥٨,٨١٣,٣٩٣	٢٨٧,٠٨٦,٥٠٤	٧٩,٦٥٧,٧٦٩	٥٧,٠٠١,٤٦٣	١٠,٥٥٢,٠٣٥	٣٩٣,٤٣٣,٣٦٠	٣٤٣,٨٥٤,٩١٣	١,٣٨٥,٧٤٨,١٥٦
ينزل: مخصص التدني	(٥,٩٨٥,٨٠٣)	(٧٧٥,١٦٩)	(١٧,٧٠٢,٩١٧)	(٣,٢٨٤,٧٣٧)	–	–	(٢٨٣,٦٠٠)	–	(٢٨,٠٣٢,٢٢٦)
فوائد معلقة	(٦٣٧,٣٤٥)	(٥٤٦,٥١٩)	(٧,٨٥٦,٨٢٢)	(١,٨٢٩,٦٠٠)	–	–	(١٠٨,٨٦٤)	–	(١٠,٩٧٩,١٥٠)
الصافي	**١٤٨,٧٢٥,٥٧١**	**٥٧,٤٩١,٧٠٥**	**٢٦١,٥٢٦,٧٦٥**	**٧٤,٥٤٣,٤٣٢**	**٥٧,٠٠١,٤٦٣**	**١٠,٥٥٢,٠٣٥**	**٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦**	**٣٤٣,٨٥٤,٩١٣**	**١,٣٤٦,٧٣٦,٧٨٠**

– يعتبر كامل رصيد الدين مستحقاً في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحقاً إذا تجاوز السقف.
– تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة، إيداعات لدى البنوك، سندات، وأذونات خزينة وأية موجودات لها تعرضات ائتمانية.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٤,٢٢١,٦١٨	١٦٠,٤٩٣	٣,٢٨٢,٠٨٠	٢,٢٥٤,٩٤٧	٤٧,٠٤٣,٠٥٥	٥٦,٩٦٢,١٩٣
مقبولة المخاطر	١٧,٩٠٦,٢٣٣	٤٣,٩٩٩,٩٣٣	١١٢,٩٠٨,٨٥٨	٥١,٢٧١,٥٧٠	١٠,٠٨٢,٦٤٦	٢٣٦,١٦٩,٢٤٠
تحت المراقبة	١,٩٤٢,٠٢٤	٢,٥٢٢,٧٧٦	١٥,٧٢٦,٧٣٣	٣,٠٦٨,٧٥٨	–	٢٣,٢٦٠,٢٩١
غير عاملة:						
دون المستوى	٤١٨,٥٠١	١٠٨,٤٧٧	–	٦٧,٩٨٤	–	٥٩٤,٩٦٢
مشكوك فيها	٥٣٩,٥٤٧	١٨٠,٣٧٤	٧,١٨٧,٥٠٠	٢٥٩,٥٧٢	–	٨,١٦٦,٩٩٣
هالكة	١,٣٨٥,٧٨٩	١,٨٣٩,٧٧٩	٩,٢٧٤,٨٤٩	٣,٦١٣,٧١٣	–	١٦,١١٤,١٣٠
المجموع	**٢٦,٤١٣,٧١٢**	**٤٨,٨١١,٨٣٢**	**١٤٨,٣٨٠,٠٢٠**	**٦٠,٥٣٦,٥٤٤**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٣٤١,٢٦٧,٨٠٩**
منها:						
تأمينات نقدية	٥,٥٠٩,٤١٨	٥,٤٨٩,٢٥٨	٢١,٥٨٤,٩٦٦	١٣,٣٢٩,٤٣٨	–	٤٥,٩١٣,٠٨٠
عقارية	٩,٦٤٨,٠٧٥	٤٣,١٣٥,٢٤٣	١٠٢,٩٤٠,٩٨٩	٤١,٠٠٩,١٦٢	–	١٩٦,٧٣٣,٤٦٩
أسهم متداولة	٤٦,٦٤٤	٤,٩٨٢	١٩,٧٠٩,٥٠١	٨١٢,٣٨١	–	٢٠,٥٧٣,٥٠٨
سيارات وآليات	١١,٢٠٩,٥٧٥	١٨٢,٣٤٩	٤,١٤٤,٥٦٤	٥,٣٨٥,٥٦٣	–	٢٠,٩٢٢,٠٥١
أخرى	–	–	–	–	٥٧,١٢٥,٧٠١	٥٧,١٢٥,٧٠١
المجموع	**٢٦,٤١٣,٧١٢**	**٤٨,٨١١,٨٣٢**	**١٤٨,٣٨٠,٠٢٠**	**٦٠,٥٣٦,٥٤٤**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٣٤١,٢٦٧,٨٠٩**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٥	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٤,٣٧٢,٢٠٤	١,١٢٤,٨٩٩	٣,٧٣٩,٣٢٢	٣,٦٨٣,٢٧٧	٥٥,٠٠١,٤٦٣	٦٧,٩٢١,١٦٥
مقبولة المخاطر	١٣,٠٣٥,١٦٢	٤١,٠٦١,٣٥٧	١١٣,٣٠٣,٤٩١	٤٣,٠٢٤,٩٠٨	–	٢١٠,٤٢٤,٩١٨
تحت المراقبة	٩٩٣,٨١٧	٥١٩,٧٢٤	٢٤,٨١٢,٧٠٩	١,٨٧٢,٢٦٥	–	٢٨,١٩٨,٥١٥
غير عاملة:						
دون المستوى	٢٩٧,٦٦٢	٤٤٠,١٠٠	–	٤٣٨,٥٢٦	–	١,١٧٦,٢٨٨
مشكوك فيها	٨١٧,١٤٩	٤١٦,٢٢٠	١٥,٥١٦,٣٧٥	٥٦٢,٥٤٠	–	١٧,٣١٢,٢٨٤
هالكة	١,٠٩١,٤٤٤	١,٠٧١,٩١٠	٩,٥٧٤,١٠٥	٣,١٠٤,٠٤٠	–	١٤,٨٤١,٤٠٩
المجموع	**٢٠,٦٠٧,٤٣٨**	**٤٤,٦٣٤,٢١٠**	**١٦٦,٩٤٥,٩١٢**	**٥٢,٦٨٥,٥٥٦**	**٥٥,٠٠١,٤٦٣**	**٣٣٩,٨٧٤,٥٧٩**
منها:						
تأمينات نقدية	٤,٨٠٢,١٦٤	٣,٦٠٠,٥٩٥	٢٢,٩٠٢,٩٢٦	١٠,٩٦٥,٤٧٤	–	٤٢,٢٧١,١٥٩
عقارية	١٠,٥٥٥,٦٧٢	٤٠,٨٠٧,٥٤٨	١١٧,٧٤٨,٥٠٥	٣٤,٧٦٨,٩٨٨	–	٢٠٣,٨٨٠,٧١٣
أسهم متداولة	٥٣,٩٩٩	٧٤,٩٦٧	٢١,٠٢٧,٩٢٦	٨٨٤,٤٨١	–	٢٢,٠٤١,٣٧٣
سيارات وآليات	٥,١٩٥,٦٠٣	١٥١,١٠٠	٥,٢٦٦,٥٥٥	٦,٠٦٦,٦١٣	–	١٦,٦٧٩,٨٧١
أخرى	–	–	–	–	٥٥,٠٠١,٤٦٣	٥٥,٠٠١,٤٦٣
المجموع	**٢٠,٦٠٧,٤٣٨**	**٤٤,٦٣٤,٢١٠**	**١٦٦,٩٤٥,٩١٢**	**٥٢,٦٨٥,٥٥٦**	**٥٥,٠٠١,٤٦٣**	**٣٣٩,٨٧٤,٥٧٩**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة ١٤,٨٣٩,٦٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٤,٨٨٤,٥٣٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة ١,٧٣٠,٦١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (١٦,٢٤٤,٠٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

سندات وأسناد وأذونات الخزينة

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
درجة التصنيف	**دينار**	**دينار**
غير مصنف	٥,٦٩٧,٩٠٠	٥,٩٨٠,٩٩٦
حكومية وبكفالة حكومة	٣٢٥,١٧٢,٣٠٠	٣٨٧,٠٥٩,٩٠٠
المجموع	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**	**٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦**

* جميع السندات والأسناد والأذونات الأخرى مدرجة ضمن محفظة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي هو كما يلي:

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٢,٧٣٩,٦٩٨	١٧,٦٩١,٤٤٤	–	–	–	–	٩٠,٤٣١,١٤٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٦,٥١٨,٠٧٧	٢٣,٠٠٦,٣١١	١٠,٥٩٢,١٣٧	٨,٧٣٥	٩٥,٧١٥	٢,٣٩٠,٤٦٣	٥٢,٦١١,٤٣٨
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي							
للأفراد	١٤٠,٦٧١,١٧١	١٣,١٦٢,٠٦٥	–	–	–	–	١٥٣,٨٣٣,٢٣٦
القروض العقارية	٥٩,٦٧٣,٨٤٥	٥,٤٣٦,٢٧٨	–	–	–	–	٦٥,١١٠,١٢٣
للشركات							
الكبرى	٢٥٤,٠١١,٤٤٠	١٨,٥٧٥,٦٥٩	–	–	–	–	٢٧٢,٥٨٧,٠٩٩
الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٧٢,١٦٥,٠٦٧	١٣,١٨٤,٥٨٨	–	–	–	–	٨٥,٣٤٩,٦٥٥
للحكومة والقطاع العام	٤١,٩٥٧,١١٦	١٥,١٦٨,٥٨٥	–	–	–	–	٥٧,١٢٥,٧٠١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	–	–	–	–	–	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
موجودات أخرى	٨,٧٦٥,٤٥٠	٢٦٩,٣٥٢	–	–	–	–	٩,٠٣٤,٨٠٢
الإجمالي/ للسنة الحالية	**٩٩٧,٣٧٢,٠٦٤**	**١٠٦,٤٩٤,٢٨٢**	**١٠,٥٩٢,١٣٧**	**٨,٧٣٥**	**٩٥,٧١٥**	**٢,٣٩٠,٤٦٣**	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**
الإجمالي/ أرقام المقارنة	**١,٢١٦,٧٢٠,١٧٥**	**١١٣,٦٢٩,٥٤٩**	**١٦,١٥٥,٢١٢**	**٣٧,٨٧١**	**٩٥,٧١٥**	**٩٨,٢٦٠**	**١,٣٤٦,٧٣٦,٧٨٠**

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات ومرافق عامة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	مخصص التدني والفوائد المعلقة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٤٣١,١٤٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩٠,٤٣١,١٤٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢,٦١١,٤٣٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٢,٦١١,٤٣٨
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي	٣٧,٤٤٢,٢١٠	٦٢,٧٤٥,٣٢١	١٧١,٥١٢,٩٤٢	٦٦,٣٩٩,٤٨٩	٧,٤٢٤,٦٤٥	١٧,٦٦٥,٧٩٩	١٧,٤١٤,٩٥٤	٢٧,٧١٤,١٨٣	٤٠,٢٤٨,٩٢٩	١٥٨,٧٩٤,٤٢٩	٥٧,١٢٥,٧٠١	٣,٧٣١,٧٠٩	(٣٤,٢١٤,٥٣٧)	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣,٦٩٧,٩٠٠	٤٢٠,٨٩٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	٣٢٥,١٧٢,٣٠٠	–	(٤٢٠,٨٩٢)	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
موجودات أخرى	٩,٠٣٤,٨٠٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩,٠٣٤,٨٠٢
الإجمالي/ للسنة الحالية	١٩٣,٢١٧,٤٩٢	٦٣,١٦٦,٢١٣	١٧٣,٥١٢,٩٤٢	٦٦,٣٩٩,٤٨٩	٧,٤٢٤,٦٤٥	١٧,٦٦٥,٧٩٩	١٧,٤١٤,٩٥٤	٢٧,٧١٤,١٨٣	٤٠,٢٤٨,٩٢٩	١٥٨,٧٩٤,٤٢٩	٣٨٢,٢٩٨,٠٠١	٣,٧٣١,٧٠٩	(٣٤,٦٣٥,٤٢٩)	١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦
الإجمالي/ أرقام المقارنة	٣٩١,٣٧٥,٢٥٠	٥٨,٨٨٩,٨٦٤	١٥٩,٤٦٥,٧٣٥	٥٨,٨١٣,٣٩٣	٣,٦٢١,٦٣١	٢٠,٠٣٦,٠٨٧	١١,٧٦٣,٦٩١	٢٦,٤٧٧,٥٩٤	٥٥,٨٩٤,٨٢٢	١٥٥,٣٤٨,٧١٩	٤٤٤,٠٦١,٣٦٣	–	(٣٩,٠١١,٣٧٦)	١,٣٤٦,٧٣٦,٧٨٠

٣٦/أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً.

يتم قياس مخاطر السوق والرقابة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية واستخدام القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) واختبار الفرضيات (Stress Testing) بالإضافة إلى وضع حدود وقف الخسائر (Loss Stop Limits).

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوفاً تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised Approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم أحياناً الأساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية

للعام ٢٠١٦

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٥,١٠٠	–
يورو	١	٢,٣٩٥	–
جنيه استرليني	١	(٨٦٤)	–
شيكل	١	١,٤٢١	–
عملات أخرى	١	(٨٩١)	–

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٥,١٠٠)	–
يورو	١	(٢,٣٩٥)	–
جنيه استرليني	١	٨٦٤	–
شيكل	١	(١,٤٢١)	–
عملات أخرى	١	٨٩١	–

للعام ٢٠١٥

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٥٠,٣٩٠	–
يورو	١	٤,٤٢٣	–
جنيه استرليني	١	٤١٦	–
شيكل	١	١,٢٢٤	–
عملات أخرى	١	(١,٧٦٥)	–

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٥٠,٣٩٠)	–
يورو	١	(٤,٤٢٣)	–
جنيه استرليني	١	(٤١٦)	–
شيكل	١	(١,٢٢٤)	–
عملات أخرى	١	١,٧٦٥	–

٣٦/ ب - مخاطر العملات:

يظهـر الجـدول أدناه العملات التي يتعرض البنـك لها وأثر التغير المحتمل والمعقول على أسعارها مقابـل الدينـار علـى قائمـة الدخـل ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقاريـر بذلك إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام ٢٠١٦	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	٪	دينـار	دينـار
دولار أمريكي	٥	٢٥,٥٠٠	–
يورو	٥	١١,٩٧٣	–
جنيه استرليني	٥	(٤,٣٢٠)	–
شيكل	٥	٧,١٠٣	–
عملات أخرى	٥	(٤,٤٥٤)	–
للعام ٢٠١٥	**التغير في سعر صرف العملة**	**الأثر على الأرباح والخسائر**	**الأثر على حقوق الملكية**
العملـة	٪	دينـار	دينـار
دولار أمريكي	٥	٢٥١,٩٥١	–
يورو	٥	٢٢,١١٧	–
جنيه استرليني	٥	٢,٠٨٠	–
شيكل	٥	٦,١١٨	–
عملات أخرى	٥	(٨,٨٢٨)	–

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام ٢٠١٦	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	٪	دينـار	دينـار
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٩٦,٤٢٣	٤٢٠,٥١٩
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٩٦,٤٢٣)	(٤٢٠,٥١٩)
للعام ٢٠١٥	**التغير في المؤشر**	**الأثر على الأرباح والخسائر**	**الأثر على حقوق الملكية**
المؤشـر	٪	دينـار	دينـار
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	١٥٥,٧٥٨	٥٢٤,١٣٥
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(١٥٥,٧٥٨)	(٥٢٤,١٣٥)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد، أيهما أقل، لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ أشهر	فجوة إعادة تسعير الفائـدة			٣ سنوات أو أكثر	عناصـر بدون فائدة	المجموع
			من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٣ سنوات			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٩,٧٠٧,٣٤٣	–	–	–	–	٨,٢٢٤,٤٠٠	٧١,١٧١,٣٩٢	١٠٩,١٠٣,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٤,٠٦٩,٧٩٤	–	–	–	–	–	١٨,٥٤١,٦٤٤	٥٢,٦١١,٤٣٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	–	–	–	–	–
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٧,٠٦١,٥١٥	٥٧,٤٠٤,٩٠٤	٧٣,٩٢٩,١٥٦	٧٦,٣٩٥,١٠٧	٢٤٨,٤٨٠,٦٦٣	١٥٠,٧٣٤,٤٦٩	–	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	–	–	١,٩٢٨,٤٥٢	١,٩٢٨,٤٥٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	–	–	–	–	–	٨,١٨٥,٩٥٠	٨,١٨٥,٩٥٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	–	–	٢٠٨,٩٠٩,٤٦١	١٢١,٩٦٠,٧٣٩	–	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
ممتلكات ومعدات – بالصافي	–	–	–	–	–	–	٢٨,٠٨٧,٢٦٢	٢٨,٠٨٧,٢٦٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	–	–	–	–	–	١,٤٧٤,٦٣٢	١,٤٧٤,٦٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	٣,٣٢٥,٦٧٢	٣,٣٢٥,٦٧٢
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	٩٥,٧٠٧,٨٠٥	٩٥,٧٠٧,٨٠٥
إجمالي الموجودات	**٩٠,٨٣٨,٦٥٢**	**٥٧,٤٠٤,٩٠٤**	**٧٣,٩٢٩,١٥٦**	**٧٦,٣٩٥,١٠٧**	**٤٥٧,٣٩٠,١٢٤**	**٢٨٠,٩١٩,٦٠٨**	**٢٢٨,٤٢٢,٨٠٩**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٥,١٧٢,٧٩٣	–	–	٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	١١,٦٣١,٣٠١	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	٢٩١,٥٤٥,٢٧٠	١٢٨,٤٥٨,٣٢٤	١١٨,٢٧٣,٩٩١	٢١٧,٢٤٥,٩٢٧	٤١,٢٦٤,٢٩٦	–	١٦٠,٥٤٩,٨١٦	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	٣,٢٢٨,٣٧٦	٦,٤٥٦,٧٥٣	٩,٦٨٥,١٢٩	١٨,٢٧٧,٤٢٠	٣٢,٢٨٣,٧٦٥	–	–	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	١٢,٧٨٧,٦٩١	–	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	٣,٧٩٢,٤٤٨	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	٧٧٧,٣٠٧	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	–	–
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	٢٣,٠٥٤,٩٦٢	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
إجمالي المطلوبات	٣٢٩,٩٤٦,٤٣٩	١٣٤,٩١٥,٠٧٧	١٢٧,٩٥٩,١٢٠	٢٤٠,٥٢٣,٣٤٧	٧٣,٥٤٨,٠٦١	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٩٩,٨٠٥,٨٣٤	١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٢٣٩,١٠٧,٧٨٧)	(٧٧,٥١٠,١٧٣)	(٥٤,٠٢٩,٩٦٤)	(١٦٤,١٢٨,٢٤٠)	٣٨٣,٨٤٢,٠٦٣	٢٦٨,١٣١,٩١٧	٢٨,٦١٦,٩٧٥	١٤٥,٨١٤,٧٩١
٣١ كانون الأول ٢٠١٥								
إجمالي الموجودات	٢٩٩,٥٨٩,٢٤٤	٧٨,٠١٨,٧٤٩	٦٣,٥٩٥,١٢٧	٩٥,٤٢٠,٤٣٤	٢٥٣,٨٦٣,٧٩١	٤٣٦,٤٧٧,٨٧٠	٢٦٠,٥٩٧,٩٥١	١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦
إجمالي المطلوبات	٥٢٧,٧٧٦,٦٥٧	٢٩٧,٥٠٦,٥٩١	١٤٥,٤٦٣,٩٦٣	٢٠٤,٢٣٣,٦٣٤	١٠٦,٨٣٣,٩٨٦	٦,٩١٢,٨٣٨	٦٠,٨٥٤,٠٦٥	١,٣٤٩,٥٨١,٧٣٤
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(٢٢٨,١٨٧,٤١٣)**	**(٢١٩,٤٨٧,٨٤٢)**	**(٨١,٨٦٨,٨٣٦)**	**(١٠٨,٨١٣,٢٠٠)**	**١٤٧,٠٢٩,٨٠٥**	**٤٢٩,٥٦٥,٠٣٢**	**١٩٩,٧٤٣,٨٨٦**	**١٣٧,٩٨١,٤٣٢**

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٣,٦٨٣,٦٤٧	١,٤٢٦,٥٦٤	٢٢٦,٤١٥	٨,١٧٦,٨٧١	٨٥,٥١٣	٢٣,٥٩٩,٠١٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤,٤٤٧,٧٥٧	١٦,٤٩٦,٤٦٨	٨٣٠,٧٥٩	٤,٨٣٥,٨٤٥	٤,٥٠٠,٢٠٢	٤١,١١١,٠٣١
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٥,٣٣٧,٧٠٠	٤,٣٠٤,٨٤٣	١٠	٢٠,٠٧٠,٦٩٠	١٠	٦٩,٧١٣,٢٥٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦٥,٧٩٥	–	–	–	–	٦٥,٧٩٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩٤٤,٠٦٩	–	–	–	–	٩٤٤,٠٦٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٧,٧٩٩,١٢٦	–	–	–	–	١٧,٧٩٩,١٢٦
موجودات أخرى	٣,٠٢٥,١٤٦	(٣١,٧١٧)	٩,٤١١	٢,٤٠٥,٢٥٧	(٨٨,١٩٨)	٥,٣١٩,٨٩٩
إجمالي الموجودات	**٩٥,٣٠٣,٢٤٠**	**٢٢,١٩٦,١٥٩**	**١,٠٦٦,٥٩٥**	**٣٥,٤٨٨,٦٦٣**	**٤,٤٩٧,٥٢٧**	**١٦٠,٠٣٤,٩٨٤**
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٨١١,٦٥٤	٢٣٢,٥٨١	٧٠,٥٠٥	٩,٤٢٤,٠٠٣	١,١٢٨,٧٩٩	١٤,٦٦٧,٥٤٢
ودائع عملاء	٨٥,٤٦١,٧٢٢	٢٠,٤٤١,٩٢٢	١,٣٨٩,٤٠٦	٢٣,٩٦٢,٩٥٥	٣,٠٧٣,٥٥٤	١٣٤,٣٢٩,٥٥٩
تأمينات نقدية	٥,٠٤٠,٣١٨	١,٢٧٣,٦٩٠	(٣٢١,٩٨١)	١,١٨١,٦٢٢	٣٨٣,٥٢١	٧,٥٥٧,١٧٠
مطلوبات أخرى	٩٨٣,٨٨٣	٨,٥٠٥	١٥,٠٦٠	٧٧٨,٠٢٠	٧٢٧	١,٧٨٦,١٩٥
حقوق المساهمين	(٥٠٤,٣٣١)	–	–	–	–	(٥٠٤,٣٣١)
إجمالي المطلوبات	**٩٤,٧٩٣,٢٤٦**	**٢١,٩٥٦,٦٩٨**	**١,١٥٢,٩٩٠**	**٣٥,٣٤٦,٦٠٠**	**٤,٥٨٦,٦٠١**	**١٥٩,٣١٨,٩٣٥**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٥٠٩,٩٩٤	٢٣٩,٤٦١	(٨٦,٣٩٥)	١٤٢,٠٦٣	(٨٩,٠٧٤)	٧١٦,٠٤٩
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٢٦,٩٧٦,٤٨٥	٣,٢١٩,٣٥١	–	٦١٨,٤٢٥	٥٦٥,٤٠٧	٣١,٣٧٩,٦٦٨

٣١ كانون الأول ٢٠١٥	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٢,٨٤٢,١٦٠	١,٠٠١,٠٣٦	١٢٨,٢١٢	٧,٥٦٥,١٧٨	٤٠٠,٧٤٨	٢١,٩٣٧,٣٣٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٣,٧٢١,٥٦٩	١٨,٠٧٣,٥١٥	١,٩٩٧,٨٣٧	٢,٥٠٤,٥٤١	٥,٧٢٩,٢٢٧	٧٢,٠٢٦,٦٨٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٢,٧٩٤,٦٤٢	١١١,٧٠٤	–	١٨,٦٤٢,١٩٣	٨٠٩,٢٥٤	٦٢,٣٥٧,٧٩٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣٤٣,١٥٦	–	–	–	–	٣٤٣,١٥٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١,٥٦٣,٦٩٣	–	–	–	–	١,٥٦٣,٦٩٣
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٨,٨٦٢,٥٠٠	–	–	–	–	٨,٨٦٢,٥٠٠
موجودات أخرى	٢,٤٨٣,٢١٢	٣٩٦	٨٨	١,١٨٠,١٩٠	٣١١	٣,٦٦٤,١٩٧
إجمالي الموجودات	**١١٢,٦١٠,٩٣٢**	**١٩,١٨٦,٦٥١**	**٢,١٢٦,١٣٧**	**٢٩,٨٩٢,١٠٢**	**٦,٩٣٩,٥٤٠**	**١٧٠,٧٥٥,٣٦٢**
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤,٣٤٢,٢٢٢	٢٨٦,٩٥٤	٣,٢٤٧	٦,٠٨٥,٥٥٦	٦٦١,٩٧٣	٢١,٣٧٩,٩٥٢
ودائع عملاء	٨٣,٣٦٢,٦٧٥	١٧,٠٤٤,٥٩٩	١,٢١٥,٨٨٨	٢١,٥٢٦,٩٩٣	٦,٣٣٩,٨٦٣	١٢٩,٤٩٠,٠١٨
تأمينات نقدية	٨,٨٣٤,١٠٣	١٦,٨٤٣	٨٤٧,٣٦٩	١,١٥٣,١٩١	٢١٤,٣٣٦	١١,٠٦٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	١,٠٣٢,٩٢٢	١,٣٩٥,٩٢٥	١٨,٠٣٠	١,٠٠٣,٩٩٨	(١٠٠,١٥٠)	٣,٣٥٠,٧٢٥
إجمالي المطلوبات	**١٠٧,٥٧١,٩٢٢**	**١٨,٧٤٤,٣٢١**	**٢,٠٨٤,٥٣٤**	**٢٩,٧٦٩,٧٣٨**	**٧,١١٦,٠٢٢**	**١٦٥,٢٨٦,٥٣٧**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٥,٠٣٩,٠١٠	٤٤٢,٣٣٠	٤١,٦٠٣	١٢٢,٣٦٤	(١٧٦,٤٨٢)	٥,٤٦٨,٨٢٥
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٣١,٦٩٠,٥٤٣	٢,١١٥,٣٥٦	٥,٣٦٤	٦٠٧,٢٧٧	٥,٨٨٧,٤٧٧	٤٠,٣٠٦,٠١٧

٣٦ ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM.

– يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

– تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٢,٥٨٣,٤٩٥	–	–	٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	٤,٢٢٠,٥٩٩	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	٣٤٤,٠٦١,٦٩٢	١٤٩,٧٦٦,٨٦٣	١٣٥,٣٦٨,٩٠١	٢٣٠,١٢٧,٢٠٦	٧٧,٩١٧,٥٠٢	–	٢٠,٠٩٥,٤٦٠	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	٣,٢٢٨,٣٧٦	٦,٤٥٦,٧٥٣	٩,٦٨٥,١٢٩	١٨,٢٧٧,٤٢٠	٣٢,٢٨٣,٧٦٥	–	–	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	١٢,٧٨٧,٦٩١	–	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	٨٥٣,١٩٤	–	٧٣٨,٩٧٥	–	–	–	٢,٢٠٠,٢٧٩	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	–	–	–	١٠١,٤١٩	–	–	٦٧٥,٨٨٨	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات أخرى	٧,٤٩٤,١٩٢	١,٧٩٨,٢٧٤	٢,٣١٢,٩٨٢	٣,٥٧٠,٩٧٦	٥,٣٤١,١٣٢	–	٢,٥٣٧,٤٠٦	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
المجموع	٣٩٨,٢٢٠,٩٤٩	١٥٨,٠٢١,٨٩٠	١٤٨,١٠٥,٩٨٧	٢٥٧,٠٧٧,٠٢١	١١٥,٥٤٢,٣٩٩	١٢,٧٨٧,٦٩١	٢٩,٧٢٩,٦٣٢	١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٢٥,٠٣٢,٨٨٧	٥٨,٧٧٦,٤٠٣	٧٩,٥٦٠,٠٥٢	٥٩,١٧٧,٧٤٠	٤٣٣,٨٣٥,٩٢٩	٣٠٢,٣٦٥,١٤٤	٢٠٦,٥٥٢,٢٠٥	١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠
٣١ كانون الأول ٢٠١٥								
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٠,٢٩٣,٨٦٨	١٤٨,٠٥٧,٥٤٩	–	–	٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	١٩٣,٣٥١,٤١٧
ودائع عملاء	٤٨٩,٥٦٧,٠١٥	١٤٢,٧٢١,٧٠٣	١٣٥,٣٧٢,٩٥٤	١٨٤,٥٧٣,١٢٠	٦٨,١٩٧,٢٨٩	–	٢١,٠٣٩,١٣٢	١,٠٤١,٤٧١,٢١٣
تأمينات نقدية	٣,٣٦٣,٦٧٠	٦,٧٢٧,٣٣٩	١٠,٠٩١,٠٠٩	١٩,١٨٩,٤١٥	٣٣,٦٣٦,٦٩٦	–	–	٧٣,٠٠٨,١٢٩
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	٦,٩١٢,٨٣٨	–	٦,٩١٢,٨٣٨
مخصص ضريبة الدخل	١,٥٥٨,٣٠٢	–	٤,٦٤٠,٠٠٨	٢,١٦٩,٨١٧	–	–	–	٨,٣٦٨,١٢٧
مخصصات متنوعة	–	–	–	٦٠٥,٣٥١	–	–	–	٦٠٥,٣٥١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	٤٧١,٠٩٩	–	–	–	٤٧١,٠٩٩
مطلوبات أخرى	٨,٤٩٥,٥٨٧	٣,٦١٠,٥٣٣	٦,٦٦٦,٥٥٨	٦,٦٢٠,٨٨٢	–	–	–	٢٥,٣٩٣,٥٦٠
المجموع	٥٤٣,٢٧٨,٤٤٢	٣٠١,١١٧,١٢٤	١٥٦,٧٧٠,٥٢٩	٢١٣,٦٢٩,٦٨٤	١٠٦,٨٣٣,٩٨٥	٦,٩١٢,٨٣٨	٢١,٠٣٩,١٣٢	١,٣٤٩,٥٨١,٧٣٤
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	٢٩٩,٠٦٨,٢٢٧	٧٨,٠١٨,٧٤٩	٦٣,٥٩٥,١٢٧	٩٤,٨٠٩,٢١٦	٢٦٩,٣٢٤,٤٤١	٤٥١,٧٥٤,٦٩٦	٢٣٠,٩٩٢,٧١٠	١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
كفالات	١٢٠,٦٧٣,١٣٨	–	١٢٠,٦٧٣,١٣٨
اعتمادات وقبولات	٤٧,٤٩٣,٧٨٣	–	٤٧,٤٩٣,٧٨٣
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٨٤٨,٦٥٢	–	٨٤٨,٦٥٢
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٨٦,٢٧٢,٦٣١	–	٨٦,٢٧٢,٦٣١
المجموع	**٢٥٥,٢٨٨,٢٠٤**	**-**	**٢٥٥,٢٨٨,٢٠٤**
٣١ كانون الأول ٢٠١٥	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
كفالات	١٢٨,٥٧١,٥٢٣	–	١٢٨,٥٧١,٥٢٣
اعتمادات وقبولات	٥٢,٨١٦,٧٩٨	–	٥٢,٨١٦,٧٩٨
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٧١٢,٦٧٤	–	٧١٢,٦٧٤
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٧٧,٢٠٦,٤٨٠	–	٧٧,٢٠٦,٤٨٠
المجموع	**٢٥٩,٣٠٧,٤٧٥**	**-**	**٢٥٩,٣٠٧,٤٧٥**

٣٧- معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار الرئيسيين لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجمـوع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار
إجمالي الدخل للسنة – قائمة (ب)	٩,٢٣٢,٧٠٨	٢٣,٤٩٤,٨٠٧	١٦,٤٦٢,١٢٨	٤٥١,٠٠٤	٤٩,٦٤٠,٦٤٧	٦٤,٠١١,٦٨٧
ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٤,١٢٩,٢٦٣)	(٢,٠٦٩,١٤٤)	–	–	(٦,١٩٨,٤٠٧)	(١٢,٣٢٨,١٧٨)
نتائج أعمال القطاع	٤,٨٢٥,٨٩٣	٢١,٤٢٨,٤٠٤	١٦,٤٦٨,٠٤١	٦٦٩,٩٠٢	٤٣,٤٤٢,٢٤٠	٥١,٦٨٣,٥٠٩
ينزل: مصاريف غير موزعة على القطاعات	(٦,٦٦٠,٦١٦)	(١٣,٧١٩,١٢٧)	(٩,٢٦٢,٣٩٤)	(١,٨٢١,٨٢٤)	(٣١,٤٦٣,٩٦١)	(٢٧,٥٦٩,٤٤٩)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(١,٦١٥,٨٢٥)	٧,٧٥٩,٢٧٧	٧,٢٠٥,٦٤٧	(١,٣٧٠,٨٢٠)	١١,٩٧٨,٢٧٩	٢٤,١١٤,٠٦٠
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	–	–	–	(٢,٦٥٢,٨٧٣)	(٢,٦٥٢,٨٧٣)	(٨,٣٥٧,١٨٣)
الربح للسنة – قائمة (ب)	(١,٥٥٧,١٧١)	٧,٧٠٦,٥٣٦	٧,١٩٩,٧٣٤	(٤,٠٢٣,٦٩٣)	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧
مصاريف رأسمالية	–	–	–	٣,٥٨٠,٤٨٠	٣,٥٨٠,٤٨٠	٥,٧٠٣,٩٢٧
الاستهلاكات والإطفاءات	–	–	–	٢,٨١٦,٤٥٢	٢,٨١٦,٤٥٢	٢,٥٣٧,١٩٠
مجموع الموجودات	**١٩٢,٣١٨,٨٥٦**	**٤٢٦,٥١٧,٩٩٩**	**٥١٢,٤٤٢,٧٥٨**	**١٣٤,٠٢٠,٧٤٧**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**	**١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٧**
مجموع المطلوبات	**٤٧٢,٦٢٨,٥٣٨**	**٣٥٤,٨٩٦,٧٤٤**	**٢٥٤,٩١٥,٦٠٩**	**٣٧,٠٤٤,٦٧٨**	**١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩**	**١,٣٤٩,٥٨١,٧٣٤**

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		خارج المملكة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		المجموع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	٤٦,٧٥٢,٣٥٨	٥٩,٢٥٨,٩٨٣	٢,٨٨٨,٢٨٩	٤,٧٥٢,٧٠٤	٤٩,٦٤٠,٦٤٧	٦٤,٠١١,٦٨٧
المصروفات الرأسمالية	٣,١٣٨,٩١١	٣,٤٧٦,٦٤٩	٤٤١,٥٦٩	٢,١٩٧,٦٥٣	٣,٥٨٠,٤٨٠	٥,٧٠٣,٩٢٧
	٣١ كانون الأول		**٣١ كانون الأول**		**٣١ كانون الأول**	
	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٥ دينـار
مجموع الموجودات	١,١٠٨,٩٥٢,٧٠٤	١,٣٩٠,٥٤٤,٤٣٨	١٥٦,٣٤٧,٦٥٦	٩٧,٠١٨,٧٢٨	١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠	١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦

٣٨- إدارة رأس المال:

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك بإجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين؛ الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطريـن ويطـرح منهـا خسائر الفترة إن وجدت، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد إعادة الهيكلة والشهرة.

أما الجـزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بيـن رأس المال والدين، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا كان موجباً ويطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلـب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهميـن إلى الموجودات عن ٦٪، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبـة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها، وقد قام البنك خلال العام ٢٠١٦ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينـــار / سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٦.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

٣- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٦ حسب بازل (III):

	٣١ كانون الأول
	٢٠١٦
	دينار
بنود رأس المال الأساسي:	
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١١٢,٨٧٥,٠٠٠
الأرباح المدورة	١٣,٤٠٨,٨٩٩
بنود الدخل الشامل الأخرى	
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(١,٨٥٢,٧٠٥)
احتياطي قانوني	١٣,٤٤٨,٣٦٥
احتياطي التقلبات الدورية	١,٧٠٥,٧١٦
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	**١٣٩,٥٨٥,٢٧٥**
يطرح منه:	
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(١,٤٧٤,٦٣١)
موجودات ضريبية مؤجلة	(٣,٣٢٥,٦٧٢)
إجمالي التعديلات الرقابية	**(٤,٨٠٠,٣٠٣)**
صافي رأس المال الأساسي	**١٣٤,٧٨٤,٩٧٢**
بنود رأس المال المساند	
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٦,٢٢٩,٥١٦
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٤١,٠١٤,٤٨٨**
الموجودات المرجحة بالمخاطر	-
مخاطر الائتمان	٨١٦,٠١٩,٥٧٩
مخاطر السوق	٤,٦٥٩,٣٤٧
مخاطر التشغيل	٩٩,٠٨٦,٦٣٣
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**٩١٩,٧٦٥,٥٥٩**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	١٥,٣٣٪
نسبة رأس المال الأساسي	١٤,٦٥٪

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٥ حسب بازل (II):

	٣١ كانون الأول
	٢٠١٥
	دينار
بنود رأس المال الأساسي:	
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	١٢,٢٤٥,٠٣٨
احتياطي التقلبات الدورية	١,٤٧٢,٣١٥
الأرباح المدورة	١١,٠٥٦,٨٦٤
يطرح منه:	
استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى	(٤٤٩,٢٩٥)
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(١,٠٣٣,٨٥٦)
أسهم مستملكة لقاء ديون	(١,٤٣٨,١٦٧)
مجموع رأس المال الأساسي	**١٢٦,٨٥٢,٨٩٩**
بنود رأس المال الإضافي:	
احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية	(٣,٥٢٤,٠٣٤)
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٦,٠٨٦,٢٨٨
استثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى	(٢,٥٦٢,٢٥٤)
مجموع رأس المال الإضافي	-
مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال التنظيمي	**١٢٦,٨٥٢,٨٩٩**
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٢٦,٨٥٢,٨٩٩**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	٨٩٢,٥٩٤,٥٤٢
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	١٤/٢١٪
نسبة رأس المال الأساسي	١٤/٢١٪

٣٩- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٠- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترددها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٠٩,١٠٣,١٣٥	–	١٠٩,١٠٣,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢,٦١١,٤٣٨	–	٥٢,٦١١,٤٣٨
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٣٤,٧٩٠,٦٨٢	٣٩٩,٢١٥,١٣٢	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٩٢٨,٤٥٢	–	١,٩٢٨,٤٥٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٢,٦٠٦,٩٧٢	٥,٥٧٨,٩٧٨	٨,١٨٥,٩٥٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٨٧٠,٢٠٠	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
ممتلكات ومعدات – بالصافي	–	٢٨,٠٨٧,٢٦٢	٢٨,٠٨٧,٢٦٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	١,٤٧٤,٦٣٢	١,٤٧٤,٦٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٢,٩٩٢,٨٦٥	٣٣٢,٨٠٧	٣,٣٢٥,٦٧٢
موجودات أخرى	٩٥,٧٠٧,٨٠٥	–	٩٥,٧٠٧,٨٠٥
مجموع الموجودات	**٥٠٢,٧٤١,٣٤٩**	**٧٦٢,٥٥٩,٠١١**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٠٤,٠٩٤	–	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	٨٤٢,٧٠٧,٩٤٥	١١٤,٦٢٩,٦٧٩	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	٣٧,٦٤٧,٦٧٨	٣٢,٢٨٣,٧٦٥	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	–	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	٣,٧٩٢,٤٤٨	–	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	١٠١,٤١٩	٦٧٥,٨٨٨	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات أخرى	٢٣,٠٥٤,٩٦٢	–	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
مجموع المطلوبات	**٩٥٩,١٠٨,٥٤٦**	**١٦٠,٣٧٧,٠٢٣**	**١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩**
صافي الموجودات	**(٤٥٦,٣٦٧,١٩٧)**	**٦٠٢,١٨١,٩٨٨**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**

٣١ كانون الأول ٢٠١٥	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٥٦,٩٩٢,٢٥٧	١٣,٥٤٨,٧٦٤	٢٧٠,٥٤١,٠٢١
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٨٤,٥٥٨,١٨٢	–	٨٤,٥٥٨,١٨٢
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٧,٠٩٠,٠٠٠	–	٧,٠٩٠,٠٠٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٢٣,٨٤٧,٥٩٨	٣٧٥,٤٤١,٣٣٨	٥٩٩,٢٨٨,٩٣٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٣,١١٥,١٦٠	–	٣,١١٥,١٦٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩,٧٢١,٨٠٦	–	٩,٧٢١,٨٠٦
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٨٥,٥٨٤,٩٢٤	٣٠٧,٤٥٥,٩٧٢	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦
ممتلكات و معدات – بالصافي	–	٢٧,٨٥٥,٢٤٣	٢٧,٨٥٥,٢٤٣
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	١,٠٣٣,٨٥٦	١,٠٣٣,٨٥٦
موجودات ضريبية مؤجلة	٤,٥٧٩,٨٣٥	–	٤,٥٧٩,٨٣٥
موجودات أخرى	٨٦,٧٣٨,٢٣١	–	٨٦,٧٣٨,٢٣١
مجموع الموجودات	**٧٦٢,٢٢٧,٩٩٣**	**٧٢٥,٣٣٥,١٧٣**	**١,٤٨٧,٥٦٣,١٦٦**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٨٨,٣٥١,٤١٧	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٣,٣٥١,٤١٧
ودائع عملاء	٩٣٥,٥٧٣,١١١	١٠٥,٨٩٨,١٠٢	١,٠٤١,٤٧١,٢١٣
تأمينات نقدية	٣٩,٣٧١,٤٣٣	٣٣,٦٣٦,٦٩٦	٧٣,٠٠٨,١٢٩
أموال مقترضة	–	٦,٩١٢,٨٣٨	٦,٩١٢,٨٣٨
مخصص ضريبة الدخل	٨,٣٦٨,١٢٧	–	٨,٣٦٨,١٢٧
مخصصات متنوعة	٦٠٥,٣٥١	–	٦٠٥,٣٥١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	٤٧١,٠٩٩	٤٧١,٠٩٩
مطلوبات أخرى	٢٥,٣٩٣,٥٦٠	–	٢٥,٣٩٣,٥٦٠
مجموع المطلوبات	**١,١٩٧,٦٦٢,٩٩٩**	**١٥١,٩١٨,٧٣٥**	**١,٣٤٩,٥٨١,٧٣٤**
صافي الموجودات	**(٤٣٥,٤٣٥,٠٠٦)**	**٥٧٣,٤١٦,٤٣٨**	**١٣٧,٩٨١,٤٣٢**

٤١- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:
إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	٣١ كانون الأول					
	٢٠١٦	٢٠١٥				
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات	١,٩٢٨,٤٥٢	٣,١١٥,١٦٠	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**١,٩٢٨,٤٥٢**	**٣,١١٥,١٦٠**				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	٦,٤٨١,٩١٠	٧,٣٦٧,٥٣٢	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	١,٧٠٤,٤٠	٢,٣٥٤,٢٧٤	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**٨,١٨٥,٩٥٠**	**٩,٧٢١,٨٠٦**				
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	**١٠,١١٤,٤٠٢**	**١٢,٨٣٦,٩٦٦**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٦.

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه فإننا نعتقد بأن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو لأن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	٣١ كانون الأول				مستوى القيمة العادلة
	٢٠١٦		٢٠١٥		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	٩٠,٤٣١,١٤٢	٩٠,٤٣١,٩٥٣	٢٥٢,٢٠٦,٧٣١	٢٥٢,٢٠٦,٩٨٦	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢,٦١١,٤٣٨	٥٢,٧٥١,٧٢٩	٨٤,٥٥٨,١٨٢	٨٤,٥٦٨,٦٠٨	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	٧,٠٩٠,٠٠٠	٧,٠٩٠,٢١٥	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤	٦٣٥,١٨٨,٨٠٠	٥٩٩,٢٨٨,٩٣٦	٦٠٠,٥٥٦,٧٩٩	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٣٦,٣١٠,٨٧٦	٣٩٣,٠٤٠,٨٩٦	٣٩٩,٩٠١,٨٣٠	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**١,١٠٧,٩١٨,٥٩٤**	**١,١١٤,٦٨٣,٣٥٨**	**١,٣٣٦,١٨٤,٧٤٥**	**١,٣٤٤,٣٢٤,٤٣٨**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٠٤,٠٩٤	٥٢,٠٩٠,١٢٨	١٩٣,٣٥١,٤١٧	١٩٤,٣٩٥,٢٤٩	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤	٩٦١,٨٠٠,٢٠٨	١,٠٤١,٤٧١,٢١٣	١,٠٤٤,٢٣٤,١٩٠	المستوى الثاني
تامينات نقدية	٦٩,٩٣١,٤٤٣	٧٠,٣١٣,٢٨٩	٧٣,٠٠٨,١٢٩	٧٣,٢٢٥,٨٠٦	المستوى الثاني
أموال مقترضة	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٢,٨١٨,١٨١	٦,٩١٢,٨٣٨	٦,٩٣٣,٦٢٤	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	**١,٠٩١,٨٦٠,٨٥٢**	**١,٠٩٧,٠٢١,٨٠٦**	**١,٣١٤,٧٤٣,٥٩٧**	**١,٣١٨,٧٨٨,٨٦٩**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤٢- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار	دينار
اعتمادات	٣٢,٨٢٤,٠٩٤	٤٧,٩٢٥,١٣٧
قبولات	١٤,٦٦٩,٦٨٩	٤,٨٩١,٦٦١
كفالات		
دفع	٢٧,٨٤٠,٤٤٩	٢٧,٩٥٩,٠٣٤
حسن تنفيذ	٤٥,١٥١,٩٢٥	٤٤,٨٢٥,٧٨٢
أخرى	٤٧,٦٨٠,٧٦٤	٥٥,٧٨٦,٧٠٧
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٨٦,٢٧٢,٦٣١	٧٧,٢٠٦,٤٨٠
المجموع	**٢٥٤,٤٣٩,٥٥٢**	**٢٥٨,٥٩٤,٨٠١**

ب- بلغت قيمة عقود الإيجار التشغيلية ٨٤٨,٦٥٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٧١٢,٦٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

٤٣- القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك ٧,٢٠٤,٠٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢,٣١٧,٧٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) ، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ٤٨,٧٨٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (٢٩,٢٦٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥).

٤٤- أثر تعديل الأرصدة الافتتاحية

أ- قام البنك خلال العام ٢٠١٥ بقيد أثر الموجودات الضريبية المؤجلة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٥ من رصيد التغير في القيمة العادلة والأرباح المدورة في بداية العام ٢٠١٥.

الجدول التالي يبين أثر تعديل بعض البنود على الأرصدة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٥ وذلك على النحو التالي:

	اول كانون الثاني ٢٠١٥		
	الرصيد المعلن	أثر التعديل (تطبيق المعيار)	الرصيد المعدل
	دينار	دينار	دينار
الموجودات			
الموجودات الضريبية المؤجلة	–	٣,٢٧٠,٨٣٩	٣,٢٧٠,٨٣٩
حقوق الملكية			
احتياطي القيمة العادلة	٤,١١٦,٤٦٣	١,٤٤٠,٧٦٢	(٢,٦٧٥,٧٠١)
الأرباح المدورة	٧,٩٨١,١٣٧	١,٩٣٠,٠٧٧	٩,٩١١,٢١٤

٤٥- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع تصنيف أرقام العام الحالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ولم ينتج عن ذلك أي تعديل لنتائج السنة السابقة.

٤٦- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٤): حسابات التأجيل التنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): عرض القوائم المالية والمتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الموجودات غير الملموسة: توضيح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة محاسبياً.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: النباتات المنتجة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية المنفصلة المتعلقة بمحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة اختيارياً.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة المتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٤ التي تشمل التعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٥) و(٧) ومعياري المحاسبة الدوليين رقمي (١٩) و(٣٤).

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٦ والتي تشمل التعديلات على المعياريين الدوليين للتقارير المالية رقمي (١) و(١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨).	يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ بينما يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢): «ضرائب الدخل» المتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.	أول كانون الثاني ٢٠١٧
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) «قائمة التدفقات النقدية» التي تهدف لتقديم إفصاحات إضافية في قائمة التدفقات النقدية كي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناشئة عن الأنشطة التمويلية.	أول كانون الثاني ٢٠١٧
التفسيرات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢٢) : «المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة». يتناول التفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزء من المعاملات حيثما يكون هنالك: • بدل بالعملة الأجنبية أو ذو سعر بالعملة الأجنبية. • تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو بالإيرادات أو بالمصاريف. • وتعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة باعتبارها موجودات أو مطلوبات غير نقدية.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢): «الدفع على أساس الأسهم» المتعلقة بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤): «عقود التأمين» المتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومعيار عقود التأمين.	أول كانون الثاني ٢٠١٨

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): «الاستثمارات العقارية» حيث عدلت الفقرة رقم (٥٧) لتنص على وجوب تحويل المنشأة للعقار من الاستثمارات العقارية أو إليها فقط عندما يتوفر دليل على تغير الاستخدام. يحدث تغير الاستخدام عندما تتوافق، أو لا تتوافق، العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يعتبر التغير بنوايا الإدارة حول استخدام العقار دليلاً على وجود تغير بالاستخدام. عدلت الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): «الأدوات المالية/ الإفصاحات» المتعلقة بالإفصاح حول التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): «الأدوات المالية/ الإفصاحات» المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام (٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٣ و٢٠١٤) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية بتشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف الموجودات المالية وقياسها، وعدل بتشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف المطلوبات المالية وقياسها واستبعادها. كما طرحت نسخة جديدة في تشرين الثاني ٢٠١٣ تشمل متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط. وصدرت نسخة معدلة من المعيار أيضاً في تموز من العام ٢٠١٤ لتشمل أساساً على (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» لبعض أدوات الدين البسيطة. تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية: **التصنيف والقياس:** تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن «الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هنالك اختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة. **التدني:** قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج «الخسارة الائتمانية المتوقعة» لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية مسبقاً حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. **إلغاء الاعتراف:** أتبعت متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).	أول كانون الثاني ٢٠١٨

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٥ حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١١): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥). ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) على وجوب اعتراف المنشاة بإيراداتها لوصف تحويل البضائع أوالخدمات المتفق عليها للعملاء بمبلغ يظهر القيمة التي تتوقع المنشاة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: * الخطوة ١: تحديد العقود المبرمة مع العميل. * الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة. * الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء. وتعترف المنشأة ، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)، بإيراداتها عندما يستوفى الالتزام، أي عندما تحول السيطرة على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما للعميل. ولقد أضيف المزيد من التوجيهات المستقبلية على لمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) لمعالجة حالات محددة. هذا ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) : الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء : لتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، والمبلغ الأصلي مقابل اعتبارات الوكيل، والترخيص)، كما تم منح أحكام انتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): «عقود الإيجار» يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . ويوفر هذا المعيار نموذجاً محاسبياً موحداً للمستأجر، حيث يوجب على المستأجرين الاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي مدتها اثني عشر شهراً أو أقل أو أصولها ذات قيم منخفضة.	أول كانون الثاني ٢٠١٩
ويوجب هذا المعيار على المؤجر الاستمرار بتصنيف عقود الإيجار إما عقوداً تشغيلية أو تمويلية، وبموجب هذا المعيار بقيت محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر لحد كبير كما هي دون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).	

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): «القوائم المالية الموحدة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): «الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)» المتعلقة بمعالجة بيع موجودات من مستثمر أو أن يقوم بتقديمها لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ السريان مؤجل لأجل غير مسمى

تتوقع إدارة البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريانها وإمكانية تطبيقها. وقد لا يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٩) و(١٥) و (١٦) ، أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك بفترة التطبيق الأولي.

وتتوقع الإدارة تبني المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و(١٥) في القوائم المالية الموحدة للبنك للفترات السنوية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٨ و تبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٩. وقد يكون لتطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و(١٥) تأثيرٌ جوهريٌ على المبالغ المالية والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. كما قد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) تأثيرٌ جوهريٌ على المبالغ المالية والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بعقوده التأجيرية.

إلا أنه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذه المعايير لحين قيام الشركة (البنك) بمراجعة بهذا الخصوص.

٤٧- أحداث لاحقة

قرر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم ١/ ٢٠١٧ بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٧ التوصية للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٪ من رأس المال المدفوع والبالغ ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم بإجمالي ٥,٦٤٣,٧٥٠ دينار من الأرباح المدورة وتوزيعها على المساهمين كل حسب مساهمته، وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني، لم يتم الحصول على موافقة البنك المركزي على تلك التوزيعات وعليه اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه رقم ٢٠١٧/٤ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠ التوصية للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أسهم مجانية بنسبة ٦,٣١٢٪ ليصبح رأس مال البنك ١٢٠ مليون دينار/ سهم، وتم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني على تلك التوزيعات بتاريخ ٣ نيسان ٢٠١٧. وعليه تم تعديل الإفصاح المتعلق بالأرباح المقترح توزيعها أعلاه وتعديل احتساب نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٦ (إيضاح ٣٨).

بيانات الإفصاح

الشفافية سمة أساسية

دقّتنا وشفافيتنا هي أساس تعاملنا؛ لذا فإننا نقدم بيانات الإفصاح لنمنح الجميع صورة قريبة وواضحة لأدائنا الذي يماثل في ألقه وبريقه البلور المتلألئ.

بيانات الإفصاح

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية:

١. يبلغ رأس المال المصرح به (١١٢،٨٧٥،٠٠٠) دينار ورأس المال المدفوع والمكتتب به لشركة البنك التجاري الأردني (١١٢،٨٧٥،٠٠٠) دينار، ويمارس البنك جميع الأعمال المصرفية من خلال شبكة فروعه البالغ عددها (٢٩) فرعاً في الأردن و(٤) فروع في فلسطين.

٢. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).

٣. يبلغ عدد موظفي البنك (٨١٥) موظفاً في عام ٢٠١٦ .
الأعداد كما في ٢٠١٦/١٢/٣١

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٤٨٦
الرئيسي	١١
المجمع التجاري	٧
جبل عمان	٦
جبل الحسين	٨
العبدلي	٧
شارع مكة	٦
الشميساني	٩
الصويفية	١٠
عمان	٥
اليرموك	٧
القويسمة	١٠
ماركا	٧
الهاشمي الشمالي	٥
صويلح	٨
الفحيص	٧
شارع وصفي التل	٨
أبو نصير	٦
السلط	٧
معدي	٨
الزرقاء	٥
ياجوز	٦
مأدبا	٨
العقبة	١١
الكرك	٨
إربد	١١
مكتب إربد	٨
الرمثا	٨
شارع إيدون	٨
المغرق	١٢
المجموع	**٧١٣**

فروع فلسطين	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة الإقليمية	٦٧
نابلس	٨
طولكرم	٧
رام الله	٧
مكتب رام الله	٦
بيت لحم	٧
المجموع	**١٠٢**

٤. لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

٥. نبذة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة.

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١، ويحمل شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١ وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ التي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي، أوروبا الشرقية والغربية وآسيا في تخصصات مختلفة كيماوية، هندسية، أدوات منزلية، عقارية، مصرفية وإعلامية توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢.
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:
– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
– عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمّان.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي– الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– رئيس مجلس إدارة النادي الأرثوذكسي – عمّان.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذكسية.
– عضو جمعية يافا– عمّان.
– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
– مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
– عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات، ممثلاً عن الأردن.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الكهربائية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للطلاء المميز/ عُمان.
– عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
– عضو مجلس أمناء جمعية يوم القدس.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس اللجنة العليا لمجلس الإدارة.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزّاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٠، وتخرج عام ١٩٧٢ وقد نال شهادة البكالوريوس في التاريخ، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ نائباً لرئيس الوزراء وضمت إليه وزارة الشباب والرياضة، ومن ثم ضمت إليه وزارة الإعلام، وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائب الرئيس.

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠– ٢٠١٢.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأولى للتأمين.

كما أن السيد أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو اللجنة العليا لمجلس الإدارة.

٣- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠٠٤/٥/١٠ ويمثلها:

سعادة السيد جهاد علي أحمد الشرع من تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢١، حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة البنوك من جامعة غازي/ تركيا عام ١٩٨٣ وشهادة الماجستير في الاقتصاد/ معهد البحوث الاقتصادية/ القاهرة عام ٢٠٠٣، ويحمل شهادة مدير مشاريع CPM معتمد من (International Association of project and program management. -U.S.A) IAPPM- عام ٢٠١٠.

وقد عمل السيد جهاد الشرع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام ١٩٨٦ وتنقل في العديد من دوائر المؤسسة متدرجاً بمناصب المسؤولية، ويشغل حالياً مدير دائرة دعم المساهمات في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وقد سبق له أن مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ صندوق الاستثمار في العديد من مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها المؤسسة ولفترات مختلفة، والعديد من الشركات التابعة والحليفة لتلك الشركات ،وكذلك العديد من اللجان المنبثقة عن مجالس إدارة الشركات التالية:
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
– بنك الأردن دبي الإسلامي.
– بنك الإنماء الصناعي.
– الشركة الأردنية للصحافة والنشر/ الدستور.
– شركة الكهرباء الأردنية.
– شركة مغنيسيا الأردن.
– شركة الأسواق الحرة الأردنية.
– شركة البوتاس الأردنية.
– شركة الإسمنت الأردنية.
– شركة الاتصالات الأردنية.

– شركة مصفاة البترول الأردنية.
– شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية.
– شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية/ تالابيه.
– شركة زارة للاستثمار.
– شركة الأردن الدولية للتأمين.
– عضو جمعية التدقيق الداخلي الأردنية (IIA-Jordan) من شهر ٢٠١٥/٩ ولغاية الآن.

وقد مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ صندوق الاستثمار خلال عام ٢٠١٦ كما يلي:
– المركز العربي للصناعات الدوائية من تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢١ ولغاية ٢٠١٦/٨/١.
– شركة الفوسفات الأردنية من تاريخ ٢٠١٦/٥/٥ ولغاية ٢٠١٦/٦/١٦.
– كما يشغل مدير عام شركة راما للاستثمار والادخار المملوكة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

كما أن السيد جهاد الشرع رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.

٤- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها كل من:

عطوفة الدكتور حمزة أحمد خليفة جرادات حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣

ولد بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١، حاصل على شهادة الدكتوراه Ph.D في الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية والاقتصاد القياسي من University of Tennessee USA عام ٢٠٠٠. حاصل على شهادة الماجستير M.Sc في الاقتصاد من الجامعة الأردنية، الأردن عام ١٩٩٤. حاصل على شهادة البكالوريوس B.Sc في الاقتصاد/ علم الحاسوب من جامعة اليرموك، الأردن عام ١٩٨٧.

يعمل مديرا لدائرة الدراسات والأبحاث في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي اعتباراً من ٢٠١٥/٩/١ ولغاية تاريخه.
– عمل مديراً عاماً لشركة البريد الأردني، ٢٠١٤ – ٢٠١٥.
– عمل مستشاراً لوزير المالية، ٢٠٠٤–٢٠١٣.
– عمل مستشاراً ومديراً لوحدة الشراكة في وزارة المالية، ٢٠١٣–٢٠١٤.
– عمل في مركز الاقتصاد والمالية لصندوق النقد الدولي، ٢٠١١–٢٠١٢.
– عمل أستاذاً جامعياً في الولايات المتحدة، ٢٠٠٠–٢٠٠٤.
– عمل باحثاً في البنك المركزي الأردني، ١٩٨٩–٢٠٠٠.

وهو عضو مجلس إدارة في كل من :
– شركة البريد الأردني من عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥
– شركة الكهرباء الوطنية من عام ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٥
– شركات المطارات الأردنية من عام ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١١
– الاتصالات الأردنية من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٨

وكان عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو اللجنة العليا لمجلس الإدارة
– عضو لجنة المخاطر والامتثال
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤

ولدت بتاريخ ١٩٨١/٩/١٩ ، حاصلة على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣.
حاصلة على شهادة محلل مالي معتمد من (CFA Institute) في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا سنة ٢٠١٠.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، و محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) ، وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠– وحتى تاريخه).

كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
– عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan).
– عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما أن الآنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو اللجنة العليا لمجلس الإدارة.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

٥- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١١/٤/٢٠ ويمثلها:

سعادة السيد «محمد خير» عبد الحميد عبابنه

ولد بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٢. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY/ الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨، وعلى الماجستير في الإدارة العامة من جامعة أوبرن/ الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، والإدارة العليا من الجامعة البحرية للدراسات العليا/ الولايات المتحدة عام ١٩٨٧، وشهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY عام ١٩٧٧ وشهادة البكالوريوس في علوم الطيران من أكاديمية الطيران اليونانية عام ١٩٦٧، وحاصل على شهادة (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) J.I.O.D شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي. التحق في سلاح الجو الملكي عام ١٩٦٣ وتخرج ضابط طيار عام ١٩٦٧ ورئيس هيئة أركان سلاح الجو الملكي الأردني عام (١٩٩٥– ١٩٩٩). كان عضو مجلس إدارة في الملكية الأردنية عام (١٩٩٥–١٩٩٩) ونائب رئيس مجلس إدارة في الأجنحة الملكية، تقاعد برتبة فريق ركن طيار، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار من عام ٢٠١٠.

كما أن السيد «محمد خير» عبابنة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو اللجنة العليا لمجلس الإدارة.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٦- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١ حاصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦.
– عمل مدققاً داخلياً في البنك الأردني الكويتي ١٩٨١–١٩٨٧.
– عمل مديراً للقروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٧–١٩٨٨.
– عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠ .
– عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة ٢٠١٠–٢٠١١.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من :
– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦.
– رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥.

– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٤ .
– رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية– مصر.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦/٦.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام ٢٠٠٢ ولغاية شهر ٢٠١٤/٤.
– عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية– مصر.
– عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة.
– رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
– رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
– عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
– عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٧- سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥ وقد نال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، وشهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨. عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠١٠)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ٢٠٠٥–٢٠٠٨، عمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، وكان نائب رئيس مجلس إدارة في شركة عمون الدولية للاستثمارات المتعددة لغاية تاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩، كما شغر عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وهو مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٤ ولغاية الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٨- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولدت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٥ ونالت شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩.
شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨–٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

بالإضافة إلى العمل المصرفي، عملت السيدة إيمان في مجال التدريس والتدريب، حيث بدأت حياتها المهنية كمساعد بحث علمي في كلية التجارة – جامعة الكويت، وامتدت عبر السنين لتقوم بعدة دورات تدريبية متخصصة في الائتمان وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال معاهد ومؤسسات عالمية وإقليمية مثل وكالة الإنماء الأمريكية USAID والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجمعية البنوك الأردنية وهي مدرب معتمد لـ Financial Market International.

تمثل السيدة إيمان الجمعيات النسائية التي تنتمي لها في منظمات عالمية أهمها The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) ومؤسسات محلية/ شبه حكومية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمرأة الريادية.

وحالياً:
– عضو المجلس الأعلى لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني (٢٠٠٥ – ولغاية الآن).
– نائب أول للرئيس في ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني (٢٠٠٢ – ولغاية الآن).

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو اللجنة العليا لمجلس الإدارة.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٩- سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولد بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٤، وقد نال شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤. وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨ وحاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية /JIOD.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المحاسبي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. عمل رئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd و المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة وعمل قبلها في منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة آرثر أندرسن العالمية في عمان عام ١٩٩١.

كما أن السيد يزيد الخالدي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية .
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

١٠- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولد بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤. وقد نال شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية/ جامعة ليدز / بريطانيا – عام ١٩٩٧. ونال على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية ١٩٩٤ .

وهو حالياً:
– مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
– المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
– شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
– عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
– الرئيس التنفيذي لشركة الحياة للأشعة التشخيصية.

حصل على عدة دورات أهمها:
– التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني – لندن.
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
– التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
– مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
– عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

١١- سعادة السيد نبيل زكي جورج مُشحوَر
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – ٢٠١٦/٤/١٠

ولد بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٢، وقد نال شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام ٢٠١٥ من جامعة Sorbonne University Paris, Abu Dhabi.
– حاصل على شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام ١٩٨٥ من جامعة Utah State University, USA.
– عمل نائباً للرئيس الأول في البنك العربي.
– عمل رئيساً تنفيذياً للمجموعة في بنك الهلال.
– عمل نائب رئيس تنفيذي في مصرف الهلال Executive Vice President.

وهو حالياً:
– مستشار.

كما أن السيد نبيل مشحور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك:
– رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

١٢- معالي الدكتور «محمد جواد» فؤاد عبد الهادي حديد
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

لغاية تاريخ ٢٠١٦/٤/9

ولد بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٨، وقد نال شهادة ليسانس آداب/ دراسات اجتماعية بمرتبة الشرف وحاصل على إجازة مصرفية عليا – لندن C.I.B (دكتوراه مهنية) كما أنه حاصل على زمالة مؤسسة قياديي الأعمال الدولية / نيويورك عام ٢٠٠٣، وحاصل على شهادة JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS (J.I.O.D) من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي، وقد عمل مدير عام ونائب رئيس مجلس الإدارة / المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من عام ١٩٩٠ لغاية عام ٢٠٠٠ ومن ثم وزيراً للتخطيط الأردني من عام ٢٠٠٠ لغاية عام ٢٠٠١ ومن ثم رئيساً لهيئة استثمار أموال الضمان الاجتماعي لغاية عام ٢٠٠٣ ومن ثم الرئيس التنفيذي/ المدير العام/ البنك التجاري الأردني من عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١١/١١/١.

وهو حالياً:
– عضو مجلس الأعيان الأردني.
– نائب رئيس مجلس الأمناء جامعة الأميرة سمية.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة حديد الأردن.
– عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– عضو مجلس إدارة أكاديمية طيران الشرق الأوسط.
– عضو مجلس إدارة شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي/ جامعة عمان العربية.
– عضو في جمعية الشؤون الدولية، عمّان / الأردن.

كما أن الدكتور «محمد جواد» حديد عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٦. نبذة تعريفية عن أعضاء الإدارة التنفيذية العليا:

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام

ولد بتاريخ ١٩٦٤/٠٨/٢٢ ، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/ تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩ ، ولديه خبرات بنكية وإدارية ومالية متنوعة في القطاعين العام والخاص لمدة تتجاوز ٢٥ عاماً.

الخبرات العملية:
– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – ١٩٨٩ – ١٩٩٧.
– مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ .
– مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦
– رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية– ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ .
– مساعد مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ .
– نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة للتمويل – ٢٠١٢ – ٢٠١٥.

كما له عضويات مجالس إدارة كالتالي :
– عضو اللجنة التنفيذية – بنك الأردن الدولي (لندن).
– رئيس هيئة المديرين – شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع.
– عضو مجلس إدارة – شركة المعلومات الائتمانية.

٢- الآنسة غادة محمد فرحان حلوش
نائب مدير عام عمليات ودعم

لغاية تاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ (منتدبة للقيام بمهام أمين سر مجلس الإدارة)

ولدت بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦. حاصلة على ماجستير إدارة أعمال وقد عملت مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، ومن ثم نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني لغاية ٢٠١٦/٤/١٧، وتمثل البنك في عضوية مجلس إدارة الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري ومكلفة بمهام أمين سر مجلس الإدارة منذ ٢٠١٦/٠٤/١٧ .

الخبرات العملية :
– مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – ١٩٨٤ – ٢٠٠٤ .

٣- السيد علاء «محمد سليم» القحف
نائب مدير عام للعمليات والدعم

تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ بوظيفة نائب المدير العام للعمليات والدعم.

ولد بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧، حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية، وبكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها. كما يحمل السيد علاء عدة شهادات مهنية في تخطيط وتطوير الموارد البشرية، ومنها الدبلوم الشامل في إدارة الموارد البشرية من الجامعة الأمريكية في القاهرة. وفي مجال تدقيق الجودة يحمل شهادة مدقق أساسي معتمد ، ومدير مشاريع مؤهل ، وكما يحمل أيضاً شهادة مدرب معتمد. هذا وقد عمل في شركة دي اتش أل للنقل السريع منذ عام ١٩٩٥ –٢٠٠٤ مديراً لخدمات العملاء والمنتجات وفي مجال سياسات الجودة وتدقيق الأيزو والموارد البشرية ومن ثم التحق بالبنك التجاري الأردني في عام ٢٠٠٤ بوظيفة مدير لدائرة الموارد البشرية ومن بعدها رئيس قطاع الدعم الإداري ومن ثم مساعداً للمدير العام للموارد البشرية.

٤- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب مدير عام للأعمال المصرفية

تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ بوظيفة نائب المدير العام للأعمال المصرفية.

ولد بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٨، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادة التأهيل المحاسبي الأمريكي (CPA). له خبرة في مجال تدقيق الحسابات والعمل المصرفي. حيث عمل لدى مدققي الحسابات Ernst & Young / عمان. وعمل في عدة بنوك منها بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك وبنك BNP Paribas / البحرين في تسهيلات الشركات. وساهم في تأسيس فرع تجاري لبنك الإسكان / البحرين كما عمل كمساعد المدير العام لتسهيلات الشركات لدى بنك المال الأردني. ويمثل البنك في عضوية مجلس إدارة مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي وشركة مجموعة العصر للاستثمار كما شغل منصب مساعد المدير العام للأعمال المصرفية للشركات في البنك التجاري الأردني .

الخبرات العملية :
– UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD – ١٩٩٤/١–١٩٩٤/١٢ .
– WHINNEY MURRAY & CO - STAFF ACCOUNTANT – ١٩٩٥–١٩٩٦ .
– بنك المؤسسة العربية المصرفية – CREDIT ANALYST - ١٩٩٩/٢ – ١٩٩٩/٩ .
– BNP PARIBAS –مدير علاقات – ١٩٩٩–٢٠٠٢ .
– مساعد مدير تسويق – بنك الإسكان للتجارة و التمويل – ٢٠٠٣–٢٠٠٤ .
– مدير إدارة أعمال الشركات– كابيتال بنك – ٢٠٠٤–٢٠٠٩ .

٥- السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية

ولد بتاريخ ١٩٦٧/٨/٥، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادة محاسب قانوني (CPA) وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن عمل كمدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن في المملكة العربية السعودية من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٣ وبعد ذلك عمل مساعداً للمدير العام بالإدارة المالية في بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩، و مساعداً للمدير العام لدى بنك الاتحاد من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٥.

الخبرات العملية :
– مساعد المدير العام / المالية – بنك الجزيرة – ٢٠٠٣–٢٠٠٩ .
– مساعد المدير العام لإدارة العمليات المالية – بنك الاتحاد – ٢٠٠٩–٢٠١٥ .

٦- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان

ولد بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك، ولديه خبرة مصرفية طويلة في مجال التحليل المالي والائتماني وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييمها والاستشارات المالية والإدارية وعمل في مجموعة من المؤسسات المالية والبنوك منها البنك العقاري المصري العربي، الشركة الأردنية لضمان القروض، بنك الإنماء الصناعي، برنامج تعزيز الإنتاجية، البنك الأهلي الأردني، وفي مجال تقديم الاستشارات والتدريب مع بعض الجهات الإقليمية والدولية. وله عضوية في مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

الخبرات العملية :
– شركة العاربة الدولية – ١٩٩٦ –١٩٩٧ .
– البنك العقاري المصري – ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ .
– الشركة الأردنية لضمان القروض – ٢٠٠٠ –٢٠٠٢ .
– شركة دار الخبرة للاستشارات – ٢٠٠٢ –٢٠٠٣ .
– بنك الإنماء الصناعي – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ .

٧- السيد مجدي محمود إبراهيم بنات
مساعد مدير عام الدعم المصرفي والعمليات

ولد بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٨، وقد نال شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٩٤.
وقد عمل في المجال المصرفي لعدة سنوات، فيما يلي ملخصها:
– عمل مدير دائرة تميز الجودة في بنك الاتحاد ٢٠١٢–٢٠١٤.
– عمل مدير دائرة سير العمليات / الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠١٠ – ٢٠١٢.
– عمل مدير دائرة السياسات والإجراءات/ الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠٠٨ – ٢٠١٠.
– عمل محللاً رئيسياً لسير العمليات/ الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨.
– عمل في الفرع الرئيسي للبنك العربي ١٩٩٥ – ٢٠٠٥.

الخبرات العملية:
– مدير دائرة السياسات والإجراءات – البنك العربي ١٩٩٤ – ٢٠١٢ .
– مدير دائرة تميز الجودة – بنك الاتحاد ٢٠١٢ – ٢٠١٤ .

٨- السيد فضل جحيش عايد الدبيس
مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل

ولد بتاريخ ١٩٥١/١/١، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٣ وكذلك حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة اليرموك عام ١٩٩٠ والماجستير في الإدارة من جامعة آل البيت عام ١٩٩٩، وعمل في القطاع العام لمدة (٢٤ عاماً) ولغاية ١٩٩٥، و كان عضو مجلس إدارة في شركة عمدان للمجمعات التجارية – ثم التحق بالعمل في البنك التجاري الأردني بتاريخ ١٩٩٧/١١/٨ مديراً لدائرة المتابعة والتحصيل ويشغل حالياً مساعد مدير عام إدارة المتابعة والتحصيل لغاية تاريخه. كما ويمثل البنك في عضوية مجلس إدارة شركة الضامنون العرب، وكذلك يشغل الآن منصب عضو مجلس الإدارة في شركة ميثاق العقارية مندوباً عن البنك التجاري الأردني.

الخبرات العملية:
– متقاعد عسكري

٩- الدكتور محمد توفيق عبد الرحمن عمرو
مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار

ولد بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٨، وقد نال شهادة الدكتوراه في إدارة المخاطر المصرفية في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام ٢٠٠٦، وحاصل على شهادة ماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٨، وشهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام ١٩٩٥.

وقد عمل في المجال المصرفي والاستثماري لعدة سنوات، فيما يلي ملخصها:
– مديراً لإدارة الخزينة والعلاقات البنكية في بنك لبنان والمهجر ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ حيث شملت مهامه أيضاً مستشاراً وعضواً فاعلاً للجنة الائتمان ولجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة إدارة المخاطر والامتثال.
– مديراً ومسؤولاً في بنك الاستثمار العربي الأردني في عدة إدارات وتشمل إدارة الاعتمادات و إدارة الكفالات وإدارة الخزينة وإدارة الاستثمار الأجنبي ١٩٩٥ – ٢٠٠٥.
– وهو حاصل على ترخيص هيئة الأوراق المالية لعمليات إدارة الاستثمار وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الإصدار والحفظ الأمين.

مؤسس وعضو عدة مجالس إدارة سابقة وحالية منها:
– عضو هيئة المديرين ومؤسس لشركة الصفوة للأوراق المالية لغاية ٢٠٠٧ و عضو هيئة المديرين ومؤسس لشركة الخبراء للأوراق المالية لنهاية ٢٠١٣ و عضو مجلس إدارة في شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع لغاية منتصف ٢٠١٣ ويمثل البنك التجاري الأردني في عضوية مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المتعددة .

الخبرات العملية:
– دائرة الخزينة – بنك الاستثمار العربي الأردني ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ .
– مدير الاستثمار – بنك لبنان والمهجر ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ .

١٠- السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١

ولد بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٠، يحمل شهادتي ماجستير في التسويق والأعمال الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في جمعية المحاسبين والمحترفين الماليين في الأعمال IMA ويحمل شهادة CMA كمحاسب إداري معتمد.

عمل السيد سليم لأكثر من ١٠ سنوات في مؤسسات محلية وعالمية وبعدة مناصب كان آخرها المدير الإقليمي لشركة فيزا إنترناشونال لدول الأردن، العراق وفلسطين كما وعمل في بنوك رائدة مثل Wachovia Bank و Washington Mutual في الولايات المتحدة.

قبل التحاقه بشركة فيزا، عمل في بنك الاتحاد مديراً لشبكة الفروع لمدة ٦ سنوات حيث ساهم في تأسيس استراتيجية قطاع التجزئة للبنك من خلال التعاون الوثيق مع شركة الاستشارات العالمية ماكنزي. ويمثل البنك في عضوية مجلس إدارة Crystel.

الخبرات العملية:
– Financial Center Manager – Wachovia – ٢٠٠٧–٢٠٠٨ .
– مدير الفروع المحلية – بنك الاتحاد – ٢٠٠٧–٢٠١٤ .
– Country Manager For Jordan , Palestine and Iraq – Visa International Service Association – ٢٠١٤ – ٢٠١٦ .

١١- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

ولد بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٠ حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات المحاسبية (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام ٢٠٠٧ وبكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام ٢٠٠٢، والتحق بالبنك التجاري الأردني منذ أيار عام ٢٠١٣ وحاصل على عدد من الشهادات المهنية وهي :
– عضو مجلس إدارة معتمد (Certified Board of Directors) – صادرة عن البنك الدولي IFC-JIOD.
– خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional CCP) .
– مدقق أنظمة ضبط داخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيوجيرسي – الولايات المتحدة .

وحاصل على شهادة مدرب داخلي معتمد وعمل في مجال التدقيق والعمل المصرفي كرئيس وحدة الامتثال لدى بنك الأردن من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، ومشرف تدقيق لدى شركة الأخوة لتدقيق الحسابات أعضاء في INPECT ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، ومتدرب لدى شركة HAZLEMS FENTON في العام ٢٠٠٧ – لندن وخلال تواجده في المملكة المتحدة، وعمل كرئيس فريق لدى مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ .

الخبرات العملية:
– مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن – ٢٠٠٩–٢٠١٣ .

١٢- السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب
مدير دائرة المخاطر

ولد بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٠، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام ١٩٨٢ وهو يعمل منذ العام ٢٠٠٤ في البنك التجاري الأردني وهو حاصل أيضاً على العديد من الشهادات المهنية في مجال المخاطر والتدقيق ومكافحة غسل الأموال هذا ويتمتع المذكور بخبرات مصرفية عديدة وقد شغل العديد من الوظائف في العديد من البنوك (مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الاتحاد للادخار والاستثمار من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤ ، وإدارة التفتيش – مفتش داخلي – البنك العقاري العربي المصري – الأردن من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ ، ومدقق داخلي رئيسي – بيت التمويل الكويتي – الكويت من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠ ، ومدقق خارجي رئيسي – أرثر يونج – الكويت من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٦ .

الخبرات العملية :
– مدقق حسابات – المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات – ١٩٨٢–١٩٨٦ .
– مدقق حسابات داخلي – بيت التمويل الكويتي – ١٩٨٦–١٩٩٠ .
– البنك العقاري العربي – ١٩٩٢ – ١٩٩٥ .
– مدير دائرة – بنك الاتحاد للادخار والاستثمار – ١٩٩٥–٢٠٠٤ .

١٣- السيد منتصر مروان شفيق الششتري
المدير الإقليمي لفروع فلسطين

ولد بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦، حاصل على درجة البكالوريوس في الحاسوب الإلكتروني/ علوم مالية ومصرفية – جامعة اليرموك عام ١٩٨٩ وهو يعمل منذ العام ٢٠١٣ في البنك التجاري الأردني ويتمتع المذكور بخبرة مصرفية وقد شغل العديد من الوظائف منها مدير عام لشركات استثمارية منذ عام ٢٠٠٧ –٢٠١٣، عضو مجلس إدارة لشركات استثمارية وعقارية ٢٠٠٧–٢٠١٣، وعضو مجلس إدارة سابق بالبنك العربي – أستراليا لغاية ٢٠٠٧، مشرف على المؤسسات التابعة والشقيقة للبنك العربي (النمسا، ألمانيا، أستراليا، تونس، عمان) ٢٠٠١–٢٠٠٧، وعمل في البنك العربي منذ عام ١٩٨٩ ولغاية عام ٢٠٠٧ .

الخبرات العملية :
– البنك العربي – ١٩٨٩ – ١٩٩٤ .
– مشرف ائتمان – البنك العربي – ١٩٩٧ – ٢٠٠٧ .
– مدير عام – شركة القمر للمياه المعدنية – ٢٠١٠ – ٢٠١٣ .

٧. أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية المستقيلين خلال العام:
– زياد عبدالرزاق سليم فطاير – مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع، تاريخ الاستقالة ٢٠١٦/١/٢ .
– زياد أحمد يوسف الرفاتي – أمين سر مجلس الإدارة ، تاريخ الاستقالة ٢٠١٦/٣/٢٩ .
– رجائي جريس دخل الله القسوس – نائب مدير عام أعمال مصرفية، تاريخ الاستقالة ٢٠١٦/٤/٣٠ .
– «محمد جواد» حديد – عضو مجلس إدارة، تاريخ الاستقالة ٢٠١٦/٤/١٠ .

٨. أسماء كبار مالكي الأسهم والتي تشكل ملكيتهم ما نسبته (١٪) فأكثر.

اسم المساهم	٢٠١٦		٢٠١٥	
	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	النسبة ٪	عدد الأسهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١	النسبة ٪
شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة	٢٩,٩١١,٨٧٥	٪٢٦,٥٠	٢٧,٨٢٥,٠٠٠	٪٢٦,٥٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢٢,٣٩٤,٤٢٠	٪١٩,٨٤	٢٠,٨٣٢,٠١٩	٪١٩,٨٤
شركة الأردن الأولى للاستثمار	١٤,٢١٥,٣٠٠	٪١٢,٥٩	١٤,٠٤٤,٢٠٠	٪١٣,٣٧
ميشيل فائق إبراهيم الصايغ	١١,٥٤٥,١٨٥	٪١٠,٢٣	٩,٣٥١,٤١٢	٪٨,٩٠
إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ	١١,١٧٤,١٠٣	٪٩,٩٠	٩,٨٤٦,٤٠٥	٪٩,٣٨
سامر سليم فايق الصايغ	٦,٤٦١,٧٧٧	٪٥,٧٢	٦,٠١٠,٤٧٢	٪٥,٧٢
سامي سليم فايق الصايغ	٣,٤١٣,١٤٣	٪٣,٠٢	٣,١٧٥,٠١٧	٪٣,٠٢
سمر سليم فايق الصايغ	١,٧٠٦,٥٧٣	٪١,٥١	١,٥٨٧,٥١٠	٪١,٥١
شركة الأصباغ الوطنية القابضة	١,٥٥٨,٢٧٨	٪١,٣٨	–	–
نهى ميشال موسى حداد	١,٢١٨,٩٨١	٪١,٠٨	١,١٣٣,٩٣٦	٪١,٠٧
فؤاد قسطندي متري بجالي	–	–	١,٩٠٨,١٣٦	٪١,٨١

٩. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطاتها:

البيـان	٢٠١٦	٢٠١٥
حصتنا السوقية/تسهيلات	٪٢,٤١	٪٢,٥٣
حصتنا السوقية/ودائع	٪٢,٣٨	٪٢,٦٤
حصتنا السوقية/موجودات	٪٢,٣٤	٪٢,٦٥

١٠. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠٪ فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات.

١١. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

١٢. لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها.

١٣. لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

١٤. عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

الأعداد كما في ٢٠١٦/١٢/٣١

المؤهل العلمي	العدد		العدد			
	ذكور	النسبة٪	إناث	النسبة٪	المجموع	النسبة٪
دكتوراه	٣	٪٠,٣٧	–	–	٣	٪٠,٣٧
ماجستير	٤٠	٪٤,٩١	٢٠	٪٢,٤٥	٦٠	٪٧,٣٦
دبلوم عالي	٢	٪٠,٢٥	–	–	٢	٪٠,٢٥
بكالوريوس	٣٢١	٪٣٩,٣٩	١٨٥	٪٢٢,٧٠	٥٠٦	٪٦٢,٠٩
دبلوم سنتين	٥١	٪٦,٢٦	٤٨	٪٥,٨٩	٩٩	٪١٢,١٥
دبلوم سنة	–	–	٢٣	٪٢,٨٢	٢٣	٪٢,٨٢
توجيهي ناجح	١٥	٪١,٨٤	١٤	٪١,٧٢	٢٩	٪٣,٥٦
أقل من توجيهي	٩٢	٪١١,٢٩	١	٪٠,١٢	٩٣	٪١١,٤١
المجموع	**٥٢٤**	**٪٦٤,٢٩**	**٢٩١**	**٪٣٥,٧١**	**٨١٥**	**٪١٠٠,٠٠**

نلتزم في دائرة الموارد البشرية بتطبيق سياسات فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية لرفدها إلى طاقم العمل لدينا بما يحقق الكفاءة والفاعلية في عملية التوظيف وتكافؤ الفرص في تطبيق سياسة الاختيار والتعيين، كما نلتزم بتطوير موظفينا وتحفيزهم من خلال إعطاء الفرص للتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية العليا واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر في الوقت الذي نبذل أقصى الجهود في تدريب الجيل التالي من الموظفين الذين ستسند إليهم المهام الإشرافية وحسب خطط الإحلال الوظيفي.

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري كان للتدريب أثرٌ واضحٌ على أداء الموظفين حيث تم التركيز على التدريب المتخصص لموظفي الفروع من خلال البرامج المختلفة والتي عقدت داخلياً ومن خلال مركز التدريب وعلى يد المدربين المؤهلين من داخل البنك وخارجه ، ونفذت في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك ٥٨ دورة استفاد منها (١٦٢٩) موظف وموظفة (مكرر) .

وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (٩٥) دورة، ومشاركة (١٩٢) من موظفينا في برامج وشهادات مهنية محلية نفذتها كل من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية واتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة وعلى سوية من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير مهارات موظفينا.

كما قمنا بتوزيع (٩٢) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم مساهمة بتنمية المجتمع المحلي.

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال						
٢٠١٥/١٢/٣١-١/١						
٢٠١٦/١٢/٣١-١/١						
	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور	إناث
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
معهد الدراسات المصرفية	٩٧	٩٥	٢٦١	٢٠١	١٧٦	١٣٢	٨٥	٦٩
معاهد التدريب (دورات، مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	٩٠	١٠٣	٢٠٩	١٩٢	١٣٢	١٣٦	٧٧	٥٦
الدورات التدريبية الداخلية	٦٣	٥٨	١٠٥٥ (مكرر)	١٦٢٩ (مكرر)	٧١٦	١١٨٣	٣٣٩	٤٤٦
الدورات التدريبية خارج الأردن	١١	٣	١٣	٤	١٠	٣	٣	١
الدورات التدريبية/ مجلس الإدارة	٤	٤	٦	٢	٦	١	–	١

١٥. التعامل مع العملاء:

«من أهم المواضيع ذات العلاقة في التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، موضوع التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها لما توفره من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني مصدراً للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة وتساعد البنك على تطوير العمل وعلى وضع الإجراءات الكفيلة للحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي «أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء».

لدى البنك وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل الاتصال والعمل على معالجتها وتعزيز ثقة ورضا العملاء، وتصنيف الشكاوي وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية والتحقق في مسببات الشكاوي بالحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني.

وبلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة ٣٣٨ شكوى خلال العام ٢٠١٦ . وتركزت الشكاوي على فروع مناطق الوسط، وكان أبرز موضوعات الشكاوي تتعلق بإجراءات سير العمل وبعض الأخطاء الفنية وشكاوي أخرى ترتبط بعدم إدراك العملاء للخدمات أو عدم صحة طلب العميل، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحه غسل الأموال/ وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوعات الشكاوي والتواصل مع العملاء والحرص على رضاهم وتوضيح أي التباس، والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. كما ويعتبر الاتصال الهاتفي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك بالتواصل بخصوص شكواهم يليه التواصل من خلال الموقع الإلكتروني».

١٦. المخاطر التي يتعرض البنك لها:

– مخاطر الائتمان
– مخاطر السوق
– مخاطر السيولة
– مخاطر التشغيل
– مخاطر الامتثال
– مخاطر أمن المعلومات

١٧. لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

١٨. السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام ٢٠١٢–٢٠١٦ (بالدينار):

البيان	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
صافي الربح	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧	١١,٧٢٨,٠٢٠	٣,١٩٩,٢٥٦	٢,٠٦٢,٨٧٨
صافي حقوق المساهمين	١٤٥,٨١٤,٧٩١	١٣٧,٩٨١,٤٣٣	١٢٠,٤١١,٨١٠	١٠٨,٨٧٣,١٣٣	١٠٣,٤٧١,٩٦٨
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	٥,٦٤٣,٧٥٠	–	–	–	–
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	٥٪	–	–	–	–
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	٧,١٢٥,٠٠٠	٧,٨٧٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	٦,٣٪	٧,٥٪	٥٪	–	–
سعر الإغلاق/ للسهم	١,٤٠	١,١٧	١,١٦	١,٠٤	١,٠٠

١٩. إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات (١١٤,٩٦٦) دينار.

٢٠. التصنيف الائتماني

يمثل الجدول التالي التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابتال انتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادية (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	BB-	مخاطر سيادية (طويل الأجل)	BB-
تصنيف المتانة المالية	BB	الوضع المستقبلي	متزن
تصنيف الدعم	٣		

٢١. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم:

– أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	عدد الأوراق المالية		عدد الأوراق المالية المملوكة		
	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١	الشركات المسيطر عليها	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
ميشيل فائق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١١,٥٤٥,١٨٥	٩,٣٥١,٤١٢	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	١٠,٧٥٠	٢٥٤,١٠٠
			شركة الأصباغ الوطنية القابضة	١,٥٥٨,٢٧٨	–
			Sayegh Bros BV	–	١٨٩,٠٠٠
أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٠٧٦,٥٨٩	٩٥٦,٤٧٩	لا يوجد	–	–
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها جهاد علي أحمد الشرع ويمثلها شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتبارا من ٢٠١٦/٤/١٧	٢٢,٣٩٤,٤٢٠ – –	٢٠,٨٣٢,٠١٩ – –	لا يوجد	– – –	– – –
شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبد الحميد المحمد عباينه	١٤,٢١٥,٣٠٠ ٢٥,٠٠٠	١٤,٠٤٤,٢٠٠ ٢١,٠٠٠	شركة السلط الأولى للاستثمار	٢,٢٠٠	–
شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	١,٠٦٣,٠٣٦	٩٨٨,٨٧١	لا يوجد	–	–
صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» عضو مجلس إدارة	١١,٢٨٧	١٠,٥٠٠	لا يوجد	–	–
إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة	١١,٢٨٧	١٠,٥٠٠	لا يوجد	–	–
يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي عضو مجلس إدارة	١١,٢٨٧	١٠,٥٠٠	لا يوجد	–	–
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور	١٠,٧٥٠ ٥٧٩	٢٥٤,١٠٠ ٥٣٩	لا يوجد	–	–
نبيل زكي جورج مشحور عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٢٠١٦/٤/١٠ بدلاً من «محمد جواد» فؤاد عبدالهادي حديد	١٠,٧٥٠ ٥٠,٦٤٧	– ٤٧,١١٤	لا يوجد	–	–

* جميع أعضاء مجلس الإدارة من الجنسية الأردنية / باستثناء شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة إماراتية الجنسية.

– أشخاص الإدارة العليا

الاسم	عدد الأوراق المالية		عدد الأوراق المالية المملوكة		
	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١	الشركات المسيطر عليها	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
سيزر هاني عزيز قولاجن المدير العام	–	–	–	–	–
غاده محمد فرحان حلوش نائب مدير عام عمليات ودعم حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/١٧	١٧,٨٥٢	١٦,٦٠٧	–	–	–
علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف نائب مدير عام عمليات ودعم تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨	–	–	–	–	–
رامي «محمد جواد» فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨	–	–	–	–	–
رجائي جريس دخل الله القسوس نائب مدير عام أعمال مصرفية حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٣٠	–	–	–	–	–
عبدالله محفوظ ثيودور كشك مساعد مدير عام المالية/ CFO	–	–	–	–	–
محمد علي محمد القرعان مساعد مدير عام الائتمان	–	–	–	–	–
فضل جحيش عايد الدبيس مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل	–	–	–	–	–
محمد توفيق عبد الرحمن عمرو مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار	–	–	–	–	–
مجدي محمود إبراهيم بنات مساعد مدير عام الدعم المصرفي والعمليات	–	–	–	–	–
سليم نايف سليم صوالحه مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١	–	–	–	–	–
محمود إبراهيم محمود محمود مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	–	–	–	–	–
مازن عبدالسلام محمود الخطيب مدير دائرة المخاطر	–	–	–	–	–
عبدالله أحمد موسى العمرات المدقق العام	–	–	–	–	–
منتصر مروان شفيق الششتري المدير الإقليمي لفروع فلسطين	–	–	–	–	–

** جميع أشخاص الإدارة العليا من الجنسية الأردنية

– الأقارب

الاسم	عدد الأوراق المالية		عدد الأوراق المالية المملوكة		
	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١	الشركات المسيطر عليها	كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	٢٢٥,٧٥٠	٢١٠,٠٠٠	–	–	–
فلير عادل عبدالرحمن زواتي زوجة نائب رئيس مجلس الإدارة	٢١,١٠٧	١٩,٦٣٥	–	–	–

* جميع أشخاص الأقارب من الجنسية الأردنية .

٢٢. بلغت الرواتب والمكافآت والحوافز المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك ما مجموعه ٣,٠٧٦,١٠٤ دينار أردني خلال عام ٢٠١٦.

أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة ومكافأة عام ٢٠١٦	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية عن العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥	مصاريف السفر والتدريب	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	٤١,٠٠٠	٢,٤٠٠	١٠,٠٠٠	–	٥٣,٤٠٠
معالي أيمن المجالي	٢٤٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	١٣,٧٧٠	٥٦٩,٧٧٠
السيد جواد الحديد لغاية ٢٠١٦/٤/١٠	١٥,٦٦٦	٥٠٠	١٠,٠٠٠	–	٢٦,١٦٦
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٨٤,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٧٩٠	٢,٠٤٠	١٠٧,٣٣٠
الأردن الأولى للاستثمار	٤٢,٠٠٠	٤,٤٠٠	١٠,٠٠٠	–	٥٦,٤٠٠
السيد شريف الرواشده	٤٢,٠٠٠	٩,٣٠٠	١٠,٠٠٠	–	٦١,٣٠٠
السيد صالح الكيلاني	٣٩,٥٠٠	٨,٨٠٠	١٠,٠٠٠	–	٥٨,٣٠٠
السيد عبد النور عبد النور	٣٨,٠٠٠	٣,٢٠٠	٧٩٠	–	٤١,٩٩٠
السيد يزيد الخالدي	٤١,٠٠٠	٨,٨٠٠	٧٩٠	–	٥٠,٥٩٠
السيدة إيمان الضامن	٤١,٠٠٠	١,٩٠٠	٧٩٠	–	٤٣,٦٩٠
السيد نبيل مشحور اعتباراً من ٢٠١٦/٤/١٠	٢٢,٣٣٤	٩٠٠	–	–	٢٣,٢٣٤
المجموع	**٦٤٨,٥٠٠**	**٥٤,٧٠٠**	**٣٧٣,١٦٠**	**١٥,٨١٠**	**١,٠٩٢,١٧٠**

الإدارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	الحوافز وبدل تنقلات لجان	مصاريف السفر والتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–	٦,٣٥١	٤٠٦,٣٥١
الفاضلة غادة الفرحان	١٦٣,٧١٦	–	٨٠٠	–	١٦٤,٥١٦
السيد رجائي القسوس لغاية ٢٠١٦/٥/٣١	٧٧,٤٨٦	١٨٠,٠٠٠	–	–	٢٥٧,٤٨٦
السيد محمد القرعان	١٠٩,٧٤٤	–	–	٩٠٦	١١٠,٦٥٠
السيد سليم صوالحة اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١	٨٨,١٣١	–	–	–	٨٨,١٣١
السيد محمد عمرو	١٠٨,٤٠٠	–	–	–	١٠٨,٤٠٠
السيد رامي الحديد تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨	١١٠,٨٨٠	–	–	–	١١٠,٨٨٠
السيد فضل دبيس	٧٨,٤٧٩	–	٨٠٠	–	٧٩,٢٧٩
السيد عبدالله كشك	١٨٣,١٦٨	–	–	٢٧٥	١٨٣,٤٤٣
السيد علاء القحف تم تكليفه بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ وتم تثبيته بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨	١٠١,٦٨٠	–	١٠٠	–	١٠١,٧٨٠
السيد مجدي بنات	١٠٤,٢٠٠	–	–	–	١٠٤,٢٠٠
السيد محمود محمود	٣٧,٧٩٨	–	٣٠٠	–	٣٨,٠٩٨
السيد عبدالله العمرات	٥٩,٦٨٠	–	٣٠٠	–	٥٩,٩٨٠
السيد مازن الخطيب	٧٠,١٩٥	–	٣٠٠	–	٧٠,٤٩٥
المجموع	**١,٥٩٣,٥٥٧**	**٢٨٠,٠٠٠**	**٢,٦٠٠**	**٧,٥٣٢**	**١,٨٨٣,٦٨٩**
الإجمالي لفروع الأردن	**٢,٠٤٢,٠٥٧**	**٣٣٤,٧٠٠**	**٧٥,٧٦٠**	**٢٣,٣٤٢**	**٢,٩٧٥,٨٥٩**
المدير الإقليمي لفروع فلسطين					**١٠٠,٢٤٥**
إجمالي فروع الأردن وفلسطين					**٣,٠٧٦,١٠٤**

٢٣. القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة:

	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١
كمجموعات ذوي الصلة وذوي العلاقة	السيد ميشيل الصايغ	١٠,٩٨٤,٠٠٠	٨,٧٦٩,٠٠٠	٤٦٢,٠٠٠	٤٤٢,٠٠٠
	السيد شريف الرواشدة	٥,٧٥٤,٠٠٠	٤,٠٤٧,٠٠٠	–	٧٣٤,٠٠٠
	معالي أيمن المجالي	٤٧١,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠	–	–
	السيد محمد خير عبابنه	٥,٨٨١,٠٠٠	٥,٨٢٣,٠٠٠	–	١٥٥,٠٠٠
كأفراد	السيد صالح محمد صالح الكيلاني	٤٦,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	–	–
	السيدة إيمان محمد علان ضامن	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	–	–

٢٤. في مجال مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي فقد تم تقديم الدعم المادي للعديد من المؤسسات والجهات وفي مجالات متعددة جاءت على النحو التالي:

النطاق:	القيمة:
البيئة	٣,٥٠٠
التعليم	٢٥,٥٨٦
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢٢٦,٦٣٠
الرياضة	٤,٥٠٠
الصحة	١٨,٣٥٠
الطفل والمرأة والأسرة	١٣,٦٦٠
الفقر	٤٣,٦٥٠
المجالات الثقافية والفنية	١١,٠٥٠
دعم مؤسسات وطنية	١٤,٧٥٠
ذوي الاحتياجات الخاصة	٣,٣٠٠
المجموع	**٣٦٤,٩٧٦**

٢٥. جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (٣٤) ضمن البيانات المالية للبنك.

٢٦. لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

٢٧. يحق لأي مساهم اللجوء إلى القضاء في حال وجود أي نزاع أو تعرضه لأي ضرر وإلى وسائل حل النزاع بالطرق البديلة كالوساطة والتحكيم وتكون متاحة للمساهمين للمطالبة بتعويض عن أي أضرار قد تلحق بهم.

٢٨. يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

٢٩. بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٦ (١٦) اجتماعاً.

١) عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:
عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام ٢٠١٦ ستة عشر اجتماعاً

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١٥ اجتماعاً	اجتماع واحد
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١٦ اجتماعاً	–
٣	سعادة السيد «محمد خير» عبابنه ممثل شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة	١٦ اجتماعاً	–
٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: – سعادة السيد جهاد الشرع	١٦ اجتماعاً	–
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة مثّلها كل من: – عطوفة الدكتور حمزة جرادات حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ وقد حضر الاجتماعات عنها بموجب كتاب تكليف بالحضور صادرة عن المؤسسة لكل اجتماع على حدة. – سعادة الآنسة شادن «درويش الحجي» اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤	٤ اجتماعات ١٢ اجتماعاً	–
٦	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	١٦ اجتماعاً	–
٧	سعادة السيد صالح الكيلاني عضو مجلس الإدارة	١٤ اجتماعاً	اجتماعين
٨	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	٣ اجتماعات
٩	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	١٥ اجتماعاً	اجتماع واحد
١٠	سعادة السيد عبد النور عبد النور ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماعاً	٣ اجتماعات
١١	– معالي الدكتور «محمد جواد» حديد عضو مجلس الإدارة/ حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩ – سعادة السيد نبيل مَشحور عضو مجلس إدارة/ اعتباراً من ٢٠١٦/٤/١٠	٦ اجتماعات ٧ اجتماعات	– ٣ اجتماعات

٢) عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	اللجنة العليا لمجلس الإدارة تم تعديل اسم اللجنة العليا لمجلس الإدارة بحيث تصبح لجنة التسهيلات المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧	١٤ اجتماعاً	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	١٣ اجتماعاً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت ١١ اجتماعاً	اعتذرت عن حضور ٣ اجتماعات
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومثلها في اجتماعات اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ عطوفة الدكتور حمزة جرادات ويمثلها حالياً الآنسة شادن «درويش الحجي» من تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤	حضر ٣ اجتماعات حضرت ١١ اجتماعاً	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤه	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٣ اجتماعات	جواد حديد رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩	حضر اجتماع واحد	–
			أيمن المجالي أصبح رئيساً للجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/٤/١٠	حضر ٣ اجتماعات	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت ٣ اجتماعات	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤ ويمثلها الآنسة شادن «درويش الحجي»	حضرت ٣ اجتماعات	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/٤/١٠	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٢٧ ويمثلها جهاد الشرع	–	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	١١ اجتماعاً	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر ١٠ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر ٨ اجتماعات	اعتذر عن حضور ٣ اجتماعات
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة مثلها: – د. حمزة جرادات حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ – الآنسة شادن «درويش الحجي» عضو اللجنة اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤	حضر ٣ اجتماعات حضرت ٨ اجتماعات	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماعين اثنين	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) رئيس اللجنة ويمثلها جهاد الشرع	حضر الاجتماعين	–
			السيد صالح الكيلاني عضو اللجنة من تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٥	لجنة التدقيق	١١ اجتماعاً	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر ١٠ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها جهاد الشرع	حضر ١٠ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين اثنين	إيمان الضامن رئيس اللجنة	حضرت الاجتماعين	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧ ويمثلها جهاد الشرع	حضر اجتماعاً واحداً	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩	–	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			شريف الرواشدة عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩	حضر اجتماعاً واحداً	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٧ اجتماعات	صالح الكيلاني رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٦/٤/٩	حضر ٤ اجتماعات	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة من تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧	حضر اجتماعاً واحداً	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	اجتماع واحد	نبيل مشحور رئيس اللجنة	حضر الاجتماع	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر الاجتماع	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	–	اعتذرت عن الحضور
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر الاجتماع	–

٣) أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

التشكيل الحالي للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

		ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	«محمد خير» عبابنه	شريف الرواشدة	صالح الكيلاني	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها فيه السيد جهاد الشرع	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها فيه الآنسة شادن الحجي	إيمان الضامن	يزيد الخالدي	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها السيد عبد النور عبد النور	نبيل مشحور
١	اللجنة العليا لمجلس الإدارة	رئيس اللجنة	عضو	عضو	–	–	–	عضو	عضو	–	–	–
٢	لجنة المخاطر والامتثال	–	رئيس اللجنة	–	–	–	عضو	عضو	عضو	–	–	عضو
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	–	رئيس اللجنة	عضو	–	–	–	عضو	–	–	عضو	–
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	–	–	–	–	عضو	رئيس اللجنة	–	–	عضو	عضو	–
٥	لجنة التدقيق	–	–	–	رئيس اللجنة	عضو	عضو	–	–	عضو	–	–
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو	–	–	–	–	–	–	رئيس اللجنة	عضو	–	–
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو	–	عضو	عضو	رئيس اللجنة	–	–	–	–	–	عضو
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	–	–	–	عضو	–	–	–	عضو	–	عضو	رئيس اللجنة

٣٠ يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال عام ٢٠١٦.

رئيس المجلس
ميشيل الصايغ

نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي

عضو مجلس إدارة
شركة الأردن الأولى للاستثمار
يمثلها «محمد خير» عبابنه

عضو مجلس إدارة
صالح الكيلاني

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
يمثلها جهاد الشرع

عضو مجلس إدارة
شريف الرواشدة

عضو مجلس إدارة
نبيل مشحور

عضو مجلس إدارة
إيمان الضامن

عضو مجلس إدارة
يزيد الخالدي

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
يمثلها شادن الحجي

عضو مجلس إدارة
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
يمثلها عبد النور عبد النور

٣١. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

المدير العام
سيزر قولاجن

المدير المالي
عبدالله كشّك

دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

استقلالية وإدارة تفاعلية

الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر للمجلس وللإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة لتقريبهم من الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة وتعدنا بغد أجمل؛ كزهيرات الأمل التي تحمل في طياتها إشراقة لنتفاءل بمستقبل أفضل.

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل معايير التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامّيْن ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كلاً من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وعلى استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريف وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم بها ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثانياً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١. عوامل داخلية:
وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة، ويسهّل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢. عوامل خارجية:
وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:
– الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
– توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
– توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
– الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح.
– وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
– توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر إحداها لا يعني بالضرورة توافر الأخرى، وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:
يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:
يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكّن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بمقتضى قانون البنوك، كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:
تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

• المسؤولية:
يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما أن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة بحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوّض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

ثالثاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.

٢. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين، وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.

٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.

٤. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

– لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.

– عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.

– يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات للأعضاء.

– ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات هذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.

– لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بالأعمال التالية:

- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.

يقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس واللجان الدائمة والمؤقتة والحرص على حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.

(*) العضو التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدويناً للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس، ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

– تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختياره ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته التي تتضمن ما يلي:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

٢. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.

٣. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

٤. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

٥. التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.

٦. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.

٧. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

٨. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.

٩. التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

١٠. تَحَمُل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.

١١. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية التي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.

١٢. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

١٣. التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.

١٤. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

١٥. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.

١٦. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملمّاً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

١٧. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).

١٨. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

١٩. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح وبتعامل يتم بالعدالة والشفافية.

٢٠. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده وتعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

٢١. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

٢٢. يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:
- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

٢٤. إقرار خطط الإحلال الوظيفي (Succession Plans) للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

٢٥. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

٢٧. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٢٨. تعيين كل من مدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر والامتثال).

٢٩. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء الخدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

٣٠. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:
- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً: دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:
١. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
٤. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
٥. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٦. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٧. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٨. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٩. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
١٠. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١١. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة العامة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهمّاً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

• يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
١. اجتماعات الهيئة العامة.
٢. التقرير السنوي.
٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
٥. قسم علاقات المساهمين.

• ويخصص البنك جزءاً من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك وفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدي المدير العام أو مساعدي المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ. الخبرات والمؤهلات:
• القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
• المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
• خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
• الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
• الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
• الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
• القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
• المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
• الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
• القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب. شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:
يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج. الاهتمام والولاء:
يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء وفقاً لما يلي:

١. الصدق:
علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة ويقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢. الولاء:
في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣. الاهتمام:
يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:
١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. لضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:
١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ. الاطلاع والمعرفة:
يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و. ميثاق سلوكيات العمل:
لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

١. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
• أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
• أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
• عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة الأعضاء المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١. اختيار الإدارة:
يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
• أن يكون حسن السيرة والسلوك.
• أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك المعين فيه.
• أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
• أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
• أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
• أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢. دور الإدارة الرقابي:
تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣. الاتصالات الخارجية:
يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:
١. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤. التخطيط:
إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:
• توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
• قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
• تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
• التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
• التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥. السياسات:
لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:
أ. سياسة الائتمان.
ب. السياسة الاستثمارية.
ج. سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
هـ. نظام شؤون الموظفين.
و. سياسات أخرى:
– سياسة إدارة المخاطر.
– سياسة مراقبة الامتثال.
– سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
– سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
– سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس مراقبة أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
• توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
• العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
• توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و«مراقبي المخاطر».
• الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
• توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
• إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
• الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
• الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
• الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
• الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١. التدقيق الداخلي:
يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
– التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
– التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
– تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
– مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
– مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
– التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

ج. يتخذ البنك الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
– ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
– يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.

و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.

ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢. التدقيق الخارجي:
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب (للإدارة العامة–الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ انتخاب البنك له بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية–فلسطين).
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على لجنة التدقيق من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناط به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.

٣. إدارة المخاطر:
تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:
١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.
١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية مع التحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ البنك بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات» وعملية «إدارة المخاطر».

٤. الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة، هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:

– ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
– اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
– اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
– ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماع واحد سنوياً. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقريراً لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونة من خمسة أعضاء وتم مراعاة أن تكون غالبيتهم مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

– التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
– مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
– التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
– إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
– الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.

– فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
– تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
– تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
– متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
– دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
– مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
– النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
– النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
– الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً.
– التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
– إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
– ترفع للجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها.
– ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
– يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
– التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
– على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
– التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
– التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
– على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
– على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
– على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
– مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
– تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
– تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
– يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ويكون أمين سر مجلس الإدارة هو مقرر اللجنة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضاء المجلس وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. التوصية بتسمية والترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبقت إدانته بأي جريمة مخلة بالشرف والأمانة.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣–٥) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

ويكون مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية هو مقرر اللجنة.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً بأنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ. النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

– الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
– الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
– الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
– التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
– تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
– مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
– الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
– أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
– مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدي البنك قبل اعتمادها من المجلس.
– مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
– التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
– تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

ب. النواحي المتعلقة بالامتثال:

– مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشان مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لا يتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
– التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة «اعرف عميلك» وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
– الاطّلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
– الاطّلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
– استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
– الاطّلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/ أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
– أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
– وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع لجنة المخاطر والامتثال بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

ويكون مدير دائرة المخاطر مقرراً للجنة.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول، ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

– اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
– تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
–رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
– اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
– للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
– متابعة نتائج أعمال كافة لجان الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية، وضمن صلاحيات اللجنة ونظام الصلاحيات المعتمد لدى البنك والذي يؤكد على الفصل بين صلاحيات اللجنة ولجان الإدارة التنفيذية.
– الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

مساعد مدير عام الائتمان هو مقرر اللجنة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة فى المجال المصرفي والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء بحيث يكون بينهم رئيس اللجنة على الأقل وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
– إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الاستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
– مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
– مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
– مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
– يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً. ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
– يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
– أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة.

ويكون مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي هو مقرر اللجنة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
– تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
– متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
– دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
– دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
– الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
– أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ويكون مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل هو مقرر اللجنة.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس عليها.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد بأن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

– ملخصاً للهيكل التنظيمي.
– ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
– المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
– معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
– معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
– عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
– أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.

– ملخصاً عن سياسة منح المكآفات لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
– أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
– إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
– للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
– على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
– التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
– توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.
– يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
– تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
– تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
– للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.
– للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
– للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
– للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
– للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.

- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة آخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، فضل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك اللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف – المنبثقة من الأهداف المؤسسية – إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية لازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

– الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.

– الإدارة التنفيذية ومدراء العمليات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة التنفيذية التي تقوم بالتوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

– كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، على لجنة التدقيق من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

– وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.

– ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.

– ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات «هو إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه؛ فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders Needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

٢. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.

٣. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

٤. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

٥. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs):
إن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-End):
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

٣. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):
يتماشى على مستوى عالٍ مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسيةً وكل ما يتعلق بإدارتها.

٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):
يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً: عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعامات (7 Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks) التي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.

٢. العمليات (Processes)، التي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.

٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).

٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.

٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.

٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية بتوفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهل تقديم الخدمات.

٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و(COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:
– المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.
– البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة وإدارة القدرات.
– الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات وإدارة قاعدة البيانات.
– المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:
– المستوى (٠) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.
– المستوى (١) الإجراء المنفذ (Performed process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل إن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معيّن يتم تطبيقها على أساس فردي أو على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.
– المستوى (٢) الإجراء خاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الأخطاء محتملة.
– المستوى (٣) الإجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.
– المستوى (٤) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة أو مجزأة.
– المستوى (٥) الإجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويسعى البنك للوصول لمستوى نضوج (٣،٢) قبل تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥ والوصول لمستوى نضوج (٥،٢) وقبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٥ وذلك بشكل كامل لكل من الفترتين بحسب سلم النضوج الوارد في (COBIT).

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

– مراقبة أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات» وعملية «إدارة المخاطر».

– رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.

– اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.

– اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات ليحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).

– اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

– اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.

– التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك .

– اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

– الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

– الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.

– التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

٣. لجنة التدقيق:

– تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.

– التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي
((Information Technology Assurance Framework (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
– تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
– توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
– الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
– الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومُرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (Fair Performance, Rate 3)، وحَدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مُرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).

على أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٥ أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية إطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر–ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته التي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

١. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

– توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وادارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC ١٧٠٢٤) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك ويرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

– اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.

– تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency) ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).

– توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.

٢. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.

٣. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.

٥. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.

٦. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
– تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
– أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
– أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
– تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.

٧. تزويد حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.
ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:

١. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

٢. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

٣. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية.

الهيكل التنظيمي

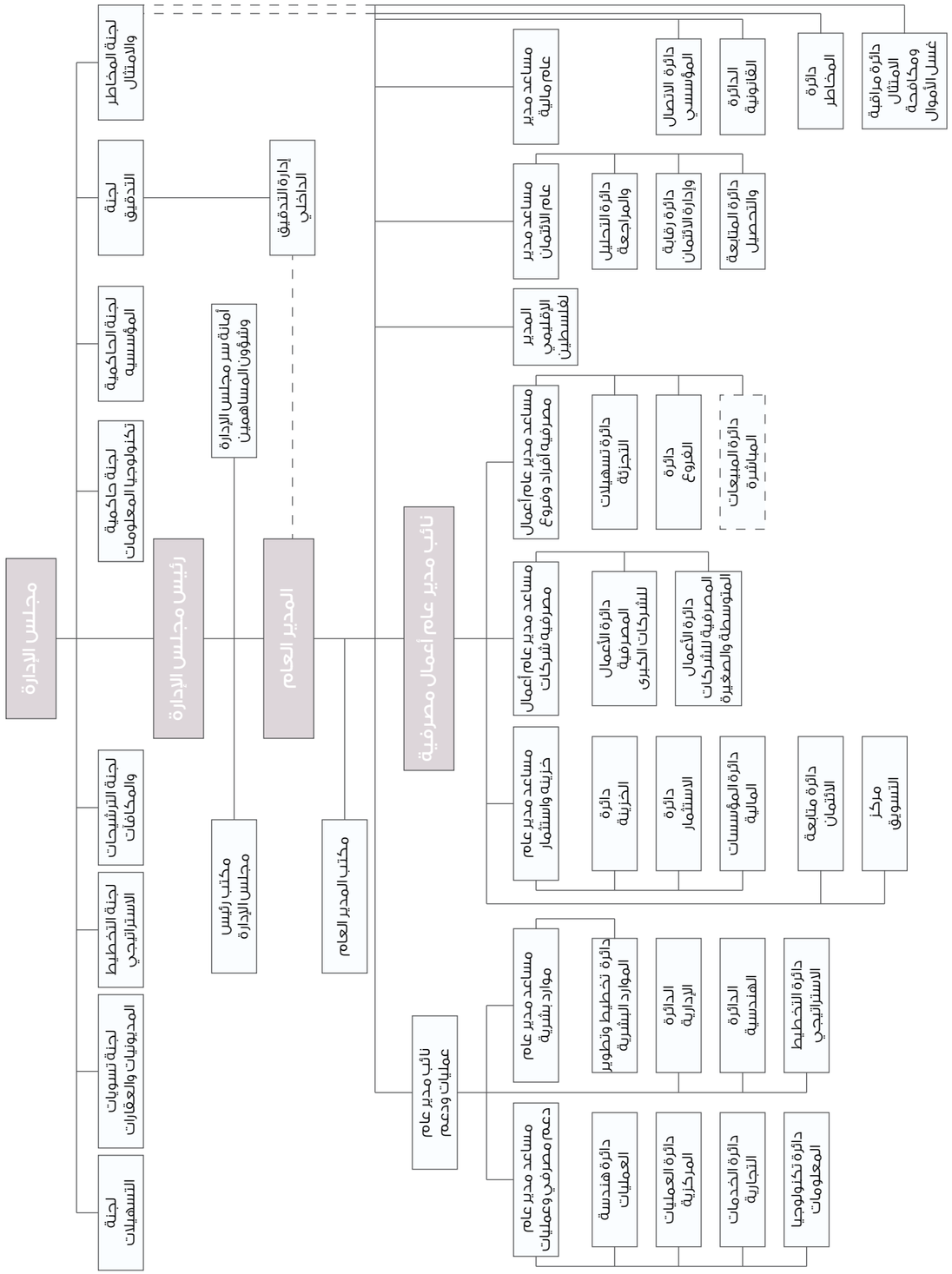

الفروع والمكاتب للبنك التجاري الأردني

فروع الأردن			
إسم الفرع	موقع الفرع	الفاكس	رقم الفرع
الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٥٦٦٤١١٠	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٥٢٠٣٠٨٦	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الشميساني	الشميساني – شارع عصام العجلوني	٥٦٢١٨٧٨	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
جبل عمّان	جبل عمّان – شارع الأمير محمد	٥٦٢١٩٦٨	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
المجمّع التجاري	شارع الملكة نور	٥٦٨٣٦٥٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
جبل الحسين	جبل الحسين – شارع خالد بن الوليد	٥٦٣٩٥١٩	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
العبدلي	العبدلي – شارع الملك حسين	٥٦٦١٤٨٤	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٥٨١٧٧٩١	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
عمّان	وسط البلد – شارع الملك حسين	٤٦٣٨١٥٤	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
اليرموك	الوحدات – شارع اليرموك	٤٧٧٨٦٨٥	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
القويسمة	عمان – شارع مأدبا	٤٧٨٤٦٩٢	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٤٨٨٣٦٦٥	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
أبو نصير	أبو نصير – شارع العرب	٥٢٣٣٣٧٩	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
صويلح	صويلح – شارع ياجوز	٥٣٥٦٨٩٠	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الفحيص	الفحيص – دوار شاكر طعيمة	٤٧٢٠٥٢٠	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
شارع وصفي التل	شارع وصفي التل	٥٥٢٥٦٧٦	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الصويفية	جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٤٠١٧٦٠٨	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء	٥٢٠٣١٧٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الزرقـــاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٥٣٩٩٣٢٩٠	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
مـــأدبا	مأدبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٥٣٢٤٦٩٣١	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الكرك	الكرك – شارع طريق عمان الرئيسي – الثنية	٠٣٢٣٨٦٩٦٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
العقبة	الوحدات الشرقية – شارع بن رشد	٠٣٢٠١٤١٦٦	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
السلط	السلط – شارع الميدان	٠٥٣٥٥١٥٦١	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
معدي	دير علا – الشارع الرئيسي	٠٥٣٥٧١٧٦١	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٢٧٢٤٣٠٣٦	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
شارع إيدون/ إربد	إربد – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٢٧٢٥١٧٨٥	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
مكتب إربد	إربد – البلد – شارع السينما	٠٢٧٢٤٧٠٨٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٢٧٣٨١٨٥٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٢٦٢٣٦٦٥٢	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠
ياجوز	الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٥٣٧٥١٦٧٧	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠

فروع فلسطين			
الإدارة الإقليمية	رام الله – رام الله التحتا – شارع برلين	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٧٦٨٣
رام الله	رام الله – رام الله التحتا – شارع برلين	٩٧٠٢٢٩٨٩٢٣٢	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٩٢٣٠
مكتب رام الله	رام الله – ميدان المنارة عمارة سيتي سنتر	٩٧٠٢٢٩٦٣٧٢٣	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٧٦٨٠
بيت لحم	بيت لحم – شارع المهد	٩٧٠٢٢٧٦٧٢٣٧	٠٠٩٧٠-٢-٢٧٦٧٢٣٣
نابلس	نابلس – عمارة العنبتاوي	٩٧٠٩٢٣٨١٩٥٣	٠٠٩٧٠-٩-٢٣٨٢١٩١
طولكرم	طولكرم – عمارة سمارة والاعرج	٩٧٠٩٢٦٧٦٥٩١	٠٠٩٧٠-٩-٢٦٧٦٥٨٤